

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المولى الشيخ الامام سراج الملوك والدين محمد بن محمد بن عبد الرشيد بسجها وندي نور المد مرقد
 بعد ما يتبين بالبطلان المردب العالمين جليليت كرس والفصلوة والسلام على خير البرية محمد وآله
 الطيبين الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلّموا الناس فانها نصف العلم كذا رقا
 القتيار والفرائض جبر فرعية وهي ما قدر من سهمها في الميراث وانما جعل العلم بها نصف العلم لانها نصف
 ما روي بحالته للانسان وهي المات دون ما ياب العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة واما لاختصاصها
 باحدى سببي الملكة غنة الضرورية دون الاختيارية كالشراء وقبول الهبة والوصية
 وغيرها واما النسبة في تعلمها لكونها امورا مهمة وفي رواية الدارمي والدارقطني
 تعلموا العلم وعلّموا الناس وعلّموا الفرائض وعلّموا الناس وعلى هذه الرواية
 فانها نصف العلم على ما ذكره وتخصيصها بالذكر لما روي على ما فرض الله على عباده من التكليف
 ومن ذكرنا بعد التعميم ليدل على اهتمام ولا يعبدان يحل لفظ الفرائض في الاصطلاح جاريا
 مجرى الاء الام كالاخصار فيقال في النسبة في الغنى كما يقلل الضار وان كان قيا
 في رواية ان يقال نفي قال علمنا جميعا ثم يتحقق تبركة الميت حقوق اربعة مرتبة اى مقدم
 بعضها على بعض الاول عيبا بتكليفه وتجبيره ومن غير تذبذبه ولا تقدير وذلك اما باعتبار الطه
 قسمة غير انما جعلها اكثر من ثلثه اواب وهي لفائدة ما اذا ربيته من الفرق الى قدم في تصغير
 ربيته بل الكف الى الكعب من خلفه وتعدله الامة باكثر من ثلثه في ما ذكر تقديره والاعتبار القيمة

فإذا كان ليس في حيوته ما فيه عشرة مثلاً فلو كان بما فيه أقل أو أكثر منها كان بقية أو بعد أو إذا
 كان رثوباً ليس في الأعياد وأغريب بين إقرانه وثالث ليس في داره كيف كان
 لأن الأول أعلى والثالث أدنى فالمتوسط أدنى وقال بعض قدامائنا كيف حصل ما
 ليس في الجمع والأعياد والمرأة ما لبسها الزمارة أبوها وكان الحسن البصري رحمه يقول فقير الكفر
 بما ليس في أكثر الأوقات واختاره الفقيه أبو جعفر وقال أيضاً إذا كان عليه دين مستغرق ففقر
 أن يبيع الوثنية ثم يكتفي بما ذكر من المهدد وهو كفن سنة بل كفن الكفاية وهو للرجل ثوبان
 سديان أو غسيلان والمرأة ثلثة وتسك في ذلك بما ذكره إخصاف من أن السديون
 إذا كان له ثياب سنة يكفيه الاكتفاء بما دونها بأعها القاضي وقضى الديون كاشترى
 بالباقي ثوباً كيفيه وإن لم يكن للميت تركه فكفنه على من وجب عليه نفقته في حال حيوة
 وقال أبو يوسف رحمه كفن المرأة على زوجها مطلقاً خلافاً لمحمد فان الزوجية قد انقضت
 بالموت قال صدر الشهيد وقاضيان الفتوى على قول أبي يوسف رحمه وإذا لم يكن له
 من يجيب عليه نفقته أو كان ثوباً أيضاً فقيراً فكفنه على بيت المال وأعلم أن بالاجتهاد
 بالكفن ليس مطلقاً كما تشرب به عبارة الكتاب بل كل حق للغير يتعلق ببعضه عياناً بالتركة
 فإنه مقدم على تكفنيه كما لدين المستحق بالمرهون إذا لم يكن للميت شيء سواه فيقضى منه
 دينه أولاً وكذا المهر جنباً إلى العبد الذي جنى في حمية مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال في السبيع
 المحجوس بالشئ إذا مات المستحق فخرأ عن دانه وكذا في العبد المأذون إذا لم يمتد له الدين شهادت
 المولى وليس له مال سواه وكذا في الدار المستأجرة فإنه إذا أعطى الأجرة أو لا ثم مات المستأجر
 عمارت الدار منها بالاجرة هكذا ذكره إمام رضى الله عنه في نظم فرائد القضاة واستندت هذه الحقوق على التكفين
 بالمال قبل موته تركته ثم يقضى ديونه من جميع المقتضى من المال ثم يبدى بقضا ديونه من جميع ماله الباقي

صلى
 على

صفة الاربعة وانما كان قضاء الديون مؤخرًا عن الكف للدين لانه لما بعد وفاته فيعتبر لهما
 في حال حيوة الا ترى انه يقدم على دينه اذ لا يباع على الديون من ثيابه مع قدرته على كسب
 ومقدار على الوصية وان قدم ذكرنا عليه في نظم الآية لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال رآه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يدبر بالدين قبل الوصية ثم لا يكتفي في تقديمها انما تشبه اليها
 في كونها مانوعة بلا عوض فيشترى اجزائها على المدة فكانت لديه نقطة للتفریط فيها بخلاف الدين
 فان نفوسهم عظيمة على اداية قدم ذكرنا بقا على ادايتها مع تشبها على انها مثله في وجوب الاداء
 والسرعة اليه ولذلك جئنا بها بحكمة فيسوية وايضا ان كان الوصية بالتبرعات وليس في
 التركة وفاد بالكل فقد مية عليها ظاهرا لان قضاء الدين فرض على كل من له مال في حال
 حيوة والوصية المذكورة تطوع ولا يشك ان الفرض أقوى وانما كانت ابرض من فرض الله تعالى فانما كانت
 بما سوى الزكوة كالصلاة والصيام وحجة الاسلام والنذر والكفارة فدين العباد مقدم على غيره
 الوصية ايضا وانما هو با في الفرضية لانه يجرى على اداء الدين المحبس ولا يجبر به على اداء شئ من ملك
 الفرض فان الدين اقوى وانما كانت الزكوة التي تساوي الدين في الاجبار بالمحبس على الاداء
 فالدين المذكور اقوى لان اداءه من مال المدين بما يجانس الدين ياخذ به بلا عناه وفيه
 الى صاحبه وليس ذلك في الزكوة وان طهر بجنسها وايضا اذا اجتمع حق الدين حق العباد في عين وقد
 حقت من الوفاء بها يقدم حق العباد لاحتياجهم مع استغناء الله تعالى وكرمه وتفصيل المقام ان الدين
 اذا كان للعباد فالباقي بغير تمييز الميت ان وفيه فذاك وان لم يعلم فان كان الخريم جده على الباقي
 وما بقي له على الميت فتشاعف في ثلث التركة الى دار الجزاء وان كان متحدا فان كان الكل دين بصحة شئ
 ما كان ثباتا بالبيضة او بالافراق في زمان حية او كان الكل دين المرض اعني ما كان غائبا بآثاره في مرضه
 فانه يبرهن ان الباقي على صحته ويؤتيهم وان اجتمع دينان في شخص فدين الصحة اكثر من دين المرض الا ترى ان

في مرض موته عن التبرع بما زاد على الثلث في اقراره في نوع ضعفه وانما اذا اقر في مرضه بدين
 بدين علم بطريق المسانحة كما يجب لاسن بالمال المستهمل كما ان ذلك بالحقيقة من دين الصحة اذا
 علم وجوبه بغير اقراره فلذلك ساداه في انكم وان كان الدين من حقوق الله تعالى كما سبق من المودع
 فان اوصى به الست وجب عندنا تنفيذ من ثلث المال الباقي بعد دين العباد وان لم يوص لم يجب
 ثم نقول اذا اقامته صلوة واوصى ان يطعم عظمى العشرة ان يطعموا عنه من الثلث لكل صلوة نصف صاع
 من بر وكذا اللواتي بخلافه روح اذ قدر روى عبدان الوتر في ليلة وان فاته صوم رمضان بغير
 او سفر ولكن من قضاءه بعد برته اذ اقامته ولم تقض حتى مات واوصى بالا طعام فعلى الوتر ان
 يطعموا من الثلث لكل يوم نصف صاع من بر باروى فانه لم يسئل عن ذلك قال ان مات قبل
 ان يطيق الصوم فلا شيء عليه وان اطاعة ولم يصم فليقض عنه يعني بالا طعام بمثل عليه حديث بن عمر
 موقوفاً ومرفوعاً لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد فوجب لكل على الاطعام لان الغنية تقوم
 مقام الصوم في حق الشيخ الفاني فكذا في حق لاشترائها في وقوم الياءس عن اداء الصوم وان كان
 الدين الزكوة واوصى بها سجداً ما ثلث ما رواه النجاشي واوصى به يوكى الثلث ايضا ولو جده الوارث
 بلا وصية يرجي عن الله تعالى ثم نفذ وصاياه ولا هو مال الاربعة اى يبدأ بتنفيذ وصية من ثلث ما بقي
 بعد الدين والكسب لاشترائها لصل المال ان تقدم من التكفين وقضاء الدين قد صار مصره وفاء في ضرورياته
 التي لا بد منها فالباقى هو المال الذي كان له ان يتصرف في ثلثه وايضا ربما استغرق ثلث المال جميع
 الباقي فيؤدي الى حرمان الوتره بالوصية ومقتضى عبارة الكتاب تعليم الوصية على الارث في ثلث
 الباقي بعد الدين سواء كانت الوصية مطلقة او معينة وهو صحيح وقال شيخ الاسلام هو ان زاد
 معينة كانت متقدره عليه وان كانت مطلقة كان اوصى بثلث المال ورعيه كانت في معنى الميراث شيكوا
 في التركة فيكون الموصى له شركا للورثة لا مقلدا عليهم فيدلى على شيوع مقتضى فيها كقول الوارث انه اذا

الورثة

فاته

هذا هو
 ما رواه النجاشي
 في صحيحه
 من ثلث ما بقي
 بعد الدين
 وهو صحيح
 وقال شيخ الاسلام
 هو ان زاد
 معينة كانت
 متقدره عليه
 وان كانت
 مطلقة كان
 اوصى بثلث
 المال ورعيه
 كانت في معنى
 الميراث شيكوا
 في التركة
 فيكون الموصى
 له شركا للورثة
 لا مقلدا عليهم
 فيدلى على شيوع
 مقتضى فيها
 كقول الوارث
 انه اذا

المال بعد الوضوء زاد على المحققين ما زاد انقص نقصها حتى اذا كان بالاحوال الوضوءية الفاضلة ثم صار المحققين
فقلت الانعقد ان تلك الالف ثم تقسم الباقي بذكر الالف لربعة وهو ان تقسيم الباقي من الالف
بعد التكميل من المدين والوضوءية بين ورثة اى الذين ثبت لودتهم بالكتاب كالمذكورين في الالة القرآنية وان
كمن ذكره في الاما ديت نحو قوله علم علوه لربعة السكس واجمع الامة كالمجد وابن الابن ونبت الابن وسائر
من علم تو شيم بالاجماع وقد يقال علم يرد بالاجماع الامة ما هو المنبأ در منبل اراد به ما يتناول بعضا جهاد
مجتهد منهم فيما لا تا طه فيه حتى تشمل كل امة الولد مثل الذي خلف في كونه وازا كذوى الاجام وغيرهم ولا يجد
ان يقال انه اكتفى بذكر ما هو القوى فينبذ شرع ان بين اجمال الترتيب بين الورثة اى يبدى في تقسيم
المباقي بين الورثة باصحاب الفروض وهم الذين لهم هاهم مقدرة في كتاب الله تعالى سنة رسول الله
او الاجماع كما ذكره اخرى وتقدم عليهم على العصبية لقوله علم الحقوا الفرض باطها فالبقة الفريض تلاولى اصل
عصبية ايضا ذكره وانما قدمت لهم تلك سها م بالقرض غيرهم لياخذوا من الشركة ابتداء فان بقي شيء باخذه
غيرهم ايضا تقديم العصبية يوجب حذو اصحاب الفريض وهو باطل قطعاً ثم يبدأ بالعصبة من جهة النسب فان العصبية
النسبية اقوى من السببية يرشدك الحمد لك ان اصحاب الفروض من السببية يريد عليهم دون اصحاب الفروض السببية
اعنى الزوجين والعصبية مطلقا كل من ياخذ من الشركة بالبقة اصحاب الفروض اى جنبها وحده الا افراد
اى افراد غير غيره في الورثة تتوزع جميع المال بجهة واحدة فلا يرد ان اصحاب الفروض اذا دخل
مع العصبية فقد يحوز جميع المال لان حقاؤه لبعضه بالفرضية والباقي بالرد وعرض عليه بان الاخوات
عصبات من النابات ولا يحوزن جميع المال عند الافراد بجهة واحدة فلا يكون لتعرضها بما عاقب
بل ان المراد بالعصبية منهن من هو عصبية بنفسه فلا يتناول من هو عصبية من غير وعصبية بل في الحقيقة من اصحاب الفروض
كما استقف عليه ويندرج لانه اذا اتصل بهم لعصبية كان المفهوم من كلامه لتقديمه على العصبية سببية مع ان التقديم عليها
ليس من شرط بل انما كذا في قوله سيد بالعصبية من جهة سببية من جهة الحقيقة الى الحق ذكره ان كان احد من اخوان من عصبية

ثنتين بايعتيا وكان مجهول انهما الموقوفان الحال اذا اقر بانه عمره قصدت في ذلك حتى فان يكون
 عماله مندرجا فيما مضى ذكره واما الثالث فلانه اذا رجع المقر من ذلك الاقرار لا يجدي قطعا فلا ثبت
 بمراث اصلا واذا اجتمعت هذه الصفات في المقر صاعدا واثنا في المرتبة المذكورة وعندنا نافي
 لا يصير وارثا اصلا وذلك لان المقر في هذه الصورة كان بهر الشئتين النسب واستحقاق المال بالارث
 لكن اقراره بالنسب لانه يحل نسبه على غيره والاقرار على الغير دعوى فلا يسمع ويثبت اقراره بالمال
 صحيح لانه لا يجدوه الى غيره اذ لم يكن له وارث معروف ثم الموصى له بجميع المال ابي اذ اعلم
 من تقدم ذكره يبدأ بمن اوصى له بجميع المال فيكمل له وصيته لان من عازا اذ على الثالث كان لاجل الوثقة
 فاذا لم يوجد له منهم احد فله عندنا عين له كملا وعند الشافعي ثم لا الثالث فقط وانما اخذ ذلك من المقر
 بناء على ان النوع قابلية لغيره الموصى له ثم بيت المال ابي اذ لم يوجد احد من المذكورين توهم التركة
 الاثرية في بيت المال على انها مال ضائع فصارت لجميع المسلمين فتوضع هناك وليس ذلك بطريق الارث بناء
 على انهم اخوة الا ترى ان الذي اذ لم يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للمسلم الكفار شيئا له
 ايضا انه لم يوصى من الذكر والاثنى من المسلمين في العطية من ذلك المال ولا التولية بينهما في الموارث وعندنا
 ان بيت المال انما ينشأ بيقدم على ذوى الارحام والردوان لم ينظم ردوا ولا على ذوى الفروض النسبية
 بنسبه في الفقه ثم يعرف الى ذوى الارحام ولا ميراث عندهم ولا الموقوفات ولا المقر له بالنسب على الغير
 ولا للموصى له بجميع المال كما ينبغي ان عليه فصل المال من الارث اربعة الاول الرق واذا اوصى مالا كان كالنقن
 او ناقصا كالكتاب المدبر وام الولد وذلك لان الرقيق مطلقا لا يملك المال بامر سبها اليك فلا يملك ايضا
 والجميع ما في يد من المال فهو لمولاه فلو وثقناه من اقربائه لوقف المالك يده فيكون ثباتا لا يصحني بكتاب وهو باع
 ومعتق البعض عند جديفة بمنزلة المالك في المالك ما يقع عليه من فكاك قربة فلا يرث ولا يحجب عنه ميراثه ولا ميراثه
 ويوجب المسئلة بتدبيره على ان يعتق تخير في غير ذلك فاما وانما القتل الذي يحل فيه جوب القصاص او الكفارة اما العمل الذي

موقوف

فلو القتل عي او ذلك بان يتعدى به سلاح او يجرى مجراه في تفرق الاجزاء كما لمجد من حشيش
 او الحجر وموجبه للآثم والعصا صول الكفارة فيه وعند ابني يوسف محمد جها الله اذا تمضيه بما يقتل به
 غالبا وان لم يكن محبة الحجر عظيم فيه ايضا عند اهلنا والقول الذي يتعلق به وجوب الكفارة فهو انما يشبه
 عندنا كان يتعدى مضيه بما لا يقتل غالبا وموجبه على القولين الدينية على العاقلة والاثم والكفارة ولا قوفيه
 واما خطأ اركان في صيد صايبنا او القلب في لئوم عليه فمقتد او طيه دابة وبور الكلب لا يقطع
 من طم عليه وسقط حجر من يده فمات موجبه الكفارة والدية على العاقلة والاثم فيه فغدا نأجرم القاتل
 عن الميراث في هذا الصور كلها اذ الميراث يقتل بحق واما اذا قتل مورثة قصاصا او حدا او دفعا عن نفسه
 فلا يجرم سلا وكذا قتل العادل مورثة الباقي وفي عكسه خلافت ابني يوسف اذا كان القتل بالسبب
 دون المباشرة كجاء البر او اضع الحجر في غير ملكه ففنية الدية على العاقلة ولا مضاص فيه ولا كفارة وكذا
 الحال اذا كان القاتل صبيا او مجنونا فلا حرمان عندنا بالقتل في هذا الصور ايضا فان قلت الذين اذا قتل
 ابنه عند الميراث يقتصرون الكفارة ايضا مع انه محروم اتفاقا قلت بموجبه في صد لنفسا صلا لا سقط
 بقوله عليه السلام لا يقتل الرجل الرجل ولا يرد عليه الا قتال مقتضى قوله عليه السلام القاتل لا يرث انه محروم سلقا
 كما ذهب اليه في فليف اخرجت بصركم لانا نقول اما اخرج القاتل بحق فلان الحرمان شيرم محققة على القاتل
 واما اخرج السبب ليس لقتال حقيقة الا ترى انه لو فعل ذلك في ملكه لم يورثه بشي والقاتل لو فعله بغيره
 في ملكه او في غيره كالزنا يقتل لا يتم الا بمقتول قد انتم مال السبب فان جرحه مثلا يقتل بالارص دون المحو
 ولا يمكن ان يحل قاتلا عند الوقوع في البر اذ لم يكن الجاني من قبله اذ انما كان قاتلا حقيقة لم يتعلق به جزاء القتل اعني
 حرمان الميراث والكفارة واما وجوب الدية على العاقلة فلهذا دم المقتول عن الدية سبب لا يخطئ في ذاته مباشرة للقتل
 فيلزم الكفارة والحرمان واما اخرج الصبي والمجنون فلان الحرمان كذا جرح القاتل الخطو ففعلها محال ايضا ان يوسف
 ما نخطر عما اذا لا يتصور توجه خطا شيرم اليها سبب الخط فانه اهل ذلك وايضا الحرمان باعتبار التقصير في

في قوله عليه السلام لا يقتل الرجل الرجل ولا يرد عليه الا قتال مقتضى قوله عليه السلام القاتل لا يرث انه محروم سلقا
 كما ذهب اليه في فليف اخرجت بصركم لانا نقول اما اخرج القاتل بحق فلان الحرمان شيرم محققة على القاتل
 واما اخرج السبب ليس لقتال حقيقة الا ترى انه لو فعل ذلك في ملكه لم يورثه بشي والقاتل لو فعله بغيره
 في ملكه او في غيره كالزنا يقتل لا يتم الا بمقتول قد انتم مال السبب فان جرحه مثلا يقتل بالارص دون المحو
 ولا يمكن ان يحل قاتلا عند الوقوع في البر اذ لم يكن الجاني من قبله اذ انما كان قاتلا حقيقة لم يتعلق به جزاء القتل اعني
 حرمان الميراث والكفارة واما وجوب الدية على العاقلة فلهذا دم المقتول عن الدية سبب لا يخطئ في ذاته مباشرة للقتل
 فيلزم الكفارة والحرمان واما اخرج الصبي والمجنون فلان الحرمان كذا جرح القاتل الخطو ففعلها محال ايضا ان يوسف
 ما نخطر عما اذا لا يتصور توجه خطا شيرم اليها سبب الخط فانه اهل ذلك وايضا الحرمان باعتبار التقصير في

ولا وجوب للدين الابدع ولنا انه عايد السلام امر بتوحيث امره ان يتم الضمان من محقق وجهه او قال
 الزهري كان قبل ان يخطوا كان ثبت عندنا من الزويعين القصاص لقوله عليه السلام من ترك الا او تخافوا فلو شئت ولا
 شك ان القصاص حقيقة لانه بدل نفسه بغيره جميع التوراة بحسبهم كالمية وقال ابن ابي ليلى رحمه الله لا حق لها في القصاص
 لانه لا يمتحن بالعقل الذي هو بسبب حقاها كما لا حق فيه للموصي له وهو زود بان استحسان اللات بالزوجة لا يمتحن
 على العقل كما استحقاقه بالقرابة بخلاف الوصية فان حق الموصي لم يتوقف على قبوله ويتبدل به كذا ذكره الامام
 الشافعي في كتاب شرح الديارات والثالث اختلاف الدينين فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم من الكافر
 على قول علي وزيد وعامة الصحابة رضي الله عنهم واليه ذهب علماءنا واشافعي رحمه الله عليه السلام لا يرث اهل
 طين شيئا والقياس ان يرث لقوله عليه السلام الاسلام الاسلام ولا يعلى ومن العلو ان يرث المسلم من الكافر ولا يرث
 الكافر من المسلم واليه ذهب معاوية بن ابي سفيان والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومروان
 والجمهور ان المذكور في هذا الحديث لغز الاسلام ان ثبت الاسلام على وجهه ولم يثبت على وجه آخر فانه ثبت على
 كالمؤمنين مسلم وكافقائه حكمه بالسلام الولد وان الميراث لعلو المحجة او بحسب القبر والخلعة التي النصر في العاقبة للمسلمين
 ان المسلم يرث من الميراث عند الشافعي رحمه الله لا يرث الميراث احد ولا يرث احد بل ما في البيت المال مع انه لا يرث من المسلم
 فلان ارث المسلم مستند الى حال اسلامه والذكر قال ابو حنيفة رحمه الله لا يرث من الكافر في زمان اسلامه ولا يرث من الكافر في زمان اسلامه
 زمان ردة فقياس المسلمين بالوجه على قولها ان الجسم لو رثته ان الميراث لا يقدر على اعتقده بل يحسب على العود الى الاسلام
 منة فيما ينقطع به بطل فيما ينقطع به واثمة ثم ان الكفار يوارثون فاجابهم ان يختلف ملتهم لان الكفر ملته وحده كما ذكره
 المذنب في منتهى الشافعي رحمه الله ذكره القاسم رحمه الله الضياء وقال ابن ابي ليلى رحمه الله والنصارى يوارثون فاجابهم
 ولا توارث بيننا وبين المجوس استدل بانها قد اتفقت على التوحيد والامر بربوبية موسى عليه السلام انزال التوراة فيها على
 ملته جودا بغير حرج فيكون التوحيد يثبتون اليه يروا ان امر من لا يستر فون بني اسرائيل كتاب منزل فيهم اهل ملته اخرى
 فذهب بعض الفقهاء الى ان عدم التوارث بين اليهود والنصارى ايضا لاختلاف اعتقادهم في عيسى والجيل فاجابنا عن شري

الشيخ

هم انصارى بخلاف اهل الامور فانهم مشرفون بالانبياء والكتب فيتمثلون في تاويل الكتاب السنة و
 ذلك لوجوب اختلاف الملة والاربع اختلاف الدارين اما حقيقة كالحرب والذمي فاذمات الحربى في دار الحرب
 وارب او ابن ذمي في دار الاسلام اذمات الذمي في دار الاسلام وارب او ابن ذمي في دار الحرب لم يرب احد
 من الاخر لان الذمي من اهل دار الاسلام الحربى من اهل دار الحرب فيها وان اتحاد الملة لكن بتباين الدارين حقيقة
 الولاية بينهما فنتقبط الموارنة المبنية على الولاية لان الموارث يختلف المورث في مالها ويبدأون تصرفا وحكما كالمتان
 والذمي والحرمين من دارين مختلفين اما المثال الاول فهو ظاهر لان الحربى اذا دخل في دار الاسلام بامان فهو الذمي
 في دار واحدة حقيقة لكنها في دارين مختلفين كما لان المتان من اهل دار الحرب حكما الا ترى انه يمكن من
 الرجوع اليها ولا يمكن من استلامه الاقامته في دارنا بخلاف الذمي فلا توارث بينهما بل اذمات المتان من يوقف
 ماله لورثة الذين في دار الحرب لان حكم الامان باق في ماله محقة ومن جملة حقه ايصال ماله لورثته فلا يورث
 بيت المال كما اذمات الذمي ولا وراثته على ما مر واما المثال الثاني فان جعل كما قيل على ان الحربين
 في دارهما المختلفين ترجع عليه من اختلاف الدارين حقيقة فمجان حقه ان يعاقب على قوله وحكما ويحتاج الى
 ان يجاب بان الكفرلة واحدة فالكفار كلهم في دار واحدة حقيقة فلا اختلاف بين ديارهم فمجانا بحسبكم
 دون الحقيقة هم انه يروى ان كوال الكفرلة واحدة امر حكمي لان الكفار على كل شى حقيقة وذلك لا يقتضى كون
 ديارهم واحدة حقيقة بل حكما وان جعل على ان الحربين من دارين مختلفين حقيقة لكنها في دار الاسلام
 فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكما لم يترتب عليه ذكرناه ويؤيد جملة على هذا المعنى انه قال من
 دارين لاني دارين وان كان الاول بهما يقول اول متانين بل وجرسين كما ترك هذا الادراك شاف
 الى انه يمكن جعل مثلا للاختلافين في الاصل ان الحربين المذكورين ان كان في دارهما كان الاختلاف في الار
 حقيقة وان كان في دارنا كان الاختلاف حكما لاننا نجعل كل واحد منهما كانه في دائرة التي خرج
 منه اليها بامان فلا يتوارثان في دار الاسلام الا اذا صار اهل ذمة وان كان الحربيان

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المستأمنان من دار واحدة ثبتت بينهما التوارث الا ترى ان المستأمنين ان كانوا من دار واحدة
قبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من دارين لم يقبل بظاهر العداوة بينهم فكذا التوارث كذا
الشهادة والميراث من باب الولاية والدارانما تختلف بالاختلاف المنفعة اى العدم واختلاف الملك
ولا تقطع العصمة فيما بينهم كان يكون مثلاً احد الملكين في البندله دار ومنفعة والاخر في الترك له
دار ومنفعة حتى انقطعت العصمة فيما بينهم حتى يستحل كل منهما قتال الاخر واذا اظفر رجل من عسكر احد
برجل من عسكر الاخر قتلها تان الداران مختلفان فنقطع باختلافهما الوارثة لانها تنبى على العصمة
والولاية واما اذا كانا في دار واحدة وتناصر على اعدائهما كانت الدار واحدة والوارثة ثابتة وليس اخلافاً
الدار بل من الارث عند الشافعي ح اصلاً وهو عندنا مانع فيما بين الكفار دون المسلمين لثبوت
التوارثين ابل النبى وابل العدل وان اختلفت المنفعة والملك فذلك لان دار الاسلام دار احكام فلا
يختلف الدارين فيما بين المسلمين باختلاف المنفعة والملك بل في دار فيما بينهم وتبينها ينقطع التوارث كذا
اذا خرجوا اليها كما مر ولم يتبرض الشيم ههنا للاستبها ثم يخرج الموت كافي الغزى وان كان ما يغا
عن الميراث على الاصح لذكره اياه مفضلاً في آخر الكتاب باب معرفة افرض مستحقها العز ومن المقدمة ا
الشهائم المعينة في باب الميراث المذكور في كتاب الله تعالى ستة الاول النصف وقد ذكر الله تعالى في ثلثة
مواضع فقال في كانت اى البنت واحدة فلها النصف فقال في لم نصف ترك لزوجها قال في اول آت
فلها نصف ما ترك الثاني نصف النصف بمو الرابع المذكور في هو صنفين حيث قال فيكم الربع مما تركن
وقال وليس للربع مما تركن قال وليس للربع مما تركن والثالث نصف نصف وهو الزوج وذكره مرة
سواة فقال فلبن الثمن مما تركن والرابع الثلثان قد ذكره في هو صنفين فقال في حق البنات فلنسا افرق
ثنتين فلبن ثلثا ما تركن في حق الاخوات فلنسا ثنتين فلبن الثلثان والى الخامس نصف ثلثين وهو الثلث الذي
ذكر في هو صنفين الضيا قال فلنسا الثلث فقال وان كانوا اى اولاد الام اكثر من ذلك فبهم شركا في الثلث والام

و
ثم ادنى
والاخر
فبهم
سنة

فبهم
سنة

فصا عدا لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ذكرهم وانا شهم في القسمة والاحتقاق
بسوا انا في القسمة لان الاشئ منهم تأخذ مثلنا ياخذ الذكر كما دل عليه شهم كما في الثلث واما في الاحتقاق
فلان الوحد منهم لم يكن اياهم وموثا لستحق السدس واذا تعدوا ذكرنا وانا ثلثا او ثلثين استحقوا
الثلث ولا يخفى عليك ان الاحتقاق لم يعم الوحد والتعد ونحو القسمة وتيقظون بالولد وولد الابن وان
سفل وبالأب والجد بالاتفاق لانهم من قبل الكلالة كما علم من الآية بشرعية وقد اشترط في ارتباطهم
الولد والوالد اجماع لقوله تعالى قل اريد بفتيكم في الكلالة ان امرا بلك ليس له ولد وله خنت وقوله عليه السلام
الكلالة من يسيل ولد ولا والد لكن ولد الابن ودخل في الولد لقوله تعالى يا بني آدم والجد ودخل في الولد
لقوله تعالى كما اخرج ابوكم من الجنة فلا ارث لاولاد الامهم هم يمولون ثم لفظ الكلالة في الاصل سبعة الاحياء
وذباب القوة لقول شاعر فالت لا بارث لها من كلاله ولا من جف حتى تلاقى محمد صلى الله عليه وسلم
ثم استقيت لقراءة من عدم الولد والوالد كانها كلاله بمنعقة بالقياس لقراءة الولد ويطلق ايضا
على من لا يخلف ولد لاولاد والد او على من يسيل لولد والذين ينفصلون بالزواج فالتا النصف عدا
الولد وولد الابن وان سفل اى عدا عداها مع ولد ذلك عطف بالواو والربيم مع الولد وولد الابن
وان سفل اى كفى وجود واحد بما في ذلك ومن ثمة عطفها وولدتا الحالتين مخرج بها في نظم القران
كما مر في ذكر اسهام فصل النساء للزوجات حالان الربيم للوحدة فصا عدا عدا عدم الولد وولد الابن
وان سفل والثلث مع الولد وولد الابن وان سفل قد صرح بهاتين الحالتين ايضا في نظم المذكرين ما ذكره
قد روى بن نصيب الزوجين ان الذكر منها ضعف خط الاشئ على التحدسين واما لبنات فالحال ثلث
النصف للواحدة وبذا صرح بها في الآية الشريفة والثلاثان لا ينتبين فصا عدا والمنصوص عليه في القران
صرحنا بها اذا كانت نساء فوق ثنتين فلم يثبتان واما اثنتان فهكبا عند ابن عباس رضي الله
عنها حكم الواحدة وهو خطا هر وعندها يار الصعابة حكم الجماعة ودخل قولهم بوجوه ثلثة الاول

الحناء الثلثية

في الحناء الثلثية

انه تعالى قال للذكر مثل حظ الانثيين وادنى مراتب الاختلاط ابن وبنات فلان من الثلثان
 بالاتفاق فوف بهذه الاشياء ان البنيتين لهما الثلثان في الحجة وليس ذلك في حالة العز وجماع الابن
 فلا حاجة الى بيان حال ما فوقها فلهذا قيل فان كان نساء فوق اثنتين
 فان كان جماعة بالغات مبالغ من العدد فليس بالانثيين لانهما وزنه الثاني ان البنيتين
 اسرهما من الاثنين اللتين تجوز ان الثلثين فما اولى بذلك ان حارر المثلث ان الاخت النسيئة
 اذا كانت مع اخيهما وجب له الثلث فما اولى ان يجب لها ذلك اذا كانت مع بنت اخري وكذا
 للاخري تجب مع اخيهما مثل ما كان يجب لوالها فردت مع خيها فوجب لهما الثلثان مع الابن للذكر
 مثل حظ الانثيين ويجوز بعضه من لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فانه لما لم
 يبين نصيبات هذه الاجماع مع الابن دل على انه يعصيه وان المال يقيم بين من الابن علموا
 من لقيته بطريق العصبة وبنات الابن كبنات الصلب في ثبوت تلك احوال الثلث وبن احوال ثلث
 اخري فلا تكال وبن احوال النصف الواحدة والثلثان للثنتين فصاعدا عند عدم بنات العصباء
 فهما ان المجازان من الثلث الاولى ويشترط فيها عدم الصليبات لان النص ورد فيها صراحة فاذا
 عدم بنات الابن مقامين ومن الابن للذكر مثل حظ الانثيين وبن السدس مع الواحدة الصليبية
 للثنتين بانه حاله اولى من الثلث اخري والدليل عليه ان حق البنات الثلثان وقد اخذ الصليبية
 الواحدة النصف لقوة القرابة فيقي سدس من حق البنات فتأخذ بنات الابن واحدة كانت
 او متعددة وما بقي من التركة فلا ولي عصبة فبنات الابن من ذوات العز ورض مع
 الواحدة من الصليبات وبن من معها من العصباء ان كان معهن ابن الابن فان كان معهن
 ذكر فسد منهن بدرجة فلا يرثن من الصليبيين عن عاتمة الصبي اذا لم يرث معهما من حق البنات فلا يرثن
 اذا سكبوا عنه مع الواحدة وبه حاله من الثلث الاخر الا ان يكون بعد البنات اسفل منهن غلام فليس

في الحناء الثلثية

هذه الحالة الثالثة من الثلاث الاول فان نبات الابن اذا كان بجوارها غلام سوار كان باخا من ادر
 ابنه من غيره فانه يعصب من كما ان الابن يصلي بعصب النبات الصليبية وذلك لان الذكر من اولاد الابن
 الاناث اللاتي في درجة اذا لم يكن اليه ولد صليبي بالاتفاق في استحقاق جميع المال فكذا يعصبها
 في استحقاق الباقي من الثلثين من الصليبيين اليه فرب عامة الصحابة رز وعلية جبهوا العلماء وقال ابن مسعود
 رضي الله عنه لا يعصب من بل الباقي كله لابن الابن ولا شيء لبناته اذ لو جعل الباقي بينها بينهم لذكر مثل
 الانثيين اذ روى البنات على الثلثين وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يراى حتى البنات على الثلثين والبنات
 الاثني انما تصير عصبة بالذكر اذا كانت صاحبة فرض عند الانفراد عنه كالبنات والاخوات واما اذا لم يكن
 كذلك فلا تصير بعصبة كبنات الاخوة والاعمام مع بينهم واجيب الاول بان استحقاق الصليبيين بالانصر
 واستحقاق بنات الابن بالتعصيب سعيان مختلفان فلا يقيم احد الحقيقتين الاخر فلا زيادة على الثلثين
 وعن الثاني بان نبت الابن صاحبة فرض عند الانفراد عن ابن الابن لكنها محجوبة بالصليبيين منها الا ترى
 انها تأخذ نصف عند عدم الصليبيات بخلاف بنات الاخ والعم اذ لا فرض لها عند انفردا عن بناتها فلا يصير
 عصبة بهن اكله اذا كان لغلام بجوارهن واما اذا كان اسفل منهن فالحكم كذلك ايضا عندنا في خلاف المذهب
 وقال بعض المتأخرين لا يعصب من بل الباقي للغلام خاصة لان الذكر انما يعصب من بغير درجة لامن هو اعلى
 منه فلان ابن الابن لا يعصب النبات الصليبية وانما هو يعصب من اعلى من له صار محررا لان في ارضه عصبة تقويم الاقرب
 على الابعد ذكره كان الاقرب او انشى الا ترى ان الاخت لما صارت بعصبة من لبنت قدرت على ابن الاخ واذا
 صار محررا لم يعصب احد ولما ان هذه الاثني لو كانت في درجة الذكر لصارت بعصبة فاذا كانت اقرب
 منه كانت بذلك وكيف لا ومن في درجة غلام من البنات لا ياتي شيئا فالقول بان الاقرب من
 البنات محروم من استحقاق الابعد منهم شيئا محال فيستحق البنات الابن بالابن بخلاف بنات الصليبيين
 ثالثة الاحوال الثالثة الاخرى وبها يتم الاحوال ليست لبنات الابن ولو ترك لم يستلث بنات ابنه بعضهن من ابني

وترك ايضا ثلث نبات ابن ابن آخر بعضهن سفل من بعد وترك ايضا ثلث نبات ابن ابن ابن
آخر بعضهن سفل من بعض بقية صورة

الفرق الاول

ابن بنت عليا

ابن بنت وسطى

ابن بنت سفلى

ابن

الفرق الثانى

ابن

ابن بنت

ابن بنت

ابن بنت

ابن

الفرق الثالث

ابن

ابن بنت

ابن بنت

ابن بنت

ابن

فحقول العليا من الفرق الاول لا يوازيها احد لانها تدلى الى الميت بواسطة واحدة وليس
هو الا لبنات من هو كذلك الوسطى من الفرق الاول توازيها العليا من الفرق الثانى لان
كلا منهما تدلى الى الميت بواسطة وسفلى من الفرق الاول توازيها الوسطى من الفرق
الثانى والعليا من الفرق الثالث اذ كل واحدة منهما تدلى الى الميت بثلاث وسائط والسفلى
من الفرق الثانى توازيها الوسطى من الفرق الثالث لان كل واحد منهما تدلى اليه بربع وسائط والسفلى من الفرق
الثالث لا يوازيها احد لانها تدلى بواسطة خمس وليس في هذه البنات من هو كذلك واذا عرفنا هذا فحقول العليا
من الفرق الاول النصف لانها قامت مقام بنت العليا عندها والوسطى من الفرق الاول مع موازيها
العليا من الفرق الثانى كمن كملت للثلاث في ذلك العليا من الفرق الاول لما قامت مقام العليا من
دونها بدية واحدة مقام نبات الابن ولاشئى السفلى وبقيت الباقية من البنات ليست لانه قد مضى الثلث
لكل الثلث فلم يبق للباقيات فرض وليس لمن عصوبة قطعاً فلا يرثن من التركة أصلاً الا ان يكون منهن
مع السفليات غلام صغير منهن من كانت بنجدايه ومن كانت قوكة كما سبق تقريره على قول

عامة اصحابه جميعهم العلماء من لم يكن ذات سهم فانها ماخذ سها ولا تصير به عصبته وهي العليا من
 الفرق الاول التي اخذت النصف والوسطى منهم مع احلياس من الفرق الثاني حيث اخذنا السدس من
 قية محترقين كانت فوقه دون من كانت بخدائه فانه يعصبها مطلقا وتقطر من وندى من دون ذلك
 الغلام في الدخيل من السفليات فان كان الغلام من السفلى من الفرق الاول اخذت احلياس منهم النصف واخذت
 الوسطى منهم مع العليا من الفرق الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلى الاول
 والوسطى من الثاني العليا من الثالث للذكر مثل خط الانثيين اخصا وسقطت سفلى الثاني ووسطى الثاني
 وسفله وان كان الغلام من السفلى من الفرق الثاني كانت الثلث الباقي بينه وبين سفلى الاول
 ووسطى الثاني وسفله وعلى الثالث ووسطاه سببا فالذكر مثل خط الانثيين سقطت
 سفلى الثالث وان كان الغلام من السفلى من الفرق الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام وبين
 السفليات استأنا ما به ما صح في الكتاب ان فرض غلام مع العليا من الفرق الاول كان جميع
 بينه وبين ختمه للذكر مثل خط الانثيين ولا شيء للسفليات وان كان ان فرض غلام مع وسطى الاول
 عليا الاول النصف والباقي للغلام مع مخا ذية وهي وسطى الاول وعليها الثاني للذكر مثل خط
 الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثاني واما تقسيم المسائل في جميع هذه الصور على ما سخطه
 فيما بعد فلا حاجة الى ايرادها ههنا واعلم ان احليات من نبات الابن في اية درجة كانت متى
 اخذت الشاغلين بغرضه ثم حطط الذكر بالاناث فعلى قول عامة اصحابه يعصب الذكر الاناث على التفصيل المذكور
 وتزايين مسعوده يكون السدس من الشاغلين للذكر وحدهم بالعصبة كما مر من اخذت احليات منهن النصف ثم حطط
 الذكر بالاناث فان كان من المذكور اكثر من ذلك الاثنا عشر سببا وبالله كان الباقي للذكر مثل خط الانثيين بالاتفاق و
 ان كان عددا لواناث اكثر فبقية العامة للذكر كسبعة اربع مسعوده في الموضع المذكور السدس فانه كان منظر
 الى ما هو اكثر نبات الابن من التاسعة والسدس فيعصبه من اهل اهواز من الزيادة على

محل
الزوج
للبات
لان
الزوجة
من
الزوجة
الزوجة

فالتنين في حق البنات وعلم ان ذكر البنات على اختلاف الدرجات كما ذكر في الكتاب يسمى مسئلة
التشبيح لانها يدقها وحسبها فتشبه الخواطر وقيل الاذان الى استماعها فتشبه بتشبيح الشارب لقضية
تخصيها وهتداء الاصعاء واستماعها واما للاخوات الابن فاحوال خمس ذكر المصنف بهن اربعا
منها واخر الخامسة كذا مع سابق احوال الاخوات لابن واما للاخوة المصنف للوحدة لقوله تعالى
وله خت فلها نصف ما ترك والثلثان للثنتين فصاعدا لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان
والمراد الاخوات لابن وام او لابلان الاخوات لام قد علم حالها في آية الموارث كما مر واذ اخفت
الاثنتان الثلثين كان استحقاق ما فوقها الظاهر وقد يقال صرح في الاخوات بالاثنتين وفي البنات بما فوقها
ليعلم من حال الاختين حال البنيتين من حال البنات حال الاخوات بطريق الاولوية ومع الاخ لا واجب لذكر
مثل خط الاثنتين يصير عصبة لبقية ائمه في القرية الى بيت قال الله تعالى وان كانوا اخوة رجالا وانا
فلا ذكر مثل خط الاثنتين فلم يقدر نصيب الاخوات في حالة الاختلاف كما لم يقدر نصيب الاخوة فدل ذلك
على انهن قد صرن عصبات معهم وقد خالف بعض العلماء فيها اذا خلفت اميت ابنة واخا واختا لاتبام
فقال الباقي بعد نصيب البنات للامع دون الاخت استدلالا بقوله عليه السلام فما البقية القرىض فلا ولي حل فذكر
ورويانهم مجموع بنت بنت ابن وابن ابن علي ابن الباقي من نصيبها بمن لدى الابن لذكر مثل خط الاثنتين
واجمعوا ايضا في بنت وعم وعميرة على ان الباقى لهم وحده وخلفوا في الام والاخت مع بنت فقوله لهما باين
الابن وبنت الابن اولى من لهما بالعم والعمة الا ترى انهم كما مجموعوا على انه اذا لم يكن بنت مع بنت الابن
وابن الابن كان المال بينهما لذكر مثل خط الاثنتين كذلك مجموعوا على انه اذا لم يكن مع الام والاخت بنت
كان المال بينهما كذلك بخلاف العم والعمة فانه اذا لم يكن منهما بنت كان المال
لعم وحده فكذا الحال في الباقي بعد نصيب البنات كذا ذكره الطحاوي
في شرح الآثار ولين الباقي امي لمصنف او لثلاث سم البنات او من بنات الابن لقوله

عليه السلام جعلوا الاخوات من البنات محبة ذهب اكثر الصحابة روى الى تصحيح ان من البنات وهو قول
 جمهور العلماء وقال ابن عباس رضي الله عنهما لا تصيب لبن من البنات وحكم فيما اجتمعت بنت وخت بان
 النصف للبنات ولا شيء للاخت فقبل ان يروى عن النصف كان يقول للاخت ما بقي فقصبت وقال انتم اعلم
 ام الله يريد به انه تعالى قال ان امرأكم ليس لم ولد خت فلها النصف ما ترك فقد جعل الولد حاجبا
 للاخت ولفظ الولد يتناول الذكر والانثى كما في حجب الام من الثلث الى السرس وحجب الزوج من النصف
 الى الرجم وحجب الزوجة من الرجم الى الثمن فلا يرث للاخت مع الولد ذكر كان او انثى بخلاف الام فانه
 ما بقي من الانثى بالعصوبة ولا عصوبة للاخت بنفسها وانما تصير عصبة بغيرها اذا كان ذلك الغير عصبة
 وليست للبنات عصوبة فكيف تصير للاخت معها عصبة والجواب ان المراد بالولد بينهما هو الذكر بدليل
 قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد اي ابن بالاتفاق لان الاخ يرث مع الابنة وقد تأيد ذلك
 السنة حيث روى عن نزيل ابن شرجيل ان رجلا سأل ابا موسى الاشعري رضي الله عنه عن خلف
 بنتا وبنت ابن وختا فقال للبنات النصف والابنة للاخت ثم قال للسائل عن ذلك ابن مسعود
 رضي الله عنه واخبرني عمه بحيث فلما ساله قال قد ريت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى للبنات
 بالنصف وبنت الابن بالسرس كله للثنتين ولاخت بالبا فلما اخبر ابا سائل ابا موسى الاشعري
 بذلك قال لا تسلكوني عن شيء ما دام هذا الخبر فكم فعل ذلك على انه عليه السلام جعل للاخت مع
 البنات عصبة والاخوات لاب كالاخوات لاجام ولهن احوال سبعه النصف للوحدة والثلثان
 للثنتين فصا لا يحد من الاخوات لاب وام وذلك لما ذكرناه من ان النصف في الاخوات لاب وام
 على اشبه الريناهن لهن النصف مع الاخت لاجام كملية للثنتين فان حق الاخوات لثنتان قد خذت الا لاجام
 النصف فبقي منه سدس فيعطى الاخوات لاجام حتى تكمل حق الاخوات ولا يرث من اثنتين لاجام لانه قد كمل لهما
 حق الاخوات لثنتين فلم يبق للاخت الا شيء الا ان يكون من اخويها فيعصم عن كون ابائهم الا اكثر من ذلك

لان ميراث الاخوة والاخوات لا وام اجرى مجرى ميراث الاولاد اصلية وميراث الاخوة والاخوات
 لاب اجرى مجرى ميراث اولاد الابن ذكورهم كذكورهم وانما هم كانوا ثم والسادة ان يصير محض
 مع البنات او مع بنات الابن كما ذكرنا من قوله عليه السلام جعلوا الاخوات مع البنات عصية مثل الاولاد
 عباس بن نبي الله عنه وهو قول اكثر الصحابة والعلماء كما مر وانما صرح بلفظ السادة دون غيركم لانه
 ان قوله الا ان يكون معهن اخ من اب من تمة الرابعة لكونه استثناء منها فلا يكون حاله خامسة ولكن
 مثل ذلك في احوال بنات الابن فاكفى هناك شهادة المنفعة فقط وبنو الاعيان الاخوة والاخوات
 لاب وام وبنو العلات اي الاخوة والاخوات لا يحكم سقطون بالابن وابن الابن وان عمل بالاب
 بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة رضي الله عنه ذكره بهنا من حكم السقوط مشتمل على الحالة التي هي
 لاب وام وعلى السابقة للاخوات لاب اما سقوط الاخوة بالابن فيقول الله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها
 ولد اي ابن كما مر واما سقوط الاخوات فيقول الله ليس له ولد ولا تحت قلبها نصف ما ترك والمرد الابن
 كما سبق واما سقوطهم بابن الابن فله خول تحت الابن وقاية فمعه عدمه اما سقوطهم بالابن لانهم كالأمة وتورث
 الأمانة بشر وطبقة لفق الولد والوالدة كما عرفت واما سقوطهم بالجد عند أبي حنيفة رحم فلما سياتيك في باب
 مقاسمة الجد نشأ الله تعالى هذه المسئلة من المسائل التي استثنى باقي اول الباب من كون الجد الصحيح كالاب في السقوط
 ومحمد اجماعا الله سبحانه مسقطا كالاب لهؤلاء الاخوة والاخوات ويسقط بنو العلات ايضا بالاب
 وام وذلك لما عرفت من ان ميراث الاخوة والاخوات لاب وام جار مجرى ميراث الاولاد اصلية فان
 الاخوة والاخوات لا ميراث اولاد الابن ذكورهم كذكورهم وانما هم كانوا ثم فلما يجب بالابن بالابن
 كذلك يجب لاد العلات بالاب وام فان قلت ما ذكره بهنا مشتمل على حالة ثمانية للاخوات من
 جهة الابن سقطوا بالاب المذکور فكيف قال هو الممنوع قلت هذه من تمة سابقة من احوالهم كانه قال
 بنو العلات كلهم يسقطون بالابن وابن الابن والاب والابن ام الا انه لا ذكر ولا بنى الا ان

مع بني العائلات لم يكن ان يذكر الاخ لاب وام هناك كما لا يخفى فلهذا كان اردفه بسقوط بني العائلات
 وحدهم به ويوجد في بعض النسخ والاختلاف ان ام اذا صارت عصبة اي اذا كانت من البنات ام بنات الابن
 كما علمية وانما سقطوا بها لانها لا تحتاج كالاخ لاب وام كونها عصبة اقرب الى الميت كما سياتي في باب العصبات
 واما للاخ فاحوال الميت السدس من الولد لقوله تعالى ولا يورثه لولده ولولا ان لا يورثه لولده ولولا ان لا يورثه لولده
 الولد تينها ولذكره والاشقي ولا قرينة محضه باحد ما ولد الابن وان سقط ذلك لان لفظ الولد يتناول
 ولد الابن ايضا واما للاجماع على انه يقوم مقام ولد لصلب في توريث الام والاشقي من الاخوة والاخوات
 فصاعدا من الاجرة كما نأى سوارا كما من جهة الابوين معا ومن جهة الاب ومن جهة الام لقوله تعالى فان كان
 له اخوة فلا يرث السدس ولفظ الاخوة يتناول الكل للاشتراك في الاخوة والى هذا ذهب اكثر الصحابة في
 وجهه الصحيح وخلاف الابن بحسب من بني السدس فان جعل الثلثة من الاخوة والاخوات حاجته للاخ
 اثنتين فلها معها الثلث عنده بنا وعلى ان الاخوة صيغة الجمع فلا يتناول المثنى ورديان في المثلثين
 في الميراث حكم الجماعة الا ترى ان البنين كالبنات والاشقين كالاخوات في استحقاق الثلثين فلهذا
 في الجواب ايضا معنى الاجماع اطلاق مشترك بين الاثنين وما فوقهما وانه المقام يناسب ذلك على الجملة
 فدل بلفظ الاخوة عليه ثم السدس الذي يجبوا عنه لا يجبوا عنه العجوبة ويروى عن ابن عباس رضي الله
 عنهما انه لا اخوة لانهما يجبوا عنه لما خذوه فان غير الوارث لا يجب كما اذا كانت الاخوة كفارا
 او ارتقا وقيل يتدل عليه بما رواه طاووس عن سلمة بن ابي لهيب انه عليه السلام عطي الاخوة السدس
 مع الابوين ولما انه تعالى قال فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا يرث الثلث فان كان له اخوة فلا يرث
 السدس والمراد من صدر الكلام ان لامة الثلث والباقي لاب فلهذا الحال في آخره كانه قيل فان كانت
 له اخوة وورثه ابواه فلا يرث السدس لانه الباقي ثم ان شرط الحاجب ان يكون وارثا في
 حق من يحجب الاخ المسلم وارث في حق الام بخلاف الرقيق والكافر فالأخوة لا يحجبونها وهم

روى
 عن

صحيح بالاب الاتري انهم لا يرون من الاب شيئا عند عدم الام لانهم كانه فلا يثبت لهم من الوالد ولد
 حال الاخوة مع وجود الام باقوى من حالهم مع عدمها وقد روي عن طاوس انه قال ثبت ابن حجر
 من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السكس من الابوين سائمة عن ذلك فقال
 كان ذلك وصية وهم صغار الحديث دليلنا اذ لا وصية للوارث والظاهر انه لا وصية له في الرواية عن ابن
 رضى الله عنه لانه لو اوافق بعد ليق رضى الله عنه في حبس الاخوة فكيف يقول باثرهم مع الاب في شرح
 الامم خبريهم وتوسب الزيدية الى ان الاخوة لام لا يجوبونها بخلاف غيرهم فان الجواب بها لمعقول
 وهو انه اذا كان هناك اخوة لاب ام او اب فقد كثر خيال بالاب فيحتاج الى زيادة مال للانفاق وهذا المعنى
 لا يوجد فيما اذا كان الاخوة لام او ليس نفقتهم على الاب جمهور لعلمنا على انه لا فرق بين الاخوة لان اسم الام
 حقيقة في الاصناف الثلاثة وهذا حكم غير معقول المعنى ثبت بالنص الاتري انهم يجوبون الام بعد موت الاب
 ولا نفقة عليه بعد موته ويجوبونها كبارا وليس عليهم نفقتهم ولا مالمثل لكل عند عدم هؤلاء المذكورين اعند
 الولد وولد الاب وان سفل وعدم الاثنين من الاخوات والاخوات فصاعدا علم ذلك في قوله تعافان لم
 يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه من هذا اذا لم يكن مع الابوين احد
 الزوجين واما اذا كان معهما احد فاعلمنا ثلث ما بقي بعد فرض هذا الزوجين وذلك في مستلزم
 كما نرا في صورتين لان عدلهما مستلزم حقيقة موجب باوثة اسأل المستثناة في الجدة على الاربع
 كما اشترنا اليه فيما سلف ويمكن ان يقال جعلها مستلزم في تورث الام مع الاب وسلكه وحدة في تورثها
 مع الجد وكل من جعل بين زوج وابوين او زوجة وابوين مؤنة جميعها لصحة نفقة الغيبة وان ابن حجر يقول
 ان لها ثلث اصل التركة في اثنين بصورتين مستلزمة لانهما جعل لها او لاسر التركة مع الولد بقوله ولا يورث كل واحد منهما
 ما تركه بخلاف له ولده ثم ذكر ان لها سهم عدم الثلث بقوله تعافان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فغيرهم
 منه ان المراد ثلث اصل التركة ايضا ويؤيده ان سهمها لم يقدره عليها بالقياس الى صليها بعد الوصية والذكر

الاول
اللام

ابن د
ابن د
ابن د
ابن د

ولأن أبو بكر الأصم يقول بان لها مع الزوج ثلث ما بقي من فرضه ومع الزوجة ثلث الاصل لانه لو
جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال لرا وقضيها على نصيب الاب لان المسئلة من ستة للاختصاص
والثالث فللزوج ثلثة وللأم اثنتان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفي ذلك تفضيل الانثى على
الذكر واذ جعل لها ثلث ما بقي من فرض الزوج كان لها واحد وللأب اثنتان ولو جعل لها مع الزوج ثلث
الاصل لم يرض ذلك التفضيل لان المسئلة من عشرة للاختصاص والربع وثلث فاذا اخذت الأم أربعة بقت
للأب خمسة فلا تفضيل لها عليه ولنا ان معنى قوله تعالى ان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا ثلث هو ان لها
ثلث ما ورثاه سواء كان جميع المال وبعضه وذلك لانه لو اريد ثلث الاصل لكان في البيان فان لم يكن له
ولد فلا ثلث كما قال في حق البنات والبنات واحدة فلها النصف بعد قوله فان كن نساء فوق الثلث
فلهن ثلث ما ترك فيلزم ان يكون قوله وورثه ابواه خاليا عن بقية فاقيل تخلف على ان المورثة لها فقط
فلما ليس في العبارة دلالة على حصص لا رث فيها وان لم فلا دلالة في الآية على صورة التزم صلا لا نفيا ولا
في جمع فيها الى ان الابوين في الاصل كالابن بسبب في الفروع لان السبب ورثته الذكر والانثى جميعا وكل منهما متصل بالمسئلة
بالدوام فيجعل ما بقي من فرض احد الزوجين بينهما انما كما في حق الابن لو ثبت وكما في حق الابوين اذا انفرد
بالارث فلا يرد نصيب الأم على نصف نصيب الاب كما يقتضيه القياس فلا مجال لما ذهب اليه الاصم
الذي لم يسم ما ذكرناه من الآية واعلم ان الأم اذا أعطيت ثلث الباقي من الزوجية اجتمع في المسئلة بين
حقيقة لا نفيا فان يشترح برسم الحقيقة ولو كان مكان الاب لكان ثلث جميع المال وهو لا ابن عباس بن عبد المطلب
عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وروى ذلك ايضا اهل الكوفة عن ابن مسعود رضي الله عنه في صورة الزوج الاخذ بالآية
يع فان لها مع الزوج ثلث الباقي كما في سهم الاب وهو الرواية الاخرى عن أبي بكر رضي الله عنه فعلى هذه الرواية
الحج كما لا يخفى حيث الأم كما يعصمها الا في الوجه على الرواية الاولى هو ان ثلثها هو قوله تعالى ثلث في حق
الاب واذ لانه كما ذكرنا لا يرضى تفضيلها عليه مع تساويها في القرب واذا تأملنا قوله تعالى انما في حق

خارجية على ظاهره لعدم التساوي في القرب وقوة الاقلام من بعضها ولا استحالة في بعض
الاشياء على كونها مع التفاوت في الدرجة كما اذا تركها حية وانما لا يام واخا لا يمان في البراءة التي
والا فليست بضعف ولا في فقد فضلت منها الا في زيادة قربها على الذكر والاضا لا حصة
كما لا يفيض بها والجدة حكم الولاد والحققة فلا يقربها اولاً لا تعصيبهم الا حصة في العصب على
الاتفاق فيه هذه المسئلة من المسائل التي تستثان في اهل الباب فان بابا حفيظة وعمر ارجحها
لحم يحل عند الاب منها ولجدة السكس لم كانت كام الام اولا ب كام الاب واحدة كانت واكثر من
تأنيبات امي حجات كالمذكورين فان الفاسدات من ذك الأرحام كما سياتي في ذوات في الدرجة لا
القربى تجزئ بعدى كما استخط به علماء اما اعطاء الجدة الواحدة السكس فلا رواه ابو سعيد الخدري في شيء
عنه ومغيرة ابن شعبة وقبيصة ابن زويب من انه عليه السلام معناه السكس في التشريك منس في ذلك ان
اكثر متحدايات فلما روي ان الام جاءت الى الصديق رضي الله عنه وقالت عني حديثي ولد ابني فقال اصبر
حتى انا و صحابي فاني لم اجد لك في كتاب الله نصيبا ولم يستمع فيك رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا
ثم ما اثم في شدة البقرة اعطاه السكس فقال ان لك عند شعبة ايضا من سكر فاعطاه اذ كنت ثم جاءت
ام الاب الذي طلبت له الشاة فقال ربي ان ذلك السكس ينكحها فشرها في رواية اخرى ان ام الآ
جاءت الى عمر رضي الله عنه وقالت انا اولى بالبراءة من ام الام اذ لو ماتت لم يشرها ولدها ولو ماتت يري
ولدها في فقال هو ذلك السكس فان شعبة لم يشرها شيئا وايتكم اخلفت به فهو لها حكم بالتشريك بينها
قد اجمعنا على ان يجازى بعض المتحدايات بشاة كمن في السكس بالسوة وذهبوا عن عباس بن نضال الله
عنها الى ان محبة ام الام تقوم مقام الام مع غيرها فافضله الثالث اذ لم يكن للميتة ولا اخوة والسكس اذا كان
واحد كما ان الجدة الاب يقوم مقام الاب عند ابن الزين يقوم مقام الابن مع جدته من الامم بها
في فضيلتها احد من الجدات فذلك ام الام لا يزوجها من غيرها وروى ان الاولاد بالاشياء ليس بها اخوة

الاب
الجدات

ناني

داوي

الحجرات

وانا اذ البعد بدر جبين كتاب اب الاب فانه ترث من ابوتيان ام اب الاب التي هي زوجة الجدة

المذكور وام ام الاب التي هي ام زوجة اب الاب على هذه الصورة مبنية

وانا ابعد منه ثلث درجات ترث مثلث

ابويات على هذه الصورة مبنية



وكذا كل ما اراد ان درجات بعد الجدة اذ اديحها عدد الابويات التي ترث من هذه الجدة القربى

من اى جهة كانت اى سواد كانت من قبل الام ومن قبل الاب تحجب الجدة البعدى من

اى جهة كانت البعدى فيثبت الحجب سببا في قسام اربعة وهذا مذهب على واحد الروايتين

عن زيد بن ثابت وفي رواية اخرى عنه ان القربى ان كانت من قبل الاب البعدى من

قبل الام فها سواد فيكون حجب القربى في اقسام ثلثة فقط من تلك الاربعة وقد غل بهذه

الرواية بالكل الشافعي في الاصح من قوله والدليل عليها ان الجدة انما تستحق بالامومة وهي في

التي من جانب الام ظهر فانها ام تدلى بام والاخرى تدلى بانجاب اكانت القربى من جهة

الام فلها رجحان بزيادة القربى وطهور صفة الامومة فكانت اولى واما اذا كانت القربى

من جهة الاب والبعدى من جهة الام فلا حد لها ظهور الصفة ولا اخرس بزيادة القربى

فتستويان في استحقاق الارث ولنا ان استحقاق الجدة باعتبار الامومة وهي الاصلية

ومعنى الاصلية في القربى ظهور اقوى مما في البعدى سوادا كانتا من جهة واحدة او من جهتين

فتكون هي مقدمة على البعدى مطلقا ولو كان ظهور الامومة موجبا للتقدم لكانت ام الام

ام الام مفرقة على ام الاب مع تساو بينهما في الدرجة وهو باطل اتفاقا وارشده كانت القرى كام
 الاب بن عبد الله مع ام ام الام وكام الام مع ام ام الاب بن عبد الله مع ام الام وكام الام مع ام ام الاب بن عبد الله مع ام الام
 تتجيب ام الام مع ام الام في هذه الصورة اعني ان نخلت لميت الاب ام الاب وام ام الام يكون المال كله لاب عبد الله
 لان البعدي يتجيب بالقرى والقرى يتجيب بالاب نظريا لان الانوات يتجيب بالام من ثلث الى ابد من ثم ثلثا
 متجيب بالاب قال الحسن بن زياد ميراث الجدات بهذا الام الام والنكاحات ابد من ام الاب بن عبد الله على قياس
 رضي الله عنه وهو ان القرى انما تتجيب كانت واثرة واذا كانت جدرة ذات قرابة واحدة كام ام الاب

والاخرى ذات قرابتين او اكثر كام ام الام وهي ايضا ام اب الاب بهذه الصورة ميسر

وتوضيها ان ام لها زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد منها ولد فهذه المرأة جدرة لهذا الولد الذي مات
 من قبل ابها لانها ام ابى ابيه من قبل امه لانها ام ام امه فهي جدرة ذات قرابتين ثم نقول انها ام امه
 اخرى قد كانت تزوج بنتها ابن المرأة الاولى فولد من بنت الاخرى ابن ابن الاولى الذي هو
 ابو الميت فهذه الاخرى ام ام ابى الميت وهي ذات قرابة واحدة فهناك المرأتان جدتان في مرتبة واحدة
 فاذا اجتمعا جده وجدت ذات قرابتين ثم ذات قرابة واحدة وامام صورة اجتماع ذات ثلث قرابات مع
 ذات قرابة واحدة فهي هذه الصورة ميسر

وتوضيها ان تلك المرأة التي تزوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد منها ذكر او انا زوجت هذا المولود بنت
 بنت بنت اخرى انا فولد منها ولد كانت تلك المرأة للمولود الثاني ام ام الام وام ام ام الاب
 وام ام اب الاب وكانت ضا حبيتها اعني ام زوجة ابنها للمولود الثاني ام ام اب الاب

وادي الى مان
 نالي الى مان اور
 واداسي الى مان

يستمع السمع من ميثا هذا في يوسف ثم انصافا باعتبار الابدان وهو قول شيخنا في علم محمد بن ابي عبد الله عليه السلام
الجواب انه وهو قول في قوله وجه قول محمد بن ان استحقاق الالهية باعتبار الاسباب فذا اجتمع في وجه الجواب
متفقان كبر قرين من جهتين مكان فهم المعصومة واهمها وفي السنة صفة واخيرة الالهية بسببها كما اذا جتمعت
فيها بيان مختلفان الالهية اذ اتركنا بنوع محمد بن ابي خ لاه فانه ينفرد ذلك في السمع بالفرس والباقي
بينها ضعفين بالنسبة وكذا اذا تركت استيعابها ما جازوها فانه ينفرد الزوج النصف بالفرسية ويقاسم الاخر
في النصف الباقي بالمعصومة وكذا اذا ترك الجوسى ابي محمد في قوله ينفرد بالفرسية بالفرسية والآخر لا ينفرد
من جهة اخرى فانه لا يقول في قوله من جهة الامم قد اتمها ثانيا في الترجيح على التقديم على الوجود لا بخله تكون معتبرة
في الاستحقاق بخلاف الجدة المذكورة وهو قول ابي يوسف ثم ان تعدد الجهة ان يقتضي تعدد الاسم كما في
الامثلة المذكورة كان مقتضيا لتعدد الاستحقاق بحجبه وما اذا لم يقتض لتعدد الاسم كان في الحكم
الواحدة وما شئ في من هذا التفسير فان ذات القرابين يسمي بالجهة كذات القرابة الواحدة واذا كانت
جهة ذات قرابات ثلثت مع جهة ذات قرابة واحدة فيقسم سس ميثا انصافا عند ابي يوسف
واربعا عند محمد بن قال لا رواية عن ابي حنيفة رجع في صفة تعدد قرابة الله المجدين
وكذا في فرايض الحسن بن محمد الرحمن بن محمد الرزاق اش اشئ من صحاح الشافعي ثم ان قول الخليفة
وبالكشف في قوله اقول ابي يوسف ثم انصافا علم باب العصبية عصبية الرجل في اللغة قرابة لاية
وكا نهيا مع ما صحت ان لم يسمع من عصب القوم بفلان اذا احاطوا بالاباطون والابن بطون ثم
حياتى الاخر بجانب ثم سمي بالوجد والجمع المذكور والمنشوقا لو اني صعدنا المعصومة والمذكر عصب
الاثنى عشر عصب العصبية القديمة بالانها اقوى من سببية كغيره لانه عصبية بغيره بغيره
وعصبية بغيره اما العصبية بغيره لكل ذكر غير المذكورة لان الانثى لا تكون عصبية بنفسها بل بغيرها او غير
الاثنى عشر عصبية الى البيت الثاني فان من دخل في نسبته اليه لم يكن عصبه كما ولا ام فانها سنان

ذوات المفروض وكما سلك الام وابن العنت فانها ذوات الارحام فان قلت الابع لا واهم محبة
مع ان الام دامت في نسب اليك قلت قرابة الاب اصل في استحقاق المحبة فانها اذا انفردت كفت
في اثبات المحبة بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها على الاثبات في استحقاق المحبة
لكننا جعلنا ما بمنزلة ضعف زائد فزجنا به للملاحقة لا بل ام على الاخ لا بل هم اي بالعصبات بالفتنهم رتبة
اصناف الاول جز الميعة والثاني اصل والثالث جز دايم الرابع جزء جده فيقدم في هذه الاصناف و
المسند حين فيها الاقرب فالاقرب اي يرجحون لقرب الدرجة اعني اول الام بالمرث الذي يستحق به
جز الميعة اي البنون ثم بنوهم وان سئلوا ثم اصل اي الاب ثم الحجاب الاب وان علا واما قدم
البنون على الاب ثم فروم الميعة والاب اصل والاقرب اصل من اصل الاصل فزجنا بالمرث
ان الفرع يتم اصله ويصير كوكرا بذكره دون النكس بعان البناء والاشجار تدخل في سيجها الا ان تدخل
هي في سيجها وظهور المقصود انهم اقرب الى الميعة في الدرجة حكما وان لم يكن في ذلك حكمة
لان الاتصال من الجانبين بخبره اسلمه وقدم بنو البنين وان سئلوا على الاب لان سبب تعلقهم
ايضا بقوة المتقدمة على الابوة وكون الاب اقرب درجة من الجد نظرنا به في ما بين الابن وابن
الابن وتيقيد الجد باب الاب ليخرج عنه ابو الام الذي هو الجد ايضا فكون ذلك تفرجا بما عظم
ضمنا من قوله محمل ذكره لا بدخل في نسبة الى الميعة ان في الميزان لا يتاهم بامرهم وهو اثبات ارثه و
غيره ومن على من الاجداد اذا تقدموا فيقدم منهم من كان اقرب درجة ثم جزاير اي الاخوة
ثم بنوهم وان سئلوا تاخير الاخوة عن الجد وان على قول ابي حنيفة مع خلافا لها كما
ستقف عليه في باب مقامات الجد وانما اطلق الحكم بهذا ترتيبا على الخلافات لانه
المختار الغرض واما غير بنوهم فبنوهم ثم بنوهم ثم بنوهم ثم بنوهم ثم بنوهم
الاعمام ثم بنوهم وان سئلوا تاخير الامام عن الاخوة واما غير بنوهم فبنوهم ثم بنوهم

بعد الدرجة فظهر ان اسباب المحصورة بنفسه انواع اربعة النبوة بغير واسطة او بلا واسطة والاربعة
 كذلك والاشوة وفروعها والعمومة وفروعها والترتيب ما عرفت ثم اى احد الترجيح بقرب
 الدرجة يرجحون بقوة القرابة اعني به اى بالمذكور وهو الترجيح بقوة القرابة ان ذال القرابة
 او انشى لقوله عليه السلام ان عيان بنى الامم يتوارثون دون بنى العلامه اى بنو الاعيان او
 بالمرث من بنى العلام والمقصود من ذكر الامم ههنا اظهار ما يرجح به بنو الاعيان على بنى
 العلام كما لا يخفى واما فانه مقدم على الاخ لا باجماعا وهذا مثال للذكر من ذوى القرابة
 او لاخت لا بعم اذ اصارت عصبة مع البنات اى البنات اصلية فانها ايضا اولى من
 الاخ لا بخلافا لابن محاسن رضي الله عنه فان الاخت لا يصير عصبة مع البنات عنده كما مر
 وهذا مثال للانشى من ذوى القرابتين وانما ذكر ههنا وان لم يكن عصبة بنفسها المشاكرتها في الحكم
 فمن ثم عصبة بل كانت ذات فرض فلهذا فرضها والباقي الاخ لا بواحد من اولى
 من ابن الاخ لا بانهما متساويان في الدرجة مع كون الاول اقربتين وذلك الحكم في عام لميت ثم في
 اعحام ابيه ثم في عام جده اى ليعتبر بين هؤلاء الاصناف من الاعحام قرب الدرجة اولاً وقوة القرابة
 ثانياً فعم لميت مقدم على عم ابيه وعم ابيه مقدم على عم جده وذلك بقرب الدرجة وفي كل واحد من هذه
 يقدم ذوالقرابتين على ذى قرابة واحدة مع التاوى في الدرجة فعم لميت لا بواحد من اولى
 من عمه لا بكونه الحال في عم ابيه وعم جده وبذلك الحكم في فروع هذه الاصناف فيعتبر اولاً وقرب
 الدرجة وثانياً وقوة القرابة فان عم لميت مقدم على ابن عمه وابن عم لميت لا بواحد من اولى
 على ابن عمه لا بولاء العصبة بغيره فاربع من الشوة ومن اللاتي فرضهن النصف والثلاثان
 الاول من متهمين لميت اذ للواحدة النصف وللثنتين فصلاً عند الشلتان المتساوية
 ميت الابن فان حالهما كحال لميت عمت عندها المتساوية الاخت

في ان العاصية او العاصية في الزانية واحدة مع لسانها
 في الدرجة ذوات ذال القرابة

القبضه اذا لم يفرق عصبته

لاستقام فانها كذلك الم يوجد نباتات السوا ونبات الابن الرابعة الاخ لا تفان عليها كذا في الم مقدمة
 الثالث المقدمة فهو الا لا يغير من عصبته باخوتين كما ذكرنا في حال التبريد على صبر ورة الا و ^{عصبته} ~~الاولى~~
 قوله تعالى ابو صبيكم السدي اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين على صبر ورة الاخرين عصبته قوله تعالى اولاد
 ان كانوا اخوة زوايا فلا تذكروا مثل حظ الانثيين من مخرج فرض لبا من الاماات واخواتها عصبته ^{فرض}
 عصبته باجها وذلك ان النفس الوارد في صبر ورة الاماات بالذكور عصبته كما يوفي موضعين النبات
 بالبين والاخت بالاخوة كما عرفت انفا والامامات في كل منهما ذوات فموضع من لا فرض له ^{فرض}
 لا يتناول النفس ايضا لاخ عصبته بقسطها من موضعها حاله الا انفراد الى العصبه كذا يلزم تفصيل الا
 على المذكر والمساوية بينهما فاذا لم يكن الا في انفرادها عما فرض فلا يلزم به النسبة من عدم تعصبا ^{عصبته}
 كما لم والتمه اذا كانا لا استقام او لا يكون المال كله للتم دون العمة وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم

ص في حال التبريد
 ص
 في حال التبريد

لاستقام في الاخ مع بنت الاخ لا استقام عصبته مع غيره فكل انثى تعصير عصبته مع انثى اخرى كالاخت
 الاستقام او لا استقام مع بنت اخ كانت صلبية او بنت ابن سواء كانا واحدا او اكثر كما ذكرنا قوله عليه السلام
 اجتماع الاخوات مع البنات عصبته والمراة من الجمع بين بناتها المجلس واحد كانا او متعددا والفرق بين
 ما بين العصبتين ان الغير في العصبه لغيره يكون عصبته بنفسه فيعدي عصبته الى انثى وفي العصبته
 غيره لا يكون عصبته بنفسه السبيل يكون عصبته كما عصبته مجامعة لذلك الغير واخر العصبه في الغنافة ^{عصبته}
 عصبته ما عصبته على ذوى الارحام والرد على ذوى الفروض وهو قول علي بن زيد بن ثابت قال ابن مسعود
 وهو هو من غير ذوى الارحام ايضا وسئل بقوله تعالى والوالاء ارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله
 بعضهم اقرب الى النقص من غير ذوى الارحام والبررات يتبنى على القرابت بقوله عليه السلام لمن اعق عبد اخوه
 فان تركه فهو خيره وان لم يتركه فهو شره وان لم يتركه لم يتركه انما كانت عصبته فقد اشترط في تربته
 مولى العا ان لا يدع النفس وارتاد ذوى الارحام من قبل الورثة والارباب ان لا يهوانوا رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما في بين البابين من الانحصار وكما نلاحظ في قوله في ذلك فسمي احدتها هذا الحكم بوجه الآية ومن
 ان الرحم تقدم على المواخات والمواخات ولا نزاع لنا في تقدم ذوي الرحم على ذوي المواخات. اما عن
 الحديث فهو انه عليه السلام راد بقوله ولم يدع وارثا لم يدع وارثا هو عصبته الا ترى انتقال في آخر كذا
 انت عصبته ولم يتكلم في انت وارثه واذا كان هو المواقف عصبته هو اخر العصبات كما دل عليه الحديث
 كان مقدما على ذوي الارحام والرد تقدم العصبات عليها ثم لمحقق يرث من يتقدم مطلقا سواء عتقه
 لوجه العداوة شيطان او عتقه على انه سايته او شرط ان لا ولا عليه او عتقه على ما لا ولا عليه
 الكتاب الى غير ذلك قال بالكلية ان عتقه لوجه شيطان او شرط ان لا ولا عليه لم يكن مستحقا للولاء
 صلة شرعية وللقاصد لوجه شيطان قد ارتكب بالاعتقاد لعصبته فحرم هذه الصلة ومنه ما في
 الولاء فقدر ان لا يستحقها ولنا ان سبب هو الاحتشاق لقوله عليه السلام الولاء لمن عتق وهذا سبب
 يتحقق في جميع هذه المصنفات بسببه في جميعها ثم عصبته اي عصبته هو اقلها على الترتيب الذي
 ذكرناه في العصبات فيكون العصبات النسبية مقدمة على عصبته النسبية اعني حقوق المقتوق والمراد
 النسبية ما هو عصبته بنفسه فقط كما ستعرفه والترتيب بين هؤلاء العصبات ما فيكون ابن المقتوق اولى
 من سائر عصبته ثم ابن ابنة ان يخل ثم ابوه ثم جده وان على الى آخره متصل منها كل لقوله عليه السلام الولاء
 لمحبة لوجه النسب معنى ذلك ان الحرية تيقو الابن ان اذ بها تثبت له صفة المالكية التي امتانها عن
 ما حواه من الحيوانات والجمادات والرقبة تلف بهلاك فاما المقتوق سبب لحياء المقتوق كما ان الاب
 سبب لحياء المولود فكما لان الولد يصير مشوبا الى ابيه بالنسب واما اقربا به فمعنى ذلك المقتوق
 يصير مشوبا الى المقتوق بالولاء والعصبية بالتبعية فكما تثبت الارث بالنسبة فكما تثبت بالولاء ولا شئ الا ان يثبت
 للمقتوق فليس في عصبته المقتوق الا ان من المقتوق بالولاء من هو عصبته بغيره كما ثبتت افعا عليه ذلك لغيره
 ليس في عصبته بالولاء الا المقتوق او المقتوق من عتق او كاتبه او كاتبه من عتق او كاتبه من عتق او كاتبه من عتق

او معتق معتقین یا المحدثین و النحاة غیره شد و ذکر کند قدما که بار و سی من ان کبار الصحابة کرام
و علی رضا و ابن مسعود و قالوا انما یخرج الکفصا من غیره الا ان یخرج من اللیلین یا من اللیلین الا ان یخرج
او ولار ما اعتقته او ولار ما کاتبته او ولار ما کتبته من کاتبته او ولار ما کتبته من کاتبته او ولار ما کتبته من کاتبته
والمقدرة عبارة عن حقوق تجلب به الاعتقاد فانه بمنزلة سائر ما یکتسب مما لا یقتل له کما فی قوله تعالی او
ما کتبت ایمانهم وکلمة من عبارة عن سائر ما کتسب مما لا یقتل له کما فی قوله تعالی او
الی یقدر حدان حتی یصیر مؤلا بالمصدر لیس لیس شی من الولد الاول و الا ما ذکره ان جرد لا معتقین و انما
لیس لیس شی من الولد الاول معتقین او ولار معتقین معتقین بک آخره او الولد الذی هو مجرد معتقین
مجرد معتق معتقین فولد معتقین و کما تبین ظاهره و لا یقتل معتقین فکما اذ اعتقت امراة عبدا فاشتری
العبد عبدا آخر و اعتقت ثم مات المعتق الثاني لیس له عصبة نسبية و قد مات قبل العبد الاول و عصبة فمیراثه لک
بالعصبة من جهة المولود و کذا حکم فی کتاب کاتبها و صورة ولاد برین ان دبرت امراة عبدا ثم
ارتدت و لحقت بالارب و حکم القاضی بحرية عبدا المذبذب ثم سلمت و رت الی دار الاسلام ثم مات المذبذب
و لم یخلف عصبة نسبية فهذه المرأة عصبة و حکم بدبرها المذبذب لک اذ حکم القاضی یعتق بدبرها لطلب ثانی فاشتری
عبدا و دبره ثم مات و رجعت المرأة ثانیة الی دار الاسلام اقبل موة بدبرها او بعدة شهادت البدبر الثاني
و لم یخلف عصبة نسبية فولاد هذه المرأة و صورة مجرد معتقین الولد ان عبدا امراة تزوج باذنها بجارة
قد اعتقها غیره فاولد منها ولد و هو حر تبعا فان الولد یتبع امه فی الرقبة و الحرية و ولاده لیس له امه
فاذا اعتقت تلك المرأة عبدا بجزء کک العبد باعتاقها اماه و ولاد ولد الی نفسه ثم الی مولایه حتی
اذا مات لم یعتق شهادت ولده و خلف حقیقة امیه فولاد له و صورة مجرد معتقین الولد ان امراة
اعتقت عبدا فاشتری العبد المعتق عبدا و زوجة معتقة غیره فولد منها ولد و هو حر و ولاده لیس له
امیه فاذا اعتق ذلک العبد المعتق عبدا بجزء کک العبد باعتاقه و ولاد ولد معتق الی نفسه ثم الی مولایه

وقد استدلل ايضا على جلاله بما رواه من ان الزبير رضي الله عنه راى في ربه ما لم يره من قبل
 جرحه واليه عبد الله بن عمر فاشترى الزبير باسمه واعتمده ثم قال لنفسه المنسوب اليه انما هو من ذرية
 رسول الله فاشترى عثمان رضي الله عنه فاشترى بالولاء الزبير فذل ذلك على ان الولد منسوب لم
 مالم يثبت ولما من قبل امير حرب والاولاد الى هو البركة بالانساب نسبة الى الام للضرور وكذا الزنادقة
 الملاحة حتى اذ كذب الملا عن نفسه صاير الولد منسوب اليه ولو ترك من الولد منسوب اليه لكانت النسبة
 ولو ترك اي شخص كان هذا بي يوسف محمد كسر الواو للاب في الابن هذا قوله الاخير وهو جه
 الروتين عن ابن مسعود وسبقنا لشرح الخنفي وعنده اني حنيفة ومحمد والاولاد وكله لابن مسعود
 سعيد بن المسيب في قول الاول لابي يوسف دم وجه القول الاخير ان الواو اثر اللام
 فيلحق بحقيقة الملك ولو ترك المعقوق بالاولاد ترك اباء وابناء لا لاسميه سدس له ولها الابن فكذلك اذا ترك
 وللا والجباب وان كان اثر الملك للكنس بالاولاد الحكم المال كالتصاص الذي يحجز الاعتياض عنه
 بخلاف الاول فلا يخفى فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال بل هو سبب في سبب بطريق
 فيقرب الاقرب لابن اقرب الصبيات ولو كان محرم في سهام الورثة بالفرضية كالمال كان للنساء
 نصيب الواو بالارث على ان قوله عليه السلام الواو لحمه وكله النسب لا يوجب لاولاد نصيب
 واضح على قوله الاول الذي هو بينهما ولو ترك ليعقوب بن المصنف وجد فالاولاد وكله لابن بالانصاف
 وذلك لان الابن في العصرية بحسب الطبر لان اتصال كل منها بالبيت بلا واسطة ويكون الابن اقرب
 يحتاج الى امر من زيادة قرينة كما في قول الخلف هناك بخلاف الاول فان اتصاله بواسطة الارب
 فيكون الاب اقرب من الجد ويكون الابن اقرب من الجد استنباطا فلا يرد حرمه اليه في الواو بل انما هو فيه
 من المسائل الاربع المستثناة على القول الاخير لابي يوسف دم حيث لم يحمل فيه الجد كالا قال شيخ
 الاسلام خوارج زاده ولو ترك جد المستثنى واجاه كان الواو اكل للجد عنده اني حنيفة دم لانه اقرب

فوقه في
 له امره
 لا والله

لا والله
 لا والله
 لا والله

فوقه في
 له امره
 لا والله

الميت في النسوبة من الابع على مذبحه وعندنا الولاء بيننا فصفنا في ذكر محمد في كتاب الابع كذا
المعروف على ابن مسعود وزيد بن ثابت ابني ابن كعب بن عديهم قالوا الولاء لا كبر فاستدل بعض الفقهاء
على ان الولاء لا كبر بني المعصية سنا بعد موته فانه قائم مقامه في العيش كمن المذنب فان الولاء لا كبر
القريب فيقدم في استحقاق الولاء اقرسبب المعصية يوم موته حتى ان مات المعصية عن ابن ابن ابن آخر
كان الولاء لابنه لانه اقرب من ملك في ارحم محرم منه عتق عليه يكون لاوله له المبحث تنبه لبث
العصاة السبية ونسبته ان العتق وان لم يكن اختياريا سلب الولاء فيفضل الكلام في هذا المقام ان القرابة على
الذواع الاول القريبه ووجه قرابة ذى الرحم المحرم من الولاد اما بطريق الاصلية كالابوين والجداد والجد
وان علوا واما بطريق الفرعية كالاولاد والاولاد وان سفلوا فمن ملك احد من هؤلاء عتق عليه
اتفاقا اراد عتقه او لم يرده الشئ في الوصية وهي قرابة المحارم غير المعزوين اعني قرابة الاخوة
والاخوات واولادهم وان سفلوا قرابة الاعمام والعمات والاحوال والحالات دون اولادهم وذر
ملك احد من هذه المحارم عتق عليه ايضا عننا خلافا للشافعي النوع الثالث البعده وهي قرابة ذى الرحم
غير المحرم كالاولاد الاعمام والاحوال فاذا ملك احد منهم لم يعتق عليه خلافا للشافعي في مسند الجلال
انه ليس منها جارية كما في الاصول في الفروع فلا يعتق احد بها على صاحب لاد الاعمام الا ترى ان قرابتها
في الاحكام كقرابة اولاد العم حيث يقبل شهادتها في كل منها ان يصنع ذكوة في الآخر ويجري القصص
بينها من المجانين وتحل حليته كل منها صاحبة بخلاف الولدين والمولودين والاماروسى عن ابن عباس
انه جلا قال رسول الله عليه وسلم اني وجدت ابياع في السوق فاشترته وانا اريد ان عتقه فقال عليه السلام
فقد عتق الله لحي في ذلك القرابة المتأقربا بالحرية علة لعن مع الملك في الاباء والاولاد تبين ان المعتق
بخطريق الصلة والقرابة المذكورة تثير في استحقاق الصلة الا ترى ان حرمة المناكحة تثبت هذه القرابة لاجل الصلة
عن ذل الاستفراغ والاستفراغ ومن البين ان ملك البين اقرب في الاستدلال من الاستفراغ والاستفراغ ايضا

الجميع في التبيين في الخارج من اقسام الصلة في القرابة والقرابة في القرابة والقرابة في القرابة والقرابة في القرابة

استحقاقهما

مع انهم يولدون الى الميت بما وذلك لعدم استحقاق جميع الزكوة وتحقق هذا الأصل ان الشخص المدعى ان حق
جميع الزكوة لم يرث المدعى مع وجوده استحقاق في سبب الاب في الاب والجد والابن ابنة ولم يخد
كما في الابن اخوة والاخوات فان المدعى بما احرز جميع المال لم يرث المدعى بشي اصله وان لم يستحق
المدعى به الجميع فان استحقاق في السبب ان لا يركز لك في الام وام الام لان المدعى بما اخذ نصيبه
بذلك السبب لم يرث المدعى من النصيب الذي يستحق بذلك السبب وليس له نصيب منه نصيبا محروما
وان لم يكن في السبب كما في الام واولادها فان المدعى بما اخذ نصيبه المستند الى سببه المدعى بما اخذ نصيبا
مستندا الى سبب فلا حرج فان قيل الميت الام يستحق جميع الزكوة اذا انفردت عن غيرهما من اصحاب
الفرع امض والعصبة قلنا ليس ذلك الاستحقاق من جهة واحدة فانها تستحق بعض الزكوة بالفرض وبعضها

بالرد والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في نصيبته والاصل الثاني في الاقرب فالاقرب
كما ذكرنا في العصبية قدم في باب العصبية انهم يرجحون بقرب الدرجة فالاقرب منهم سبب الاب والجد والابن
استحقاق في سبب اولادها جاري في غيرهم نصيبا لكن اذا كان هناك اخا وسبب في الجدات مع الام في
بنات الابن مع عصبيتين في الاخوات الابن مع الاثنين الام وانما لم يكتف بمصنف بالاصل
الاول كليا يتوهم ان ولد الابن ذكر كان وانثى يرث مع الابن الذي ليس له بعية فانه لا يدلي به ولا
بالاصل الثاني كليا يتوهم ان ام الام لا يرث مع الاب بل ان قيل وفيه نظر لان الاصل الثاني ان اجري
ههنا على ظاهره وهو ان الاقرب في الدرجة مطلقا سبب الاب بعد لازم منه حجب الام بالاب حجب ابن
الاخ الام بالام وان قيد بان يكون الاب بعد وليا بالاقرب كان الاصل الثاني بعيته الاصل الاول فلا يخالف
وكان يتوهم الاول لانهم وان اولاد الابن يرثون مع الابن الذي ليس لهم فان قلت الرزق الاقرب حجب بقية العصبية
يجب الا بعد ويدل ذلك كما ذكرنا في العصبية قلت هذا الاصل انما ذكره الفرع الثاني الذين يرثون بآلة ويجوز اخره في
فيهم نصيبا وغيرهم فذكر العصبية على سبب التمثيل دون التخصيص كما بينا في الميراث الكافية لا يجب ان يكون حجاب

توهم ان اولاد الابن يرثون مع الابن الذي ليس لهم فان قلت الرزق الاقرب حجب بقية العصبية

تركت نروجا مسلما واخوين من اسمائيلان وابنا كافرا فعصى فيها على رضى ومن يعين ثابت رضى بان المخرج
 النصف ولاخيهما الاكثر من رضى بالحق لله للعصبة وعند ابن مسعود رضى بحجب الحرم حجب النقصان لا حجب
 الحرمان فعلى اسمائيل الاكثر من رضى للربع والاربعين الثلث والباقي للعصبة لا المقتضية
 رواية هذا الكتاب قد يردى عنه الصفة جعل في تلك الصورة للفرق بين الربع ولم يجعل للاخوين شيئا بل
 حكم بان الباقي للعصبة فعنه في حجب الحرم وغيره روايتان كالكاكرو والقاتل والرفقي بنوه اشهد الحرم
 الذي لا يحجب عنه اطلاقا بحجب عن ابن مسعود رضى حجب النقصان ودليله على ذلك ان هذا الحجب ثبت في
 باسم الولد والاخ وهذا الاسم يتبادل المسلم الكافر والحرة العبد والقاتل وغيره فالنقصان يكون الولد
 والاخ وارثين زيادة على النقصان في نسخ فانه يثبت الابا يثبت النسخ والما حجب الحرمان فهو باعتبار تقديرهم
 الاقرب على الابد وانما يقصد ذلك اذا كان للاقرب سحفا بخلاف حجب النقصان فانه نقل من الاكثر الى
 الاقل والافرق في هذا المعنى بين ان يكون احا حجب وارثا او غير وارث ولنا ان الاسم وان كان
 لكن ذكره في اية الميراث يدل على ان الميراث والوارث فان من لا يصلح للميراث اصلا كالكاكرو مثلا يجعل
 في حق استحقاق الميراث كالميت فكذلك يجعل في حق الحجب ميراثه لغيره لغوات الالهية بخلاف الابوة مع
 الاب فانهم يحجبون الام ولا يحجبون كالموتى وان كانوا لا يرثون سعدان الالهية الارث ثابتة لهم وانما يورثون
 في هذه الحالة لغيره ان شرطه هو عدم الاب لغيره فالحجب الكافر حجب في الرواية المشهورة عنه
 فكذلك لا يحجب النقصان اذ لا فرق بينهما الا ان في الحرمان تقدم الاقرب على الابعد في الكل وفي النقصان
 تقدم احا حجب على الحجب البعض فاذا كان حصة الوارثة في الحاسب شرطا هناك كان لا يتم شرط
 بهما من ادلة اذ لا شك في كتاب اختلاف العلماء انهم قد اجمعوا على ان من خلف بالملوك او كافرا او جديلا
 لم ير مسلما فان حده يرث منه فقد جعل الاب ميراثا لعدم علم حجب الجدا اصلا والحجب حجب حرمان لا حجب
 غيره كالحجبين بالاتفاق بينا وبين ابن مسعود رضى كالاثنين من الابوة والاخوات فصاعد من اي جهة

اي من الاربون كانا ومن اصدافا فانا لايران مع الاب ولكن بحجبان الام من الثلث الى السدس وكذا انما
 في حجب الزمان فان ام الاب بحجوبه به وحاجته لام ام الاربون الماعدن مسود ورفه فان المحرودم عنده حاجب مع
 انه ليس بوارث ابدا فانه المحجوب بل هو ولي لا وارث من جهة دون وجهه والمعدن اطلاق المحرود فانا جعلناه
 بمنزلة المعدوم لانه ليس باهل الاربون من كل جهة بخلاف المحجوب فانه لاهل من جهة دون آخر فجعل كالميت في
 حق استحقاق الارث حتى لا يرث شيئا ويجعل حيا في حق الحجب فهو وارث في حق محجوبه لولا حاجبه في حق المعدوم
باب مخارج الفروض شرع ان يبين اعدوا لتحتاج اليها في قسمة الفروض على ستخصيها
 ولما كانت الفروض كلها كمسورة كان مخارجا خارجا فخرج الكسور وخرج على كسر مفرد اقل عدد يكون ذلك الكسر

منه واهم صحيحا تخرج النصف اثنان وخرج الثلث ثلثة وعلى هذا العلم ان الفروض الستة المذكورة في كتاب السدس
 تعالى اربعان ثلثة منها نوع وثلاثة اخرى نوع اخر الاول النصف والربع والثلث والثاني الثلثان والثلث
 والسدس على التضعيف اراد بذلك ان الثلث اذا ضعت حصل الربع وان الربع اذا ضعت حصل
 النصف وكذلك السدس اذا ضعت صار ثلثا واذا ضعت الثلث صار ثلثين والتضعيف ايراد ان
 النصف اذا ضعت صار ربعا وان الربع اذا ضعت صار ثلثا وكذا الحال في تصفيف الثلثين والثلث
 ايجاز اصل انه اذا ائتمر كل واحد من بين النوعين امكن مناهة عبارتان ففي النوع الاول تارة يقال النصف
 والنصف التصف اى الربع فان نصف نصف النصف اى الثلث وتارة يقال الثلث وضعفه اى التصفيف
 وفي النوع الثاني يقال تارة الثلثان ونصف ونصف نصفه ويقال آخر السدس وضعفه وضعفه وضعفه

في انهم جعلوا الفروض الستة نوعين اتم طلبوا اقل عدد من تلك الفروض مقدرا فوجدوه الثلث الذي يخرج به الثمانية
 ووجدوا الربع والتصف خارجين منها بالاكسر فعملوا به ثلثا ونوعا واحدا ثم طلبوا اقل فخرجت به الثلث فوجدوا
 السدس الذي يخرج به الستة ووجدوا الثلث والثلثين خارجين منها بالاكسر فعملوا به الثلثة الاخرى ونوعا
 اخر وقد يقال انما سمي النوع الاول بالاول لانه نصيب الاول الموجودات من الناس على الزوجين لان نصيبهما الا

صحيحا
 واحد

الافيه فاذا جاز في المسائل من هذه الفروض احاد واحاد وكان كغيره ان يقول احاد مرة واحدة لان منفذ مكر
لكنه نظر الى جانب اللفظ فآمره ونظيره ما ورد في الحديث صلوة الليل ثني ثني فخرج كل فرض منفرد عن
سائر الفروض سمي من الاعمال الضعف خانه من اثنين وليس الاثنان سهيا لكالربع من اربعة والثلث
من ثمانية والثلثان الثلثة والسدس من ستة فان مخرج كل كسر من هذه الكسورية من الاعداد ذالربع
الاربعة وكذا الباقي وقدم في التمثيل الربع والثلث على الثلث لانها من النوع الاول كما انضمت ولم يذكر الثلث
لانه في حكم الثلث وتكريره وترك السدس بظهور حاله ما ذكر فان كان في المسئلة الضعف كما فيمن جلت بقا
واجاب لا بام فحي من اثنين وان كان فيها الربع وحده كما فيمن تركت الزوج مع الابن كانت من اربعة وان
كان فيها الثلث فقط كما في من ترك الزوج والابن كانت من ثمانية وان كان فيها الثلث وحده كما اذا
ترك اباه واخاه لا بام او كان فيها الثلثان فقط كما اذا ترك بنتين وسما فحي من ثلاثة وان كان فيها السدس
فقط كما اذا ترك اباه وابنته فحي من ستة واذا جاز في المسائل من هذه الفروض مثني او ثلث او جاس
نوع واحد فكل عدد يكون مخرجا لاي كسر من ذلك النوع فذلك العدد ايضا مخرج للضعف ذلك المخرج
والضعف ضعفه كاسته في مخرج للسدس الذي هو جز من النوع الثاني ومخرج للضعف الذي هو الثلث
ومخرج للضعف من النوع الثاني هو الثلثان كالثمانية فانها مخرج للثلث وللضعف اعني الربع الضعف ضعفه
الضعف والسبب في ذلك ان مخرج ضعف كل جزء داخل في مخرج ذلك الجزء اى مخرج الضعف موجود في مخرج
الجزء وعادله فيخرج الضعف صحيحا من مخرج جزءه فيستخرج الجزء عن مخرج ضعفه مثلا مخرج الثلث والثلثين
ثلاثة وهي داخل في مخرج السدس الذي هو ستة وكذلك كل واحد من مخرجي الربع والضعف داخل في مخرج النمر
فاذا اجتمع في المسئلة السدس والثلث كما اذا ترك اباه واختين لام كانت من ستة وكذا اذا اجتمع فيها
السدس والثلثان كما اذا ترك اباه واختين لا بام واما اذا اجتمع فيها الثلثان كما اذا ترك اباه واختين لام
واختين لا بام واما اذا اجتمع فيها الثلث والثلثان كما اذا ترك خنتين لام واختين لا بام فخرج

من ثلاثة واما اذا اجتمع في السدس المن مع النصف كما اذا ترك زوجة وبنات كانت من ثمانية واد اتم
فيها الربع والنصف كما اذا ترك زوجا وبنات كانت من أربعة ولما فرغ من بيان حال الاختلاف متنى وثلاث
بين فروض نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاف بين فروض احد النوعين بالافرق قال واذا اختلط
النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالتثنتين والثالث والسدس كما اذا تركت زوجا و
ابن وخنتين لام او ببعضه كما اذا اختلط النصف بالتثالث فقط كما فيمن خلقت زوجا وخنتين لام
او اختلط بالتثنتين فقط كما فيمن خلفت زوجا وخنتين لام او اختلط بالسدس كله كما اذا احتلفت اما بنتا
او اختلط بالتثالث والتثنتين معا كما اذا تركت زوجا وخنتين لام واختين لام او اختلط بالتثنتين والسدس معا
اذا تركت زوجا واختين لام وام وانما اذا اختلط بالتثالث والسدس كما في من تركت زوجا وخنتين لام واما
فمواي اختلط النصف في جميع هذه الصور ستة يعني ان يخرج الفروض في هذه الاختلالات كلها هو ستة
وهو لك لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث والتثنتين ثلاثة وكل ما يواد اختلاف الستة في مخرج النصف
الاختلاف بفرض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا من مخربي النصف والتثالث مبائة فادا
ضرب احدهما في الاخر حصل ستة فهي مخرج لهما واذا اختلط الربع من النوع الاول بكل النوع الثاني اي
بالتثنتين والتثالث والسدس كما اذا خلفت زوجة واثنتين لام واختين لام او بعضه كما اذا اختلط
بالتثنتين فقط كزوج وبنتين او بالتثالث فقط كزوجة وام او بالسدس فقط كزوجة واحدة او بالام او اختلط بالربع
والسدس معا كزوجة وام واختين لام او بالتثنتين والتثالث كزوجة وخنتين لام او بالتثالث والسدس معا
كزوجة وام واختين لام فمن اشئ عشرى بمخرج سليل هذه الاختلالات الثمانية والرابعة وذلك ان مخرج
اقبل جزء من النوع الثاني استوفى دخل فيها مخرج الثلث والتثنتين فالتقيتا بها مخرجا لكل ثم اخذنا
مخرج الربع وهو الاربعة وجهة بينهما وبين الستة موافقة بالنصف فرض من نصف احدى هاتين كل الاخرى
فصار اثني عشر وايضا مخرج الثلث والتثنتين ثلاثة وسبعة للاربعه فصرنا الكل في الكل فحصل ايضا اثني عشر

فهو يخرج هذه الفرض المختلطة وتسمى تخرج سائمتها المذكورة اذا اخذنا الثلث من النوع الاول لكل نوع الكما اي ما يخرج
 والثلث والسادس وفيه الاخطا انما يتصور على رأي بن محمود لان المحرم عند وجوب النقصان كما اذا ترك ابن جابر او روي
 زاما واستدل بالام في حليله فان ابن المحرم عيبه في الزوجة من الربع الى الثمن والاعلى انما هو غير متصور لان النقصان
 كان للزوجة ويجب ان يكون حصص الثلثين حصص الثلث في جده وحيثما كان الثلث لان صانها الام او الام والام والام
 ههنا قد جرت الثلث الى السدس لاداءه بخروج حصص الثلث فيكون اخذنا الثلث من الثلثين في السدس فقط دون الثلث
 او اخذنا الثلث من السدس في بعض النوع الثاني كما اذا اخذنا بالثلثين والسدس في بعض الامم او بالثلث والسدس في
 كروية وام اخذنا الام وابن محرم او بالثلثين الثلث على رايه ايضا كروية ابن مشرورين لا وام ختم لا ام اخذنا
 بالثلثين فقط كروية فقتن او بالسدس فقط كروية وام ابن او بالثلث فقط كروية وام بنتي وبن ختم لا ام على رايه
 فهو من ربع وعشرين يريد ان يخرج من الرض هذه الاخطا كلها ننوذا بعدد منه تخرج مسائلها وبيانها كما ان يخرج
 اقل خبر من النوع الثاني هو السدس الذي دخل فيها يخرج الثلث والثلثين في وجوباتها لما عرفت من جهة وتخرج الثلث
 اخرى الثمانية سواء بالثقت فخرنا نصف اى بها في كل الاخرى فحصل اربعة عشر من اربعة عشر يخرج الثلث في كل

ويخرج الثلث من سائمتها فخرنا الكل في الكل فصار الحاصل الف اربعة وعشرون فبها تخرج الفروض المختلطة بالثلث باب

١٢ سنة

القول هو في تخرج سائمتها على السيل الى الجوز يقال فلان يعمل على ان يسيل جازرا ومعنى النكبة يقال على صبر

غالب ومعنى الرقي يقال على الميزان اذا رقت وكان الاخذ المعنى المصطلح عليه فذلك قال القول ان يرد

١٢

على الخرج شيء من اجزائه كسنة انما في غير ذلك من الكسور المودعة فيه اذا صان الخرج من فرض واحد ان يخرج

فصان على الف الف الفرض الجمة فيه يرفع النكبة الى عدد اكثر من النكبة ثم يقسم حتى يدخل النقصان في الرض جميع

الزوجة على سبب واحدة كما سياتي في تفصيله قبل ما نورد من الامثلة الاولى لان المسئلة التي على اليها يجوز حيث نقصت

منها ومن النقصان الثاني كان في سببها على ما يرد في حال الضرر عليهم اول من حكم بالبول عمر فانه وقع في حيز

بوجهه فحقا في غير جازر في وجهها والوجهات فيها فانتار العباس الى البول في قال اعلى الف الف الف في ابعده

ذلك ثم يكلف احد الالاهة بموتة فبقيل له كما ذكرته في زمن عمر فقال غيره وكان مهيا وساله رجل كيف تصنع بالفرضية العتامة
 فقال ادخل الفرض على من هو اسهل ولا يدرى البنات والاموات فانهم يتعطل من فرض مقدري الى فرض اخر غير مقدري فقال
 الرجل اينيك فتواك شيئا فان يراك قسم من ذلك غير انك تفرض فقال يا مجنون على من يتعطل فبقيل له
 على الكاذبين ان الذي احصى كل عذر المجهول ان نصفين ثلثا ويؤيد كلامه ان اذ تغلق حقوق المال لا تبقى بها بقدر
 منها كان اقوى كالتجيز والدين والوصية واليثر فاذا غلبت الزكوة عن الفروض فبقيل الاقوى ولا شك ان من ينظر
 من فرض مقدري الى فرض اخر مقدري يكون حقا فرض من كل وجه فيكون اقوى من متعطل من فرض مقدري الى فرض
 اخر غير مقدري لانه حسب فرض من جهة عصبته من جهة فادخل النقص الحرام عليه لان في الفروض مقدريون
 العصباء ولنا ان اصحاب الفروض المجتبه في الزكوة قد تساوا في سبب الاستحقاق وهو القضاء دون الاحتقاق وجب اخذ كل
 واحد منهم جميع حقه ان يتم المحل كالغرافي الزكوة فاذا اوجبنا تصرفي في نصفين فبقيل ان العلم ان المراد انصرف بهذا الفرض
 في ذلك المال لاستحالة وفاته بها بخلاف التجيز وانوات فانها حقوق كما سلفت وقبل من الفرض الى العصبية لا يوجب
 صغفامرتبه لان العصبية اقوى سببا لارت فكيف ثبت النقصان او استمران بهذا الاعتبار في بعض الاسوال فاذا
 اخرج ما عليه عاتمة الصحابة ومحبو الفقهاء اعلم ان مجموع الخارج سبعة لان الفروض المذكورة في كتاب الدرر ستمه وخارجها
 خمسة اعداد الانسان في الثلثة والاربعه وستة والثمانية وذلك لا تخارجهم الثلث والثلثين كما مر قد عرفت ان الخطأ
 بين النوعين يقتضي خارج ثلاثة وهي ستة اشياء ثمانية واربعه وخمسة ولكن ستة هي ستة فبقيل انسان الى النصف الخمسة
 صاير الخمسة تجزأ بربعها ما في تلك السبعة لا تتوال اصلا لان الفروض المتعلقة بهذه الخارج الاربعه لا يطغى الحال او
 يبقى منه شيء اعطياها في الانسان والثلثية والاربعه الثمانية فلا حول في الاثنين لان الستة انما تكون لثنتين اذا
 كان فيها نصفان كزوج واخت لا بام ونصف وما بقي كزوج اخ لا بام والى الثلثية لان الخارج
 منها اثلث وما بقي كام واخ لا بام والمثلثان وما بقي كبنين واخ لا بام والمثلثان كاختين لا بام واخ لا بام
 لا بام ولا في الاربعه لان ما يخرج منها اربع وما بقي كزوج ابن اربع ونصف وما بقي كزوج بنت واخ

ما مرقم

صاير

في الواحد فانه الباقي من كل منهما في بعض درجات الالتقاء فيها متباينان واذا اختلفت من الثانية عشر
 ثمانية مترين يعني منها اثنان واذا اختلف اثنان من ثمانية ثلث مرات يعني احيانا منها اثنان فبما عددان
 متوافقان بالضعف والتفصيل ان يقلل اذ انقص مثال الاول من الاكثر فلن بقي الاكثر فيها اضعاف
 مثل ثلثه تسعة وان بقي منه واحد منها متباينان اذ لا يعدلها سوى الرابعة وان بقي منه عدد اول من الاول
 فان في الباقي الاول فهو معنى الباقي اكثر عدد واحد على معنى انه ليس منها كدويمها وهو اكثر منه وان
 بقي من الاول واحد فيكون العددين المتباينان وان بقي من الاول عدد وهو اول من الباقي الاول فان عددا
 الثاني الباقي الاول فالثاني هو اكثر عدد واحد من المفروضين بالمعينين ليس يكن لن بقي واما
 من الجانبين عدد كذلك بل لا بل ينتهي اياها الى عدد واحد بالمضيعة جميعا قبله فيكون هو اكثر عدد واحد
 بذلك المعنى فتوافقان اكثر الذي هو مخرج اياها الى واحد متباينان بل يزداد الاحكام منية فاذا كثر في اياها ذكره
 الضعف لا يجمع ذلك اذ انتهى الارتفاع في الجانب الى الواحد فلا بد ان ينتهي الى جانب الاخر فيبقى في الواحد واذا
 في احد الجانبين عدد واحد قبله فلا بد ان يقع في الجانب الاخر فيبقى في ذلك العدد فيكونان متوافقين في
 اكثر الذي هو مخرج في الاثنين متوافقان بالضعف كما في الاربعة والعشرة وفي الثلاثة واثنتان بالثلاث كما في التسعة
 والاشني عشر وفي الاربعة متوافقان بالربع كالثمانية والاشني عشر كذلك الى عشرة اي يكون التوافق في الاعداد التي
 هو العشرة وما دونها من الكسور المتقدمة المشهورة وهي النصف الى العشرة وتسمى اي وما يتركب منها بالاضافة او
 المتكررا بالكسور المنطقية فيها والاربعة متوافقان بمخرج من الكسور الاصح الذي لا يمكن التغيير عنها الا باضافتها
 مخرجها يعني في اربعة عشر متوافقان بمخرج من اربعة عشر كاشني عشر وعشرين ثم ثلثة وثلثين فان العدد الذي احدهما عدد
 عشر فقط وهو مخرج جز من اربعة عشر في ثلثة عشر متوافقان بمخرج من ثلثة عشر كسبعة وعشرين وتسعة وثلثين فان
 العدد اربعة عشر في خمسة عشر متوافقان بمخرج من ثلثة عشر كاشني عشر وعشرين ثم ثلثة عشر وثلثين فان
 بمخرج منها ويمكن ان يبرهن هذا الاخير بانها متوافقان بثلثة عشر الذي هو مخرج خمسة عشر كاشني عشر

في الواحد فانه الباقي من كل منهما في بعض درجات الالتقاء فيها متباينان واذا اختلفت من الثانية عشر
 ثمانية مترين يعني منها اثنان واذا اختلف اثنان من ثمانية ثلث مرات يعني احيانا منها اثنان فبما عددان
 متوافقان بالضعف والتفصيل ان يقلل اذ انقص مثال الاول من الاكثر فلن بقي الاكثر فيها اضعاف
 مثل ثلثه تسعة وان بقي منه واحد منها متباينان اذ لا يعدلها سوى الرابعة وان بقي منه عدد اول من الاول
 فان في الباقي الاول فهو معنى الباقي اكثر عدد واحد على معنى انه ليس منها كدويمها وهو اكثر منه وان
 بقي من الاول واحد فيكون العددين المتباينان وان بقي من الاول عدد وهو اول من الباقي الاول فان عددا
 الثاني الباقي الاول فالثاني هو اكثر عدد واحد من المفروضين بالمعينين ليس يكن لن بقي واما
 من الجانبين عدد كذلك بل لا بل ينتهي اياها الى عدد واحد بالمضيعة جميعا قبله فيكون هو اكثر عدد واحد
 بذلك المعنى فتوافقان اكثر الذي هو مخرج اياها الى واحد متباينان بل يزداد الاحكام منية فاذا كثر في اياها ذكره
 الضعف لا يجمع ذلك اذ انتهى الارتفاع في الجانب الى الواحد فلا بد ان ينتهي الى جانب الاخر فيبقى في الواحد واذا
 في احد الجانبين عدد واحد قبله فلا بد ان يقع في الجانب الاخر فيبقى في ذلك العدد فيكونان متوافقين في
 اكثر الذي هو مخرج في الاثنين متوافقان بالضعف كما في الاربعة والعشرة وفي الثلاثة واثنتان بالثلاث كما في التسعة
 والاشني عشر وفي الاربعة متوافقان بالربع كالثمانية والاشني عشر كذلك الى عشرة اي يكون التوافق في الاعداد التي
 هو العشرة وما دونها من الكسور المتقدمة المشهورة وهي النصف الى العشرة وتسمى اي وما يتركب منها بالاضافة او
 المتكررا بالكسور المنطقية فيها والاربعة متوافقان بمخرج من الكسور الاصح الذي لا يمكن التغيير عنها الا باضافتها
 مخرجها يعني في اربعة عشر متوافقان بمخرج من اربعة عشر كاشني عشر وعشرين ثم ثلثة وثلثين فان العدد الذي احدهما عدد
 عشر فقط وهو مخرج جز من اربعة عشر في ثلثة عشر متوافقان بمخرج من ثلثة عشر كسبعة وعشرين وتسعة وثلثين فان
 العدد اربعة عشر في خمسة عشر متوافقان بمخرج من ثلثة عشر كاشني عشر وعشرين ثم ثلثة عشر وثلثين فان
 بمخرج منها ويمكن ان يبرهن هذا الاخير بانها متوافقان بثلثة عشر الذي هو مخرج خمسة عشر كاشني عشر

الاربعة عشر من ستة وثلاثين بانها متوافقة ان نصف السدس وفيها بعد بها اربع عشرة ثمانية عشر من
ثلاثين واربعين بانها متوافقة ان نصف السبع وبالجمله يكن فيها احد العشرة باسرها ان يعبر لتوافق بلا غير
المضافة الى المخرج كجزء من احدى عشرة جزء من اثنى عشر جزء من ثلثة عشر ولكن في بعضها ان يعبر بالسور
المنطقية المركبة والقياس على ذلك خط الشجر المنطق بالاصح حيث ذكر احد عشر خمسة عشر مضافا عقبة ثلاثة
اكثر في سائر الاعداد تعرفت توافقها بالمنطق والاعتماد المضافة الى مخارجها والوجه في انحصار النسب بين
الاعداد في الاعوام الاربعة انكس اذا نسبت عدد الى اخر فان سادها منها متماثلان والافان كان الاقل
اللازمة في احوال وان لم يكن مفصلا فاما ان يعبر بها عدد غير الواحد فمتوافقة ان اول اعدادها غير غنيابا
باب الصحيح هو اي الصحيح مسائل الفرائض وهو ان يؤخذ لهما من كل عدد دكن على وجه
لا يقيم الا عشرة واحد من الورثة يتجوز في كل المسائل بالصفة الذي ذكرناه الى سبعة اهل ثلثة منها اربعة
اسهام المأخوذة من مخارجها وبين الروس من الورثة واربع منها بين الروس والروس الاصول
الثلاثة فاحد ما ذكره لهما ان السهام كل فريق من الورثة منقسمة عليهم بالقسمة فلا حاجة الى الضرب
بالابوين وبنيتان السليمة من ستة فكل من الابوين سدسها وهو واحد وبنيتان اثلاثان
عني اربعة فكل واحد منها اثنان فاستقام لهما على روس الورثة بلا انكسار والثاني من الاصول
الثلاثة هو ان يكون كل على اربعة وصدقة على ثمانية واحدة فقط نصيب من التركة ولكن بين السهام
روهم موافقة كبس من الكسوف في باب وفق عدد دروهم اي روس من الثلثة عليهم السهام وهم
الاطراف الواحدة في اصل المسئلة ان لم تكن عايلة وفي مهلبها ومولها معا اثلاثان عايلة ابوين
بشترينات اوزوج وابوين وست بنات فالاول مثال ليس فيها عول اذا صل المسئلة من ستة
سندان واما اثنان الابوين ويستيقان عليها والثلثان واما اربعة للبنات لثلاثة ولا يتقيم عليهم
لن بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فان احدى العا ولها امو الاثنان فرد واما عدد الروس

بشترينات اوزوج وابوين وست بنات فالاول مثال ليس فيها عول اذا صل المسئلة من ستة سندان واما اثنان الابوين ويستيقان عليها والثلثان واما اربعة للبنات لثلاثة ولا يتقيم عليهم لن بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فان احدى العا ولها امو الاثنان فرد واما عدد الروس

فاعلم ان كل واحد من اثنين قد يقال فيكون المعضن بينهما اصل لمصلحة واما ما ورد في المثال
 من العمل وهو قد يتبين على ان اصله وهو لها ما عداها بالضرورة ان اصلها في ان يكون في ان يكون في ان يكون
 فيها كما يتبين في اصلها من اصل هذه الاصول الثلاثة ان يستقام سبحانه على الورثة فذلك في الاصل
 الاول وان لم يتم فلما ان ينكسر على طائفة واحدة او اكثر والثاني هو ان يكون في الاصل الاصل
 والاول لا يتغير من ان يكون بين سبها من تلك الطائفة وبين عدد رؤسهم معا فحقه او لا فالاول
 هو الاصل الثاني والثاني هو الاصل الثالث واما الاصل الرابع الذي بين الرؤس والرؤس
 فانه ان يكون لكل واحد من سبها على طائفتين من الورثة اكثر ولكن بين عدد رؤسهم معا فحقه او لا فالاول
 من ينكسر عليهم سبها منهم مماثلة والمارء باعدا للرؤس ما يتناول عن تلك الاعداد ووقفها ايضا فانه
 اذا كان بين رؤس طائفة وسبها منهم لا ملوقة برودة. ودرهمهم الى وقفة او لا ثم يتغير الماثلية بينه وبين
 سائر الاعداد كما استطاع عليه فاحكم فيها اي في هذه الصورة ان ينكسر بعد الاعداد الماثلية في اصل المسئلة
 فيحصل ما يتصل به على جميع الفرق مثل ستة بنات وثلاثة بنات وثلاثة بنات است
 الثلثان هو الرتبة ولا يستقيم عليهم كل من الاربة وعدد رؤسهم موقفه بالنصف فاحذف النصف عدد رؤسهم
 وبنات في الاربعة بنات الستة وهو عدد ولا يستقيم عليهم الا موقفه بين الواحد وعدد رؤسهم فاحذف النصف عدد رؤسهم
 وهو ايضا ثلثة ولا تخاف الثلثة ابدا وهو عدد بنات في بين عدد رؤسهم مبنات في فاحذف النصف عدد رؤسهم فاحذف النصف عدد رؤسهم
 الاعداد الماثلية بعضها الى بعض فوجدنا ما بالثلاثة فخرنا اعداد وثلاثة في اصل المسئلة فاحذف النصف عدد رؤسهم فاحذف النصف عدد رؤسهم
 فاحذف النصف عدد رؤسهم فاحذف النصف عدد رؤسهم فاحذف النصف عدد رؤسهم فاحذف النصف عدد رؤسهم فاحذف النصف عدد رؤسهم
 منهم اثنان والجدات واجهده عن بناته ايضا الثلثة فكان ثلثة فكل واحد منهم احد ولد عالم جدا
 عن ابيه في الثلثة واصلها كل واحد منهم وهذا هو الفرق في الفرق المذكور فاحذف النصف عدد رؤسهم فاحذف النصف عدد رؤسهم فاحذف النصف عدد رؤسهم

١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

في القيد من كل واحد من رؤس البنات مما لا بد من رؤس البنات اذ كل منها ثمانية فيضرب بالثلاثة
 فيعمل السلسلة فيضرب ثمانية عشر فيضرب في كل واحد من رؤس البنات الثاني من الاربعة ان يكون بعض الاعداد في بعض
 اعداد رؤس البنات المتكسرة عليهم من طائفتين او اكثر متساوية في بعض فالحكم فيها انما في هذه الصورة
 ان يفيض ما هو اكثر تلك الاعداد في اصل المسئلة كما في زوجات وثلاث جهات واثني عشر عما في السلسلة
 من ثمانية في السلسلة السدس وثمانان فلما تم تقسيم عليهم من رؤس البنات من سبها من سبها من ثمانية فافضل ما هو
 عدد رؤس البنات وهو ثمانية ولزوجات الاربع والرابع وهو ثمانية فلا استقامة بين عدد رؤس البنات
 وسبها من سبها من ثمانية فلما ناه عدد الرؤس بتامة ولا عام الباقي وهو بقية فلا يستقيم على ثمانية
 بل ينبتا بين فافضل ما عدد الرؤس باكثر من ثمانية بل ينسبته اعداد الرؤس الماخوذة فوجدنا الثلثة
 والاربعة متساويين في اثني عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤس ففرضنا في مهن السلسلة وهو ايضا اثنا
 عشر فصا واثني واربعه واربعين ففرضنا السلسلة اذ كان للجهات من اصل المسئلة اثنا عشر فرضنا بها
 في المذهب الذي هو اثنا عشر فصا واربعة وعشرين فكل واحد منهن ثمانية ولزوجات من اصلها ثلثة
 فرضنا باثني المذهب الذي هو ثلثة وثلثين فكل منهن ستة ولا عام سبعة فرضنا باثني عشر فرضنا
 فحصل اربعة وثمانان فكل واحد منهن سبعة ولزوجات في هذه الصورة واحدة بدل الزوجات الاربع
 مكان الاكثر على طائفتين فقط اخذت الجيات ثلث والاحكام الاثني عشر وكان عدد رؤس البنات اربعة
 في عدد رؤس الاحكام فيضرب اكثر بنين العددين المدة فافضل ما في اصل المسئلة فيحصل السلسلة على
 الكس على قياس من عرفته والاصل الثالث من الاربعة ان يوافق بعض الاعداد في بعض اعداد رؤس البنات من انكسرت
 عليهم سبها من طائفتين او اكثر بعضها فالحكم فيها انما في هذه الصورة ان يفيض وفق اعداد الاعداد
 في جميع الاعداد الثاني فيتم يفيض جميع ما بلغ في وفق العدد الثالث ان يوافق ذلك السلسلة الثالث والاف السلسلة
 اي وان لم يوافق السلسلة الثالث فيتم يفيض السلسلة في جميع العدد الثالث ثم يفيض السلسلة الثاني في وفق العدد الرابع

الربيع والشتاء على وجهه من الشمس والحرارة

.VI.

五

PA.

av.

انما اصل السبعة اربعة وعشرون والاربعون والاربع مائة والاربع الف والاربع عشرة
سبانية فاخذنا هذه السبعة وعشرون والاربع مائة والاربع الف والاربع عشرة
رومين وسبعمائة من موافقة النصف فاخذنا نصف عدد رومين ومائة والاربع مائة
فصلنا سبعة وعشرين رومين وسبعمائة من موافقة النصف فاخذنا نصف عدد رومين ومائة
عام السبعة الباقية واحد لا يستقيم عليهم وبين عدد وسبعمائة فانما زاد رومين وسبعمائة
فصار معنا من الاعداد ما خذوا للروس اثنتان وثلاثة وخمسة وسبعة وبذلك كتبنا اعدادنا فصارنا الاثني
في الثلاثة صار ستة ثم ضربنا بالبلغ خمسة فصار اثني عشر في ضربنا بالثلثين فصار ستة فصارنا ثمان
ثم ضربنا بالبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار الجبرج خمسة الاضراسين وسبعمائة من موافقة
على جميع الطوائف اذا كان للزوجين من اصل المسئلة ثلثة فضرنا بها في المضروب الذي هو اثنان
وعشرة فحصل ثمانية وثلاثون فكل واحد منها ثلثة مائة وخمسة عشر وكان للجدات الستة اربعة وثمانون
ضرنا في ذلك المضروب فصار ثمانية واربعين فكل سبعمائة واربعون وكان للبنات الستة عشرة
سبعة عشر ضرنا بالمضروب المذكور فبلغ ثلثة الاف وثلثة مائة وستين فكل واحد منهم ثلثة
مائة وستة وثلاثون وكان للاخام السبعة واحد ضرنا به في ذلك المضروب فكان ثمانين وستين
فكل منهم ثلثون مجموع هذه الاضراس اثني عشر الف واربعون وذكر بعضهم انه قد علم بالاكتفاء
ان نكسار السهام لا يقع على اكثر من اربع طوائف فان قيل فقد عثر في الاصول التي بين الروس
والداخل والتوفيق والتباين حتى سارت باعتبار اربعة طوائف في الاصول التي
بين الروس والسهام لئلا يخل كما عثر اخوات الثالث حتى يكون اربعة ايضا فلما لم يثبت التباين
بينها ردت الى الموافقة ان لم يحسم السهام على الروس او الى التماثل ان القمت عليها
روما للاختصاص بالاول زوج وابنان اصل المسئلة منها اربعة للزوج واحد منها واحد

الباقية بين الابنين والبنين المذكور مثل خط الاثنين فلا تباين بمنزلة اربع بنات والثالثة لا يستقيم
 ستة كلها متوافقة بالثالث الذي هو قبل بدين اربع من المستقلين فيرد عدد الرؤس ستة الى بقية
 وهو اثنان ويضرب في اصل المسئلة فيصير ثمانية ونقم منه المسئلة او كان الزوج واحد وقدرنا به في
 المضروب الذي هو اثنان فكان ثنين فاعطينا بها اياه والباقي ستة يستقيم على البقية الباقية و
 مثال الثاني ابوان وبنان اصل المسئلة من ستة والسكان وثمانان للابوين واثنان لباقي
 للبنين وهي مستقيمة عليها كما في صورة التامثل فكان بين اسهام والرؤس مائتة في الحقيقة فلك
 صار الاصل المحتاج اليها سبعة لاثمانية فان قلت اذا كان بين بعض اعداد الرؤس تماثل فليس
 بعينها الآخرة اخل او توافق او تباين فماذا فعل هناك قلت ان اتفق ذلك على كل بعض ما علم من
 اصله فيبقى من التماثلين بواحد منها ويؤخذ وفق اعداد المتوافقين ويضرب في الآخر ثم ينسب المبلغ الى
 احد التماثلين ويجعل على ما يقتضيه هذه النسبة فصل واذا اردت ان تعرف نصيب كل فرد من البنات
 والجدات والزوجات والاعمام وغيرهم من التجميع الذي استقام على الكل فاضرب ما كان لكل فريق من
 اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة اي في المضروب الذي ضربته في اصلها فما حصل من هذا القدر
 كان نصيب ذلك الفريق وقد تكرر عليك هذا العمل في الامثلة السابقة للاصول الستة التي فيها
 ضرب فلا حاجة الى ايراد مثال بهننا واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من احاد ذلك
 الفريق من التجميع فاقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤسهم ثم اضرب الخارج من هذه
 القسمة في المضروب المذكور في اصل المسئلة لاصل التجميع فالحاصل من ضرب الخارج في المضروب نصيب كل واحد من احاد
 ذلك الفريق مثلاً في المسئلة المذكورة لتباين اعداد رؤس الزوجين كان للزوجتين من اصل المسئلة ثلثة فاذا ضربت على
 كان الخارج واحد ونصف فاذا ضربته في المضروب الذي هو اثنان وعشرة يحصل ثلثا عشرة وخمسة عشر في نصيب
 كل واحدة من الزوجتين وكان للبنات من اصلها ستة عشرة فاذا ضربتها على عشرة التي هي عدد رؤسهن
 خرج واحد وثلثة اثناس واحد فاذا ضربت بها الخارج في ذلك المضروب يحصل ثلثا عشرة وستة وثلثون

قسمي نصيب كل ثلث وكان البسات من مظهرها المنة فاذا قسمتها على اربعة التي هي عدد من كان الخارج
 مشهور بعد فاذا ضربته في المضروب المذكور حصل مائة واربعون فهي نصيب كل وحدة وكان لها من اصلها
 واحد فاذا قسمتها على اربعة التي هي عدد من كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته في المضروب الذي هو
 مائة اثنان عشرة حصل ثلثون فهي نصيب كل علم وبقية نصيب كل واحد من اربعة والفرق بين النصيبين
 وهو ان نصيب المضروب اربعة الذي ضربته في اصل المسئلة للتي هي اربعة فرق ثلث من قى الوتره ثم ضرب
 الخارج من بركة القسمة في نصيب الفرق الذي قسمته عليهم المضروب فالحاصل من هذا المضروب نصيب كل واحد من اربعة
 ذلك الفرق في المسئلة المذكورة للبيان اذا قسمت المضروب بمائة اثنان عشرة على اربعة من خرج مائة خمسة فاذا
 ضربت هذا الخارج في نصيبها من اصل المسئلة وهو ثلثه حصل ثلث مائة خمسة عشر فهي لكل وحدة منها واذا
 ايضا على البسات اربعة عشر خرج واحد وعشرون فاذا ضربت ما خرج في نصيبها من اصل المسئلة وهي ثلثه عشر
 ثلث مائة خمسة عشر وثلاثون فهي لكل ثلث وثلثه ايضا على البسات استخرج خمسة وثلاثون فاذا ضربتها في نصيبها
 من اصلها وهو اربعة حصل مائة واربعون نصيب كل وحدة فاذا قسمت المضروب ايضا على الاعام اربعة
 خرج ثلثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبها من اصلها وهو واحد حصل ثلثين فهي لكل علم فكل علم
 واحد من اربعة الاربعة في اربعة في اربعة الا ان الاول قسمته في نصيبها من اصل المسئلة على اربعة البسات
 على ان في قسم المضروب في اصلها عليهم مائة اربعة عشر وهو طريق النسبة وهو الاول وهو اربعة عشر في اربعة
 كما في الاولين وهو ان نصيب سرام كل فرق من اصل المسئلة اربعة عشر وهو اربعة عشر اربعة عشر وهو اربعة عشر
 على كل ثلث تلك النسبة من المضروب لكل واحد من اربعة ذلك الفرق في مسئلة البيان اذا قسمت سرام الاربعة
 وهي ثلثه اربعة كانت لثمة ثلثه نصف فاذا اعلنت كل واحدة منها من المضروب ثلث تلك النسبة اربعة
 اربعة عشر كان ثلث مائة خمسة عشر فاذا قسمت سرام البسات اربعة عشر في اربعة عشر وهو اربعة عشر
 النسبة مثله ثلثه اربعة عشر فاذا اعلنت كل ثلث من المضروب ثلثه اربعة عشر اربعة عشر

و اذا

لثلاثة وسبعة وثلاثين واذا نسبت سهام الديات وهي اربعة الى عدد ورؤوسهم وكل حصة كانت لثلاثة وثلاثين
واحد فاذا اعطيت كل حصة ثلثي المصروب كان لها ثمانية واربعون واذا نسبت سهام الامام وهو واحد الى
عدد رؤوسهم وموسبة كانت نسبة سهم واحد او اعطيت كل واحد منهم سهم المصروب جعلت له ثلثون
فصل في قسمة الشركات بين الورثة والاعزاء الشركة فضالة من التركيبين الشركات والاعزاء
سبعة المطلوب ثم انه لما فرغ من تصحيح السائل وتعيين النصيب منه لكل فريق من الورثة ولكل واحد
من الفريقين شرع في تعيين قسمة الشركة بين الورثة والاعزاء وتعيين الانصبا من الشركة وتقريره انه
لو كان بين الشركة وتصحيح مماثلة فالانصبا هو واذا لم يكن بينهما مماثلة فاضرب سهام كل وارث من
التصحيح في جميع الشركة ثم قسم السائل على تصحيحه في الخارج من هذه القسمة نصيب ذلك الوارث كما سنده
مثلا فان خلفت زوجا واماً واثنين لاربعة كانت المسألة مسبوقة وتعمل الى ثمانية الخروج منها ثلثة وللأم واحد
ولكل من الاثنين لاربعة وثمانون فان فرضنا ان جميع الشركة خمسة وعشرون ديناراً كان بينهما وبين التصحيح الذي
ثمانية مائة فاذا اريد ان تعرف نصيب كل وارث من هذه الشركة فانصبا بالتصحيح الخروج من ثمانية مائة في
كل الشركة يحصل خمسة وسبعون ثم هذا السالم على التصحيح ثمانية وخمسة وعشرون ديناراً ثمانية اثنان ديناراً نصيب
الزوج من كل الشركة واربعة نصيب الام من التصحيح وهو خمسة وعشرون ديناراً نصيب كل وارث من الشركة الى اصل خمسة وعشرون فاذا
قسمتها على الثمانية خرج ثمانية ديناراً نصيب الام من الشركة واربعة نصيب كل وارث من الشركة الى اصل خمسة وعشرون فاذا
في كل الشركة يحصل ثمانية فاذا قسمت هذا الى ثمانية خرج ستة وعشرون ديناراً نصيب كل وارث من الشركة الى اصل خمسة وعشرون فاذا
واذا كان بين التصحيح والشركة موقفة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وقف الشركة ثم قسم السالم على كل وارث
من التصحيح وعلى وقف الشركة فان نصيب ذلك الوارث في الشركة كان نصيبه في الشركة والارث في الشركة الثاني
بالوقفة فان قلت بما اذا اخلت الزوج الاول ولم يبق له شيء وقيد الثاني بالوقفة قلت بالخلق الاول فقلت
مثلا انما عدد امير المؤمنين سواد كان من التصحيح وكل الشركة مائة ديناراً من الشركة مائة ديناراً مائة ديناراً

هذا
او اذا كان
بين الشركة
والاعزاء
مماثلة
١٢

كانت التركة في تلك المسئلة خمسين دينارا وكان بينهما ما اخلة كما اذا كانت في تلك المسئلة اثنا
اربعة وعشرين دينارا فالاذا ضرب في اثنين الصورتين نصيب كل وارث من ايهما في جميع التركة
وقسم المسئلة على ايهما كما عمل في صورة المبانية خرج نصيبها نصيب كل ذاك الوارث من تلك التركة
النصف وضره واما بقية الثاني بالموافقة فلا اختصاص بالتوافق مقتضا الى التباين لكن يشاك فيه التداخل
لاشتر اك المتدخلين في كسر مخرج اقل المتدخلين فيها في حكم المتوافقين كما اشترنا اليه في سلف فيجزي
في التداخل الوجهان الجاربان في التوافق وعلما انه اذا لم يكن في التركة كسر فاقاعدة ما قرنا واما اذا كان
فيها كسر احتج الى بسط التركة ليصير من واحد وطريق البسط ان يضرب الجميع من التركة في مخرج
الكسر ويزيد على الحاصل ذلك الكسر ثم يضرب العدد الذي صحت منه المسألة في مخرج كل التركة نصيبا
ثم يعمل بالجاصلين ما من الضرب والقسم فيكون الخارج نصيب الوارث الواحد فان فرضنا في المسألة
ان التركة خمسة وعشرون بنادرا فالتقسيم في مخرج ثلث اعني ثلثة فيحصل خمسة وسبعون ثم يبدل الثلث بنصير
الجميع وسمعين ثم ضربنا الثانية التي هي ايهما في ثلثة ايضا فيحصل اربعة وعشرون ثم فاذا ضربنا نصيب كل وارث من الثانية في
استة وسبعين وقيمت الخارج على علمهم على اربعة وعشرين كان الخارج نصيب كل الوارث كانت التركة ستة وسبعين
صح او كان اصل المسئلة من اربعة وعشرين هذا الذي ذكرناه من الوجهين انما هو معرفة نصيب كل فرد من الورثة واما
نصيب كل فريق منهم فاذا ما كان لكل فريق من اصل المسئلة وفي التركة ثم قسم المسئلة الحاصل من هذا الضرب وفي
المسئلة ان كان بين التركة وتقسيم المسئلة موافقة وان كان بينهما مبانية فاذا ما كان لكل فريق في كل التركة ثم
قسم الحاصل على جميع اقسام المسئلة فانما نصيب ذلك الفريق في الوجهين الموافقة والمبانية مثال الموافقة
زوجه واربع اخوات الابن ثم فاصل المسئلة ستة وتقول الى ستة فلو فرضنا التركة ثلثين كان نصيب
التركة واهم توافق بالثلث فاذا ضربنا نصيب الابن من اصل المسئلة وهو ثلثة في وفي التركة وهو عشرة حصل ثلثون
فاذا قسمنا هذا الحاصل على ثلث المسئلة وهو ثلثة ايضا خرج عشرة فهي نصيب الابن واما نصيب الاخوات الابن من اصل المسئلة

الوارث والغير

اربعة في ثلث التركة وهو عشرة مائة اربعين فاذا قسمنا ما على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ثلث عشرة
 وثلث نصيب هؤلاء الاخوات واذا اضربنا نصيب الاثنين لام وهو اثنان في ثلث التركة حصل عشرون
 فاذا قسمناه على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ستة وثلثان نصيب اثنين الاثنين وانست خيرة مما فصلنا
 سابقا بان كل صورة الموافقة ان تضرب نصيب كل فريق في كل التركة وتقسّم الحاصل على جميع المصالح فيخرج
 نصيبهم الصواب ان المتداخلة في حكم الموافقة مثال البانية ان تغرض التركة في المسئلة المذكورة اثنين وثلثين
 فيكون بينهما وبين التجميع وهو ستة مائة فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلث في كل التركة حصل ستة وتسعون
 فاذا قسمنا هذا المبلغ على جميع المسئلة هي ستة كان الخارج وهو عشرة وثلثان نصيب الزوج من تلك التركة
 واذا ضربنا نصيب الاخوات لاب وام وهو اربعة في كل التركة حصل ثمانية وثلثانية وعشرون فاذا قسمنا هذا
 الحاصل على ستة كان الخارج هو اربعة وعشرون نصيب الاخوات من الابوين من التركة المذكورة واذا ضربنا
 نصيب الاثنين لام وهو اثنان في جميع التركة يبلغ اربعة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على تسعة كان الخارج
 وهو ستة وتسعين نصيبها من التركة المفروضة ومن البين ان الوضعية الطبيعية تقتضي تقسيم معرفة نصيب كل فريق
 على معرفة نصيب كل واحد منهم كما روي ذلك ثانيا في الفصل السابق واما في قضاء الدين فحين كل غريم منبركة
 سهام كل وارث في احوال مجموع الديون منبركة الصيحة علم ان الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين ان
 بالديون فلا اشكال لان كل غريم يأخذ دينه كمالا وان لم يفت بها مئة نقد والفرار فالطريق في معرفة
 نصيب كل غريم من تلك التركة القاصرة ان يحل من كل واحد منهم منبركة سهام كل وارث من تصحيح المسئلة
 ويجعل مجموع الديون منبركة مجموع التجميع وتعلم بها ما من في تعيين نصيب كل وارث فان كانت شخص من ثلث
 دنانير وكان عليه واحد عشرة دنانير والاخر خمسة دنانير ومعا الدين صاير مجموع خمسة عشرة فهي منبركة اربعة
 وبين التسعة والخمسة عشرة فتم بالثالث فاذا ضربنا دين من ربع عشرة دنانير على ثلث التسعة حصل ثلثون فاذا
 قسمنا هذا الحاصل على اربعة وعشرون حصل خمسة كان الخارج وهو ستة وتسعين نصيبها من ثلث عشرة فاذا ضربنا دين من ثلث عشرة دنانير

عليه وفي الشركة اعني ثلثة حصص عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلثة اقسام كان الخارج وهو ثلثة
 نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا ان الشركة في الصوره المذكوره ثلثة عشر كان بين اثنين الشركة مائة
 ثم يضرب دين صاحب العشرة في كل الشركة فيحصل مائة وثلثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على كل الشريك خمسة
 عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب من كان له عشرة واخر ايضا دين صاحب الخمسة في جميع الشركة فبلغ
 خمسة وخمسين فاذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر خرج اربعة وثلث وهو نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا في
 تلك الصوره ان الشركة خمسة وثمانين كان بين الشركة والتصور موافقة بالخمس من كوتيا مائة اقلين
 على ضرب دين صاحب العشرة في خمس الشركة وهو واحد وثمانون وثلثون على خمس التصور وهو ثلثة فيكون
 الخارج وهو ثلثة وثلث نصيب من كان له عشرة واخر ايضا دين صاحب الخمسة في وفي الشركة
 الى اصل على وفق التصور وهو ثلثة فيكون الخارج وهو واحد وثلثان نصيب من كان له خمسة وقد
 علمك بيان الطريق الجارح في المبانيه يتناول الموافقة والمدة اقله ايضا فحصل في الخارج
 ففاضل من الخروج والمردب ههنا ان يتصالح الورثة على اخراج بعضهم عن الميراث بشئ معلوم من الشركة
 وهو جائز عند التراضي نقله محمد في كتاب السلم عن ابن عباس بن زكريا عن عمر بن دينار ان
 عبد الرحمن بن عوف طلق امراته ثمانية الف كلبية في مخرج مائة مائة وهي في العدة فوثرها بخمسة مائة
 سنة اخرى فصالحوا عن بيع ثمانية على ثلثة وثمانين الف اقليل وثمانين وقيل هي دراهم من
 من الورثة على كسبي معلوم من الشركة فاطرح سهامهم من التصحيح تصحيح السلك وجوز له اصل
 الورثة ثم اخرج سهامهم من التصحيح فاقسم باقي الشركة اى ما بقى منها بعد ما اخذ المصالح على سبيل الباقي
 سهام باقي الورثة من التصحيح كنسج واثم وعيم فالسنة مع وجود الزوج من ستة وثمانين على الورثة لخروجها
 ثلثة وللأم سهام الثلث الباقي وهو سهم واحد فصالح الزوج عن نصيبه الذي هو ثلثه على باقي ذمة الزوجية
 من المخرج من الميراث فيفسخ الشركة ويؤخذ الميراث الام ولم يأتها بقدر سهامها من التصحيح فيكون

[illegible]

وباري الفضل عن فروضهم مال لا يستحق له فيكون البيت المال كما اذا لم يشركوا في اصله اعتبارا لبعض
 بالكل ولنا قوله تعالى ولو لو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتابنا لندى بعضهم اولى بميراث بعض سبب
 الحرم فنهذ الآية دل على استحقاقهم جميع الميراث بصلته الرحم واية الموارثية اوجبت استحقاق ميراثهم
 من المال لكل واحد منهم فوجب العمل بالاثنتين بان يجعل لكل واحد فرضه بتلك الآية ثم يجعل ما بقي مستحقا لهم للرحم
 بهذه الآية ولهذا لا يراد على الزوجين لانعدام الرحم في حقها وايضا لما دخل عليه السلام على سعد بن ابى
 وقاص فعنده قال سعد امانه لا يرثني الا ابنة لي انا وصنى جميع ما لي الحديث الى ان قال عليه السلام
 الثلث خير الثالث كثير فنهذ ظاهر ان سعدا اعتقد ان لبيت ترث جميع المال ولم يكن عليه النبي عليه السلام
 بمنع عن الوصية بما زاد على الثلث مع انه لا وارث له الا ابنة واحدة فدل ذلك على صحة القول بالبراد ولو لم
 تستحق الزيادة على النصف بالرد يجوز له الوصية بالنصف فحديث عمرو بن شعيب عن ابي عن جده انه عليه السلام
 ورث الملائمة اى جميع المال من ولده ما ولا يكون ذلك الا بطريق الرد فحديث واثلة بن الاشعث انه عليه السلام
 قال تخرج المرأة ميراث لقيطها وعتيقها والا بن الكهنت به وايضا اصحاب الفروض قد شاركو المسلمين
 في الاسلام وترجوا بالقرابة ومجرد القرابة في حق اصحاب الفروض وان لم يكن على عصوة لكن ثبت
 بها الترجيم بمنزلة القرابة لتمام في حق الاخ لآب وام فان قرابة الام وان لم توجب بالفروض والعصوة
 الا انه يحصل بها الترجيم وبهذا خرج الجواب عن قوله ما فضل عن الفروض مال لا يستحق له
 فيوضع في بيت المال لمصالح المسلمين عامة ولما كان هذا الترجيم بالسبب الذي استحقوا به الفريضة
 كان بنسبا على الفريضة فيرد عليهم على قدر انسابهم وكما يسقط اعتبار الاقرب والاقوى
 في اصل الفريضة ليسقط ايضا في استحقاق الرد ثم سأل الباب كباب الرد عن من قال
 به شام اربعة وذلك لان الموجود في المسئلة اما نصف واحد من يراد عليه ما فضل واما
 اكثر من نصف واحد وعلى التقديرين اما ان يكون في المسئلة من لا يراد عليه اولا فيكون فانه

الاقسام في الاربعة احدا ا يكون في المسئلة جنس واحد من ير وعليه افضل من الفروض عند عدم
 لا ير وعليه على هذا التقدير فاجعل المسئلة من سهمي رويس ذلك الجنس الواحد ان جميع المال لهم بالفرض
 والرد معا ورويهما متماثلة فلا فريضة كس على آخره وذلك كما اذا تركت الميتة بنتين او بنتين او بنتين فاجعل
 المسئلة من اثنين وعط كل واحدة منهما نصف الشركة لتساويها في الاستحقاق ورجوع جميع المال اليها
 على السوية فيكون القسم على عدد الرويس كما في العصباء اني اذا ترك ابنين او بنين مثلاً او ايضاً فوضعتهم
 على عدد رويسهم فمقسم الكل كذلك ابتداءً وقطوع الطويل الساهية في القسمة والتقسيم الثاني اذا اجتمع في المسئلة جنس
 او ثلثة جناس من ير وعليه عند عدم من لا ير وعليه في الاستدراك على ان الاجتماع الواقع بين من ير
 عليه فما يكون بين جنسين او ثلثة جناس لا يزيد فذلك لم يقل جنسان او اكثر وعلى تقدير الاجتماع
 فاجعل المسئلة من سهمي سهمي من مجموع سهام هؤلاء المقتدين المأخوذة من مجموع المسئلة اني جعل المسئلة من
 اثنين اذا كان في المسئلة سدسان كجدة وخت لأم لأن المسئلة ح من ستة ولها اثنتان بالقيمة
 فاجعل الاثنين في المسئلة وقسم الشركة عليهما نصفين فكل واحد منهما نصف المال ومن ثمة اني جعل
 المسئلة من ثلثة اذا كان فيها ثلث وسدس وكودي لأم مع لأم اذا المسئلة وقسم الشركة اثلاثاً بقدر تلك السهام
 فلو كودي لأم ثلثان من المال ولأم ثلثة او من بقية اني جعل المسئلة من رتبة اذا كان فيها نصف وسدس
 ونبت ابن او بنت وام لأن المسئلة ايضاً من ستة ومجموع اسهام المأخوذة منها اربعة ثلثة للفت
 وواحدة للفت الابن او الام فاجعل المسئلة ايضاً من رتبة وقسم الشركة ارباعاً ثلثة ارباعاً للفت
 وربع منها لأم ونبت الابن او بنت اسماً جعلها خمسة اذا كان فيها ثلثان ووسدس ثلثين وام وكان
 فيها نصف سدسان كنبت ونبت ابن وام وكان فيها نصف ثلثت كانت لأم وختين لأم
 او كانت لأم وام فام فالمسئلة في هذه الصور الثلاث ايضاً من ستة والسهام التي اوزنت فيها

خمسة في الصورة الاولى للثلاثين سهما م اربعة وللام سبعم واحد فيجعل الزكوة اقسام اربعة منها للثلاثين
منها للام وفي الصورة الثانية قد جمع اقسام ثلثة وسهبا م الماخوذة من السنة خمسة اقساما ثلثة منها للثلاثين وواحدة
للام فقسيم الزكوة عليهم اقسام اربعة ثلثة اقساما وثلث للاثين فقسيم للاثين خمس للاثين خمس للاثين خمس للاثين خمس للاثين
الماخوذة من السنة خمسة اقساما ثلثة اقساما وثلث للاثين فقسيم للاثين خمس للاثين خمس للاثين خمس للاثين
الخمسة اقساما فقسيم الزكوة اقسام اربعة ثلثة اقساما وثلث للاثين فقسيم للاثين خمس للاثين خمس للاثين خمس للاثين
من الزكوة بالستة من السهام ثم قسمة الباقي من سبعم اربعة للاثين فقسيم للاثين خمس للاثين خمس للاثين خمس للاثين
المذكورة ان قسمة على الزكوة فذلك ان السبعم كما اذا خلف ثلثة ثلثات ابن فثلث ثلثة اقساما ثلثة اقساما ثلثة اقساما
سبعم واحد فاقسم عليهم كان السبعم على قياس ما عرف فاضرب الثلثة اثنى عدد روس من كسره عليه في اصل السبعم
الاربعة فبسطا عشرة للثلاث منها الستة وثلث للاثين ثلثة منقسمين للاثين ثلثة من للاثين ثلثة من للاثين ثلثة من للاثين
الواحد من الاير عليه يعني ان يكون في السبعم ثلثة من برود عليه وكون سبعم من الاير عليه كالزوج او الزوج عطا فرض من الا
عشر من اقل بخارجة وقسم الباقي من ذلك الخارج على عدد روس من برود عليه في كل الجنس الواحد كما كانت تقسيم السبعم
على عدد روسهم اذا انفرد وعن الاير عليه فان اقسام الباقي على عدد روس من برود عليه فيها اى مرجا ابهذه الاشياء
وتمت بي اولا خارج الى الضرب كزوج وثلث ثلثات باقى خارج فرض من الاير عليه اربعة فاذا عطا
واحد منها بقي ثلثة وسبعم فقسيم على عدد روس البات بنظر مرقى بالالتصميم من ثلثة ان كان سبعم كل فريق مستقيم
بلا كسره حبة الى الضرب وان لم يقسم ذلك التبا على عدد روس من برود عليهم فاضرب على قياس مرقى بالالتصميم وقسم روسهم
اى روس من برود عليهم في يخرج فرض من الاير عليه ان وافق روسهم ذلك الباقي فما حصل سبعم سبعم كزوج وثلث ثلثات
اقل يخرج فرض من الاير عليه اربعة فاذا عطا الستة الزوج واحد منها بقي ثلثة فلا يستقيم على عدد روس البات الستة لكون
بالثلثة اقساما وثلثة كما عرفت فاضرب وثق عدد سبعم وقبوا ثلثان في الاير عليهم ثمانية فلا يتم بها اما بالثلاثة الا انما
لم يوافق عدد روسهم ثلثا فاضرب كل عدد سبعم في يخرج فرض من الاير عليه ثلثا فاضرب في ذلك الخارج على

التواني اومن ضربا كل عدد دروس فيه على تقدير البينات فيقسم المسئلة وقد رتبنا الى الوضوء واما انما البينات فمؤكدة في
 بيات في العود كما في صورتين اما فيقول اصلها من اثنين فغنى الاجتماع الاربعة والاثنتين كذا في قوله تعالى الى الاربعة التي هي اقل من اربع
 لا يرد عليه فاذا اعطينا الزوج منها واحدا منها بقي ثلثه فلا يستقيم على البينات فغنى عن الاربعة وبنينا وبين عدم الاربعة ربانته فغنى عن
 عدد دروسهن في خرج فرض من لا يرد عليه الا لربعة فحصل عشرون ومنها تسعة اسئلة كان للزوج واحد فغنى ما في المقربين
 هو خمسة كان خمسة فاعطيناه اياها ما كان البينات ثلثة ضربا في خمسة حصل خمسة عشر فكل واحد منهما ثلثة واما
 الاربعة من تلك الاقسام الاربعة ان يكون مع البينات في اى قسم اجتماع احسن ممن يرد عليه من لا يرد انما التقينا باجماع جليل
 على ان لا يستلزم ادل على انه لا يرد عليه منها اربع طراف وهي رديته فاقسم الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على
 من يرد عليه فان استقام الباقي من ذلك المخرج على هذه المسئلة فيها ولا حاجة الى الضرب لان الباقي في من يرد عليه
 فيقسم على مسئلتهم فما اصابها واحدا فهو حصص ذلك السهم وما اصاب سبعة من هو صاحبها فاذا استقام الباقي على
 مسئلتهم لم يحسم منها الى عمل في ذلك نعم يمكن ان يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم انما على جليل جليل على عدد دروسهم فحسم
 هناك الى الضرب كما سطره وفي الذي ذكرناه من كون الباقي في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من يرد عليه ما هو في صورة
 واحدة وذلك لان البينات في مخرج فرض لا يرد عليه ما احدا بان يكون مخرج فرضه اثنين كما اذا اعطى الزوج نصف
 عدم الولد ولا شبهة في ان لو احدا ان يستقيم على مسئلة من يرد عليه او كان مستقيما في اربعة او خمسة او يكون مسئلة
 القسم الثالث واما ثلثة بان يكون مخرج ذلك الفرض اربعة كما اذا اعطى الربع للزوج مع وجود البينات او لزوجته مع
 عدمها فان كانت البينات معروفة فالمسئلة من القسم الثالث ايضا ولكن مع ذى فرض خرج به يكون مسئلة من يرد
 ارباعا او اجناسا فلا استقامة للثلثة على شتى من الاربعة والخمسة والكان حبسا الربع الزوجية تصيرها ارباعا كما في
 ما سبعة كما اذا كان المخرج كما في خطبة المدة منها وبقية سبعة ولا استقامة منها ايضا لان مسئلة من يرد عليه لا يرد الا في خمسة
 فما يمكن ان يستقيم سبعة على عدد قول هذا فليس يمكن ان يستقيم الثامن في مخرج فرض على لا يرد عليه مسئلة من يرد عليه القسم الثاني
 وفيما ذكرنا في قوله تعالى وان كان الزوجان اتفقا فلا استقامة للثلثة على شتى من الاربعة والخمسة والكان حبسا الربع الزوجية تصيرها ارباعا كما في
 ما سبعة كما اذا كان المخرج كما في خطبة المدة منها وبقية سبعة ولا استقامة منها ايضا لان مسئلة من يرد عليه لا يرد الا في خمسة

من لا ير عليه أربعة فاذا اخذت المرأة وحدها منها بقي ثلثه وهي بينهما مستقيمة من ير عليه لانها ايضا ثلثة لان جنسها
 لا يثبث وجنس الجذات اسدس فلا اخذت سهران للجذات ستم اخر نفي فيه الصورة مستقام الباقى على مسئلة من ير
 عليه لكن نصيب الجذات الاربع وحدها لا يستقيم عليهم بل بينهما مبانية فحفظنا عدد رؤوسهن بأربعة وكذا نصيب
 الستة ثمان فلا يستقيم عليهن لكن بين عدد رؤوسهن وبينها مبانية فاختف فرد ونا عدد رؤوس الانثوات الى
 وهو ثلثة ثم ثلثنا الستة الى ثمان اعداد الرؤوس فلم نجد الا مبانية ففرضنا في رؤوس الانثوات وهو ثلث في كل
 عدد رؤوس الجذات وهو الاربعه فحصل اثنا عشر فرضنا في الاربعه التي هي مخرج فرض من ير عليه فصارت ثمانية واربعين
 فتم المسئلة كان للرؤوسه وحده فرض بناء في المذهب الذي هو اثنا عشر فلم يخيرنا عطينا في الرؤوسه وكان للجذات ايضا
 منهن اربعة وان لم يستقم باقى من مخرج فرض من ير عليه على مسئلة من ير عليه فافترج جميع مسئلة من ير عليه فخرج
 من لا ير عليه بالمبلغ الحاصل من المذهب فخرج فرض الفريقتين اى فليقى من ير عليه من لا ير عليه وان لم يكن نصيب
 المسئلة بالنسبة الاحاد كما رغب زوجه واستتم نباتك وشجرات اصل في المسئلة على سلك من اربعة وعشرين للاختلاف
 اثمن بالثلثين اسدس كسها ردية فردا ما الى اقل مخرج فرض من لا ير عليه وهو الثمانية فاذا وقعنا ثمانية الى الزوجه
 بين سبعة فلا يستقيم على خمسة التي هي مسئلة من ير عليها لان الفرضين ثلثان عدد من بينهما مبانية فيضرب جميع مسئلة
 من ير عليه على الخمسة في مخرج فرض من لا ير عليه وهي الثمانية فيبلغ اربعين فهذا المبلغ يخرج فرض الفريقتين فاذا ارد
 ان تعرف حصص كل فريق منها من هذا المبلغ الذى هو مخرج فرضها فخذ ثلثه ما اشار اليه فتم اضرب بها من لا ير عليه
 من اقل مخارج فرضه في مسئلة من ير عليه فيكون الحاصل نصيب من لا ير عليه من المذكور وذلك لان فرضنا مسئلة من
 ير عليه في اقل مخارج فرض من لا ير عليه فيكون الحاصل ضربها منه في الاقل في المذهب الذي هو تلك
 حصصه من المبلغ الذى حصل من هذا المذهب وفي مخرج المال على قياس ما سئله فقاموا ضربها بها على كل فريق من
 من مسئلة في اقل مخارج فرض من لا ير عليه فيكون الحاصل نصيب كل فريق من ير عليه وذلك ان كل فريق من
 ما بينا بينى الباقي من مخرج فرض من لا ير عليه بها منه في المسئلة المذكورة للرؤوسه من ذلك المخرج فلهذا ذكرنا

التي هي مسئلة من يراد ان كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجة من الاربعين والبنات من مسئلة من يراد
الربعة فاذا ضربنا في الباقي من مخرج فرض من يراد عليه سبعة بلغ ثمانية وعشرين فهي اربع من الاربعين والبنات
من مسئلة من يراد عليه فاذا ضربناه في سبعة كان ستة فهي للحات فقد استقام بهذا العمل فرض من يراد عليه فرض
كل فريق من يراد عليه وان لم يستقيم على احوال فريق فلكذلك ان لم يكن السببا المأخوذة من مخرج فرض الفقيين على
البعض او الجميع صح المسئلة بالاصول السبعة المذكورة في باب التخييم ففي الصورة التي نحن فيها كان من الاربعين
الزوجا الاربع خمسة فليس بوسن وسببا من مبانية فاذا اخذنا مجموع عدد دروسهن وكان بهنام البنات فلقسم منها
ثمانية وعشرين بين الزوجين ايهام مبانية فتركنا عدد الزوجين بحال وكان ايهام البنات است منها سبعة وبها الضا
مبانية فاخذنا عدد دروسهن بامرهم طلبنا بين عدد الزوجين والزوجات فوجدنا ان بين زوجين والزوجات
الزوجات الواقعة بالصفة ففرضنا النصف الاربع في السبعة فبلغ اثني عشر وهي الواقعة لزوجات البنات لقسم بالثلاث ففرضنا
السبعة في اثني عشر فحصل ستة فثلثون ففرضنا الباقي في الاربعين فبلغ الفاقا والبنات واربعة ففرضنا منها السبعة على احوال
الفقيين كان الغني والفقير والاربعين وقد فرضنا في الفاقا الذي هو ستة وثلثون فبلغ ثمانية وعشرين فلكل زوجة من الزوجات خمسة
وكان لغير البنات القسم من اربعين ثمانية وعشرين ففرضنا الباقي لغير البنات ففرضنا ثمانية وعشرين ففرضنا الباقي لغير البنات
منها سبعة وقد فرضنا في الفاقا المذكورة ثمانية وعشرين ففرضنا الباقي لغير البنات ففرضنا ثمانية وعشرين ففرضنا الباقي لغير البنات
ان كانت المأكله والواقعة والمبانية بين الباقي من كل مخارج فرض من يراد عليه من عدد دروسهن من يراد عليه فاذا اقتصر
القسم الرابع على المأكله والمبانية بين ذلك الباقي وبين مسئلة من يراد عليه فقلت لان الباقي من مخرج فرض من يراد عليه
ما هو حراما وثلثة اوسجة كما سبق ففرض من ان الخرج اما اثنان او اما اربعة واما ثمانية ومسلطة من يراد عليه انا اثنان او ثمانية
او اربعة او خمسة كما سلف تصويره ولا موقفة اصل من هذه الاعداد بين تلك الخرافات القسم الثالث او يمكن ان يكون عدد زوجين
من عليهما عددا لغير الباقي من مخرج فرض من يراد عليه كما في المثال المذكور بالانقسام الى المقتاسمة متفاهلا يمكن
جاء القسم بين الزوجين والبنات والبنات في المقتاسمة متفاهلا يمكن جاء القسم بين الزوجين والبنات

سنة
من الاربعين

الصديق رضي الله عنه ومن تابعه من الصحابة كابن عباس الزبير وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم
وابن سبيد الخدري وابي بن كعب معاذ بن جبل ابي موسى الاشعري وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم
وبنو العلاء من الاخوات والاخوات لا يزوجن مع الجد كما لا يزوجن مع الاب بل الجد يستبجج المال كالا ب واما قول
ابي حنيفة في زوج وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وحسن وابن سيرين وبقية عند الحنفية وقال علي بن
مسعود وزيد بن ثابت يزوجون مع الجد ويقولون انك انما في رحمته السيد عليهم واما ابو الاخيا فيستحبون
اجاها كما امروا علمان الجد يشبه الاب في حجب اولاد الام وفي انا اذا زوج الصغيرة والصغيرة لم يكن لها
اذا بلغا وفي انا لا ولاية للاخ في المكلح مع قيام الجد في ظاهر الرواية كالا ب وفي انا لا يقبل الجد لولد لولده
ان طليعة كل واحد من الجانبين تحرم على الاخر وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة استيلاء الجد جارتيه وله
مع عدم الاب وفي انا لا يجوز وضع الزكاة اليه وفي انا تبصر في المال لنفس كالا ب ونسب الاخ في انا
اذا كان للصغير حلام كانت النفقة عليها انا على اعتبار الميراث كما على الاخ والام وفي انا لا يفرض النفقة
على الجد الجسد كالا ب وفي عدم وجوب صدقة القدر للصغير على الجد وفي ان الصغير لا يصير مسلما باسلام الجد
وفي انا اذا اقربنا فله وابنته لا تثبت النسب بمجرد اقراره وفي انا لا يحجى ولا زافله الى مواليه كل ذلك
كما في الاخ فلتعارض هذه الاحكام اختلف العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم في مسئلته
الجد مع الاخوة وتوقف بعضهم فيها كما توقف ابو حنيفة روح في مسئلته الدهر ودفته الختان وطال
المشركين وامنعت جماعة عن الفتوى في الجد وقال محمد بن سلمة يعفي فيه بالاصطلاح وقال محمد بن
الفضل البخاري يدفع اليه السكس الذي اجمعت عليه الصحابة اى باصلاح سمه ويطرح عن الباقي
ثم ان ابا حنيفة اثار قول ابي بكر لانه ثبت على قوله ولم يخلف عنه الرداية وقدرى عن
المس في انا طلق خطفت عن عمر رضي الله عنه نفي في الجد سبعين قضية بخلاف بعضه البعض وفي رداية
ان عمر رضي الله عنه خطب الناس فقال بل راى احدكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجد نسبي

فقال رجل رايته حكم للجدة بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادرى فقال لا ادرى ثم قام اخراجه
 رايته قضى للجدة الثلث فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادرى وقال لا ادرى وعلى هذه الورثة شهد قال يا
 وراي بالجميع ثم اخرج جميع الصحابة في سبيل يمشون في الجبل على قول واحد قطعت جنة من السقف فقفر فوامر عوين فقال عوين
 عند أبي السدس يحتمل في الجدة على شئ والليل على ما اتخاره ابو حنيفة مع ما نقل عن ابن عباس انه قال الا ترى
 زيدا بن ثابت وقيل بن ابى الاين ابنا ولا يحيل اب الاب ابا ومعناه ان الاتصال والقرب من الجدين
 يكون على صفة واحدة فاذا مات الجدة قام ابن الابن مقام الابن في حجب الاخوة فكذا كان مات ابن
 الابن بمنزلة ان يقوم اب الاب مقام الاب في حجبهم ايضا واهم ان علما وابن مسعود وزيد بن ثابت
 اتفاهم على تورث الاخوات مع الجدة في كسبة القسمة فذهب على ان له تمام الاخوة ما لم ينقص خطين من
 السدس فاذا انقص على السدس لان الاب لا ينقص خطه من السدس فاذا كان معه الاخوان لا بام وليلة
 او ليلة فالتاسعة خير له والاثنا عشرة فالتاسعة والسدس سوا ذلك لو استند كان السدس خيرا لغيره
 بنوا العلات لا يعتدون في القسمة عنده فاذا كان الجدة مع اخ لاب وام داخ لاب كان المال لخصتين منه
 وبين الاخ من الابوين وايضا الجدة لا يعصب الاخوات المنفردات اصلا بل يكون الاخوة عند
 صاحبة قرض فاذا كانت مواخت لابي وام واخت لابي فللاول نصف المال وللتانية سدس
 للجدي الباقي وذهب ابن مسعود الى ان الجدة بما معهم ما لم ينقص خطه من الثلث وافق فيه زيدا وان بنى العلات
 لا يعتدون بهم في القسمة مع بنى الاعيان وافق فيه علما وان الاخوات المنفردات ذوات حصة
 مع الجدة كما عند علي وقيل صاحب الكتاب قول زيد بالذكر لان ابا يوسف ومحمد اجابا رايته في
 القسمة دون قول علي وابن مسعود ومن رسم المفتي انه اذا كان ابو حنيفة في جانب وعلاء
 في جانب كان هو محظيا في اختيار القولين ثم ارفق فصل قول زيد في تخصيص على طلبة قولها فكذا قال
 عند زيد بن ثابت للجدة مع بنى الاعيان والعلات افضل الا من من من القسمة ومن ثلث

جميع المال اذا لم يتخلط بهم ذواتهم وتفسير المقاسمة ان يجعل الجدة في القسمة كاحد الاخوة فيقسم المال
 بينه وبين الاخوات المذكور مثل خط الانثيين ويجعل نصيبه مع الاخوة كنصيب احدهم ذلك لان نسبة الاب من جهة
 ونسبة الام من جهة اخرى فوفرنا عليه حقه من الشيعين فجعلناه كالاب في حجب الاخوة لام وكالام في قسمة
 الميراث ما دامت المقاسمة خالصة فلو لم يكن خير الله عطية املت المال لانه مع الاولاد ميراث السدس من
 الاخوة ايضا عند ذلك ايضا اذا قسم المال بين الابوين فلا ثلث وللأب ثلثان وبها في الدرجة
 ولما كان الجدة الجدة في الدرجة الثانية وكان للجددة السدس كان للجدعة اعني الثلث فاذا كان مع
 الجد اخ ومعه اخذ بالمقاسمة نصف المال فهي ثلثة من الثلث واذا كان مع اخوان فمما مساويان واذا
 كان مع ثلثة فالثلث خير له لان نصيبه بالمقاسمة ربع واذا كانت مع اخوان اب وام او ثلث فالمقاسمة
 اخرى لو كانت مع اربع اخوات فهي والثلث سواء وان كانت الاخوات على الاربع كان الثلث خير له
 وبه العلات يدخلون في القسمة مع نبي الاعيان اعمرا لاجل فاذا اخذ الجدة نصيبه فلبو العلات يخرجون من
 البين فالبين خير شئ والباقي من المال بعد نصيب الجد بنى الاعيان يتقاسمون فيما بينهم للذكر مثل
 حظ الانثيين وذلك لان نبي العلات يرون سهم الجد اذا عدم بنوا الاعيان ولا يرون معهم فلا بد
 من اعتبارهم في حق الجد واعتبار سقوطهم في حق نبي الاعيان فيعدون في القسمة لتقليد نصيب الجد
 ياخذون شيئا ونظيره ان يخلف انا واخا لاب وام واخا لاب
 من الاب في حجبها لكونه واذا سمعوا في الحجة مع انه صحيح بها بالآخر من الابوين فاذا كان مع الجد اخ
 لاب ام واخ لاب فالمقاسمة ثلث المال من اقل الثلث وللأخ من الابوين ابنا وخرج الام لاب
 وان دخل في الحساب ولو فرضنا بدل الاخ لاب اخا لاب كانت المقاسمة خير له ويكون السدس
 من خمسة فليمنها سومان والباقي وهو ثلثة للآخر من الابوين ولا شئ لاخت من الاب لان
 بقدر العلات يخرجون من البين فالبين خير شئ الا اذا كانت من نبي الاعيان اخذت حصة

اخرى
 بالقسمة مساويان
 والباقي

فانها اذا كانت فرضها اى مقدار فرضها اعني نصف الكل بعد نصيب الجذر فان بقى شئ فلي
 مقدار فرضها فليكن العلات والا اى وان لم يبق شئ بعد مقدار فرضها فليكن شئ لهم وانما قلنا
 فرضها لان الاخوات لاب وام اولادهم من محبة هم لم يبق عند زيد ولا بقى لهم فرض عند الا
 المسئلة الا كبرية كما استفتت عليه لكن خط الاخت لا يرب وام او كانت واحدة لا يرب وعلى نصف المال
 ولا ينقص عنه من وجود بنى العلات فليأخذ مقدار فرضها كاملا الا ترى انه لو كان مكان الجذر صاحب فرض
 سوى البنات وبنات الابن لاخذ صاحب الفرض فرضه وكان الاخت من الابوين نصف المال
 فان بقى شئ كان لبنى العلات فليأخذ اى يكون لها نصف المال مع الجذر فان بقى شئ كان لهم وذلك
 كجذر اخت لاب وام واختين لاب فلهما المقاسمة خير للجذر لانا نجعل كاخ فكلان في المسئلة خمس اخوات
 فليجربها في ثلثه سهم فالاخت من الابوين نصف الكل وهو سهمان ونصف اى نصف سهم واحد فافكرت
 المسئلة ففرضنا في محرم السهم صارت عشرة فليجربها اربعة والاخت لاب خمسة فبقى سهم واحد لا يستقيم على الاختين
 ففرضنا عددهما في عشرة والاختين لاب ثمان والى ما فضلناه اثنا بقوله فبقى للاختين لاب عشرة المال يتقسم
 عشرون وكل سهم المسئلة ان يقول للجربها ان كل اخت سهم واحد ثم ان الاخت من الابوين تسرون الاخرين ثمة
 بهما نصف المال وهو سهم ونصف فبقى للاختين لاب سهم فكل منهما ربع فوهم الكسرة ربع ففرضنا خريجه في اصل
 وهو خمسة صارت عشرون هذا مثال ما يبقى لبنى العلات شئ واما مثال ما لا يبقى لهم شئ بعد ما اخذت الاخت
 لاب وام فرضها فذكره بقوله ولو كانت في هذه المسئلة اخت واحدة للاب مكان الاختين للاب يبقى لها
 وذلك لان الجذر ياخذ بالمقاسمة بهما نصف المال او غير ثمة فبقى نصف آخر فهو للاختين لاب واثم يبقى ثلث
 لاب شئ وكذا الحال اذا كانت من بنى الاعيان فكلان فضاء فكلان الثلث خير من المقاسمة بها والى ما اخذ
 احد الثلث وكان الثلثان نصيب الاخوات من الابوين واثنتان
 المقاسمة خير من اخذ ما زاد على الثلث فبقى من المال ما هو اقل

صاحب المطاوعة خير من ثمة المقاسمة فليجربها ثمة للاخت من الابوين ثمة

من الثلثين لشكل الاخوات فلهن على التقدير الاول مقدار فرضهن وعلى الثاني ما باق منهن فلم يبق لهن
 العلات شي على التقديرين واذ استلزم سهم ابي بالجدة والاخوة من بني الاعيان او العلات او غيرها
 في صورة المفاداة كما فرضوا فلهن سهمها افضل الامور الثلاثة بعد فرض ذي سهم ابي يدفع الى ذوات
 السهم سهمهم ثم يعطى الجدة ما هو افضل الامور الثلاثة التي هي المقاسمة كونهما بقاؤا فلهن ما بقي وسدس جميع المال
 وذلك افضل للمقاسمة كزوج وجدة قال المسئلة من اثنين لوجود نصف واحد منهما للزوج
 والاخر للجد والاخ من نصف ولا يستقيم عليهما فرضنا عددان في اصل المسئلة يحصل اربعة فلزوج ثلثان
 ولكل واحد من الجد والاخ واحد وحده حصل بالمقاسمة ربع المال وهو افضل من سدسه كذا ثبت
 باق منها لانه سدس كل المال ايضا وانما ثبت ما سبق بعد فرض ذي السهم كزوجدة واخوين حيث قال
 بهما من ثمة للجد السدس في خمسة ولا تلت لها فرضنا مخرج ثلث في اربعة صا ثمانية عشر فالجدة
 ثلثة فيبقى خمسة عشر ثلثها وخمسة للجد والباقي ثمانية عشر فلكل من الاخوين اربعة ولاخت ثلثان وانما كان
 ثلث ما بقي منها افضل من المقاسمة لان المسئلة على تقدير ما من ثمة ايضا للجد وجدة ما بقي خمسة واذ
 جعلنا الجدة كاخ فان يوم الاخوين والاخت كسهم اخوات ولا تقاسمة الخمسة على السبعة بل بينهما تباين
 فرضنا عدد الروس وهو خمسة في اصل المسئلة وهو ثمة فحصل ثلثان اربعون فالجدة منها سبعة وبقية
 خمسة وثلثون فلكل واحد من الجد والاخوين عشرة ولاخت خمسة ولاخت اربعة في ان خمسة من ثمانية عشر
 افضل من عشرة من اثنين واربعين وكذلك ثبت ما بقي في هذه الصورة افضل من سدس جميع المال لان
 المسئلة على هذا التقدير ايضا من ثمة فلكل واحد من الجد والجدة منها واحد فيبقى اربعة بين الاختين
 وسهم خمسة اخوات فلا يستقيم الا اربعة عليها بل بينهما مبانة فاذا ضربنا الخمسة التي هي عدد الروس في اربعة
 بلغ ثلثين فلكل من الجد والجدة خمسة ولاخت اربعة ولكل واحد من الاخوين ثمانية وكاشبهته في ان خمسة
 ثمانية عشر افضل من خمسة من ثلثين واما سدس جميع المال كجد وجدة وثلث واخوين اصل المسئلة من ثمة

الاجتماع النصف والسادس فطلبنا نصفها وهو ثلثه والجزء سدسها وهو جزء من ثلثي سهمان فان قالوا
 الاخوين كان ثلث السهمين اعني ثلثي سهم واحد اذا اعطينا ثلثا ما يبقى كان له نصيبا ثلثا سهم واحد
 اعطيناه سدس جميع المال كان له سهم تام فالسهم خير له وحيث يبقى للاخوين سهم واحد لا يتقسم عليها فاذا ضربنا
 عدد رؤسها في السبعة بلغنا شئ عشرة ومنها تقسم المسئلة واذا كان ثلث الباقي للاخوين ليس الباقي ثلث صح فانه
 يخرج ثلث في أصل المسئلة كما صورناه في المثال المذكور لافضائية ثلث ما يبقى على المقاسمة وليس كل المال
 ضربا الثلثة في السبعة فصار ثمانية عشرة تقسم بها المسئلة فان كانت حجابا ورجا ونباتا واما ورجا واما
 او لا ب فالسهم خير للجد وتقول المسئلة الى ثمانية عشرة ولا شئ للاخت هذه المسئلة من ثمانية عشر للاجتماع
 النصف والربيع والسدس على ما سلف وتقول الى ثمانية عشر لان البنت تأخذ نصف سهم من خمسة وثلاثة والزوج
 يأخذ الربيع وهو ثلثه والجد يأخذ السدس هو اثنان فيبقى للام واحد ولا بد لها من اثنين لان جميعها السدس
 خير او على اثنى عشر واحد اخر فيصير ثلثة عشرة ولا شئ للاخت لانها تصير عصبة مع البنات وكذا أمهم الجد واذا
 بال المسئلة لم يبق للعصبة شئ واما اخذ الجد السدس فبالعصبة لا بالعصبة واما بان السدس جميع
 خير لانه ياخذ ح اثنين من ثلثة عشر وعلى تقدير المقاسمة اذا اخذ الزوج الربيع من اثنى عشر والبنت
 النصف والام اثنين بقر للجد والاخت واحد فبقر الجد كاختين فيكون سهم الاخت كثرة اثوات ولا يتقاسم
 او هو على ثلثة فيضرب الثلثة في اثنى عشر فيحصل ستة وثلاثون فطلبنا ثمانية عشر للزوج ستة والام ستة فيبقى
 ثلثة فلما اثنان للاخت واحد وكذا الحال على تقدير اخذ ثلث ما يبقى لان الباقي هو الجد لا الجد ثلث سهم فيضرب
 خمسة في أصل المسئلة تبلغ ثمانية عشر من المعلوم ان اثنين من ثلثة عشر خير منها خمسة وثلثين فان قلت
 هذه المسئلة من المسائل التي كان السدس فيها خير للجد من المقاسمة وثلث ما يبقى فلما ذكرنا ذلك ههنا ولم
 نقتصر على المثال الذي مررنا في ذكرنا فائدة اخرى هي ان الاخت لا يأم اولادها ان لم تكن حرة
 بالجد لكنها لا ترث معه في بعض المسائل لعارض كما في هذه المسئلة التي نحن فيها فان كون السدس

خير الجدل الى ثلثة عشر ان يجعل الجد فيها صاحب الفرض وقد عاليت المسئلة بالفروض التي اجمعت فيها امر
اثنى عشر فلم يبق شئ للاخت التي صارت عصبية مع لم يثبت والجد كما عرفت وسيا تيكب مزيد توضيح
لهذا الكلام وعلهم ان زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يجعل الاخت لابل وام اولاب صاحبة فرض مع
الجد بل يجعلها مع عصبية الان في المسئلة الاكدرية فانه يجعلها فيها صاحبة فرض مع الجد وهي زوج
وحد وحش لابل وام اولاب للثمة وجم النصف واللام ثلثت والجد لم يثبت للاخت في نصف ثم يضم الجد نصفه
نصف الاخت فيقسمان مجموع النصيبين للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لان المقاسمة خير للجد من لم يثبت
البا وبهذا المسئلة صلتها من ثمة لاجتماع نصف وثلث والسكس لعل في المسئلة او للزوج السبعة ثلثة
واللام ثلثان للجد من قبل الاخت ثمة فردا على المسئلة نصفها فصارت تسعة فلما جرد للاخت
ومجموع النصيبين اربعة فيقسمان على الجد والاخت للذكر مثل حظ الانثيين ولا يتقاسمة النسبة للجد بمفرده
الاثنين ولا يستقيم اربعة على ثلثة فيضرب الثلثة التي هي عدد الروس في المسئلة وعولها التسعة
فيحصل السبعة وعشرون والية بقوله وتقسم من تسعة وعشرين فللزوج منها تسعة وللأخت ثمة والجد
ثلثة وللأخت تسعة ثم يضم نصيب الجد الى نصيب الاخت فيصير شئ خمسة فيقسم بينهما كما مر فالجد ثمانية والجد
اربعة فقد جعل زيد بينهما الاخت ابتداء صاحبة فرض كما استخرج من الميراث بالمرة و جعلها بعصبية بالآخرة
كذلك لا يريد نصيبها على نصيب الجد الذي هو كالخ فان قلت فلم لم يجعل الاخت في المسئلة المتقدمة
صاحبة فرض كمالا لتصير حصة فيها قلت هناك لان من جعلها صاحبة فرض فهو وجود لم يثبت بخلافها في
الاكدرية اولاد ما تم فيها من جعلها كذا قيل وهل غرض شيخنا من ايراد المسئلة المتقدمة لتبينه على ان يراى اولاد
يوجد في تلك المسئلة بامرجان ان الاخت بها على ان السكس خير للجد ان يترك حرانها ولم يجعلها مع صاحبة
فيها الوجود لم يثبت وانما في الاكدرية فلا ضرورة في حرانها لانه يملك جعلها صاحبة فرض فيها فلما اعلنت
نقضها راي نصيبها اكثر من نصيب الجد فاجزأه بالحد والقسمة على اربعة الذي عرفته سميت

هذه المسئلة الكريمة لانها ذاقه امرأة من بني الكرد فانهما ماتت وخلفت اولئك الورثة المذكورة
 واشتبه على زيد بن عيسى فيها فنسبت اليها وقبل ان شخصنا من هذه القبيلة كان جيسن بن زيد بن الفرغ
 فساله عبد الملك بن مروان عن هذه المسئلة فاحطار في جوابها فنسبت له قبيلة وقد يقال انها
 تكدرت على اصحاب الفرغ ايضا او كدر العبد على الاخت نصيبها واهل العراق لم يسموها الفرغ اسمها بل يسمونها
 ولو كان مكان الاخت اخ او اختان فلا عريان ولا اكرتية اما انه اذا كان مكانها اخ فلا حول فلا
 سدس جميع المال خير للمسئلة من ستة فليكون السدس الباقي فرض الزوج والام للجد بالفرض اذا لا
 ينقص حق من السدس اجماعا ولا شئ للام كما لم يكن شئ للاخ في المسئلة المستندة التي اعلمنا بها واهل
 الجدة فيها السدس ولا اكرتية ايضا لان الام محصية فلا يمكن لزيد جعل حصلا الفرض فاضطر الى حرمته فجعل
 الاخت في الاكرتية كما سبق تقريره وبما انه اذا كان مكانها اختان فلا حول ايضا فلا تزدان الام من
 الثلث الى السدس لمسئلة من ستة فلزوج ثلثه وللأم وللجد نصيبا واهل الاختين وحدها يتقسم عليها فزيد
 عددها في اصل المسئلة بثلثي عشر فتمسئلة بخلاف الاكرتية اذ لم يبق فيها للاخت شئ فزوجان يقال
 على الوجه الذي تقر به اتفاقا ولا اكرتية لان اصول زيد منها مستقيمة بالجناس مستقيمة هي مفاعلة من
 يصح النقل والتحليل والمراد بها انها ان ينقل نصيب بعض الورثة بموت قبل القسمة من شركته واليه
 الاشارة بقوله ولو صار بعض الانصبا ميراثا قبل القسمة فيقول النكاح ورثة الميت الثاني من عده
 من عده من ورثة الميت الاول لم يقع في القسمة تغير فانه يتقسم المال حصة وحده اذ لا فائدة في تكررها
 كما اذا ترك ميراثين ميراثا من ميراثا وحده فمات احد البنات ولا وارث لهما سوى تلك المرأة والاخر
 لا يرث فانه يتقسم جميع التركة بين الباقين الاكرت مثل خط الانشيع فتمت حصة كما كانت تقسم بين جميع
 وكان الميت الثاني لم يكن في السنين وان تم تغير في القسمة بين الباقين كما اذا ترك ابنا من ايراده وثلث
 من امرأة اخرى فماتت احدى البنات فخلعت مولد اخي الام لاب والاختين من الابوين

ان تصحح مسئلة

او كان ورثة الميت الثاني في غير ورثة الميت الاول كما في الصورة التي ذكرنا بقوله كنز وجع ومنت وام فمات
الزوج قبل القسمة من امرأة وابوين ثم ماتت الميت قبلها ايضا عن اثنين وبنات وصدة وبني ام
الزوجة التي ماتت اولاد ثم ماتت هذه الجدة عن زوج وابوين فقول الاصل في اي فمات ذكر من موروثة
بعض الانصبا غير انما قبل القسمة والمراد ما يتناول بين النوعين الاخيرين فقط ان تصحح مسئلة الميت
الاول بالبقوا على العاقبة وعطى سداد كل واحد من هذه التصحيح ثم تصحح مسئلة الميت الثاني بذلك
الاصح فيها ومنه يظهر ان في يده من التصحيح الاول وبين التصحيحات الثاني ثلاثة احوال وهي الاولى ان لا ينفق
والثانية ان يستقام سبب الماتلة ما في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فلا حاجة الى التصحيح
على قياس ما يجرى باب التصحيح من ان سهام كل فريق كانت متقسمة عليهم بلا سرفلا حاجة الى ضرب فان
التصحيح الاول بينهما بمنزلة من المسئلة هناك والتصحيح الثاني بينهما بمنزلة رؤوس المقسوم عليهم ثم ما في يده الميت
الثاني بمنزلة سهمهم من المسئلة ففي صورة الاستقامة تصحح مسئلتان من التصحيح الاول كما اذا مات الزوج
في المثال المذكور من امرأة وابوين على ما ذكر في الكتاب وذلك لان المسئلة الادوية لان صلبها ثلثا
خمس الاجزاء الربع والنصف والسادس فاذا اخذ الزوج منها ثلثة والنبت ستة والام اثنين بقي منها
واحد يجب دونه على الميت والام بقدر سهامها فاذا اردنا المسئلة اقل فخرج فرض من لا يراد عليه
صارت اربعة واذا اخذ الزوج منها واحد البقي ثلثة فلا يتقيم على الاربعة التي هي سهام النبت والام من بينها
مباينة فيضرب هذه اسهام التي هي بمنزلة الرؤوس في ذلك الاقل فحصل خمسة عشر فخرج منها اربعة والنبت ستة و
الام ثلثة ثم تلك الاربعة التي للزوج خمسة عشر ورثة المذكرين فلزوجة واحد منها ولا ثلثة باق في الصورة
ولا يثبتان فما سقام كان في الزوج من التصحيح الاول على التصحيح الثاني وصحبتا من التصحيح الاول ان لم يتقم
ما في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فانظر ان كان بينهما موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني في جميع التصحيحات
على قياس ما يجرى باب التصحيح من ان اذا انكسر سهام طائفة وهم عليهم كان من سهامهم زوجهم موافقة يضر في حق

عده وروسم في اصل المسئلة فكل واحد يضرب في الصحيح الثاني الذي هو مئة مئة الروس سباني في الصحيح الاول
 القائم بهما مقام اصل المسئلة فيحصل ما يدعى منه مسئلة ان كان اذا ماتت البنت ايضا في ذلك المثال خلقت
 كما ذكرنا بنين متباينين فان ما يدعى من الصحيح الاول ستة وخرج من مسئلتها ستة وبنينا مائة فكل واحد في ستة
 ثلث ستة وهو اثنان في ستة عشر فالبسمة وهو اثنان وثلثون يخرج من مسئلتين فمن كان سبها مئة ستة
 عشر اعني ورثة البنت الاول يخرج منها مائة في ورثة مسئلة البنت وهو اثنان فيكون ما حصل من
 كان سبها مئة ستة اعني ورثة البنت الثاني فيضرب سبها مئة في ورثة كان في البنت وهو ثلثة فما حصل
 نصيب وقد كان الام البنت الاول ثلثة من ستة عشر ضربها في اثنين تبلي مئة ستة فهي لها وكان الزوج منها اثني
 يضربها في اثنين يحصل ثمانية فهي له ونقصه على ورثة فلزوجة منها سبها في الابدية ولامه سبها في ثلث
 باقى ايضا وان ضربت نصيب كل من ورثة من ستة عشر في ذلك الوقت لم يختلف الحال وكان لكل
 واحد من اب الميئة سبها من مسئلتها وهي ستة فاذا ضربنا في الثلثة جبار ستة فهي له وكالبنتها من مسئلتها
 سبهم واحد فاذا ضربت في الثالث كان ثلثة فهي لها وكان لزوجها من مسئلتها ايضا واحد يضرب في ثلثة
 كان ثلثة فهي لها وقد كان لها باعتبار كونها اما من اب او لاسنة من اثنين وثلثين في يد الجدة ثم

وان كان بينهما اى من اب في هذه من الصحيح الاول وبين الصحيح الثاني في مائة فاضرب كل الصحيح الثاني في
 اصل الصحيح الاول على قياس ما ذكره في باب الصحيح على تقدير البيان من رؤس الطائفة وبين سبها مئة
 كما اذا ماتت في ذلك المثال الجدة التي هي ام المرأة المتوفاة او لارثت زوجها واخرين فان
 ما في يد الستة كما عرفت انفا وصحيح مسئلتها اربعة ومن الستة والاربعة مائة فاضرب في الاربعة في
 الصحيح السابق اعني اثنين وثلثين تبلي مائة وثمانية عشر فيخرج من مسئلتين فمن كان له نصيب
 من الاثنين والثلثين يضرب نصيبه في الاربعة التي هي مسئلة الجدة ومن كان نصيبه من
 الاربعة يضرب نصيبه مائة في جميع ما كان في يد الجدة وهي الستة فنقول قد كان لامرأة

من مات تالفا وهو زوج الميت الاول سبعمائة من الاثنين والثلاثين فاذا ضربتها في الاربعين ثمانية
 ثمانية فهي لها وكان لا يميزها اربعة يضربها في الاربعه تبلغ ستة عشر فهي او اكان لامر
 سبعمائة فاذا ضربتها في الاربعه صار ثمانية فهي وكان لكل واحد من ابني من مات تالفا وهي ثمانية
 الميت الاول ستة من العدة المذكور يضربها في الاربعه تبلغ اربعة عشر فهي لكل واحد منها
 وكان فيها ثلثة من ذلك العدة فاذا ضربتها في الاربعه تبلغ اثني عشر فهي لها وكان الزوج من
 رابعها وهي الحقة المذكورة من الاربعه التي هي مسئلتها سبعمائة فاذا ضربتها في التسعة التي كانت
 في يد يصير ثمانية عشر فهي له وكان لكل واحد من اخويها من مسئلتها سهم واحد يضرب في التسعة فيكون
 التسعة فهي لكل واحد منها فالبلغ الحاصل من كل واحد من الضربين على تقدير الموافقة والمساواة
 فخرج المسلمتين وما اندرج فيها واذا ردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ
 على قياس ما ذكر في معرفة انصاف الورثة من تصحيح سبعمائة ودية الميت الاول من التصحيح مسئلة يضرب
 في المضروب اعني في التصحيح الثاني على تقدير المبانيه او في وقفه على تقدير الموافقة فيكون
 الحاصل من ضرب سبعمائة كل وارث منهم في يد المضروب نصيبه من المبلغ المذكور كما اوردنا بانك فيما
 في مثال لتوافق والتباين في السبب ان التصحيح الثاني وقفه هنا بمنزلة المضروب في اصل المسئلة
 تمته وسبعمائة ودية الميت الثاني من تصحيح مسئلة يضرب في كل ما في يد على تقدير المبانيه او
 وقفه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سبعمائة كل واحد منهم فيما ذكر نصيبه من ذلك
 المبلغ كما ثبتت عليه فاما فضل سابقا وذلك ان حق ودية الميت الثاني انما هو فيما به فصار سبعمائة
 مضروبة فيه وان شئت من الورثة قبل القسمة او ما شئت من قبيلها فاجعل المبلغ المبلغ الذي
 صح منه المسئلة الاولى والثانية بمقام الصحيح المسئلة الاولى جعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام المسئلة
 الثانية في العمل كان الميت الاول والثاني صادرا هيا واحدا فيض الميت الثالث ميتا تالفا ثم اعلم في الرأى

والمثال الاول والثاني والثالث
 في المبانيه فالتصحيح سبعمائة

تصحيح واحد اصداروا كلهم متبايناً و هذا فيصير الميت الرابع متبايناً أيضاً و كذلك الحال اذ اصدار تصحيح اربعة
 من الموتى تصحيح واحد كما نوا من منزلة ميت واحد و اصدار الخامس متبايناً أيضاً و هكذا الى ما لا يتناهى ثم ان
 المصنف لما ذكر في صلب الباب المناسخة الاستقامة والموافقة والمباينة وضع مسئلة مشتملة على ورثة ثلثة
 و اعتبر في موثهم الترتيب و جعل موت الاول منهم مثلاً للاستقامة وموت الثاني مثلاً للموافقة وموت
 الثالث مثلاً للمباينة فان قلت قد اعتبر هذه الاحوال الثلث بين نصيب الثاني وبين تصحيح فكيف
 مثال الموافقة بين نصيب الميت الثالث وبين تصحيح ومثال المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين تصحيح
 قلت قد عرفت انه لما اصدار تصحيح الميت الاول والثاني تصحيح واحد اصدار المنزلة ميت واحد و اصدار
 الميت الثالث ثانياً وعلى هذا القياس حال الرابع والخامس وما بعد ما فلا حاجته الى ان يرد لكل
 من تلك الاحوال مثلاً على حدة يكون فيه الميت الثاني ثانياً حقيقة وقد استغنى برعاية الترتيب في
 موت تلك الورثة عن زياد مثال آخر للثالث والرابع فلان قبل تعدد المناسخة قد يكون يتوافق الوتر
 من الميت الاول عن ورثة اخرى كما ذكره وقد يكون يتوافق الوتر الثاني من الوارث الاول كما اذا ما اخرج في المثال
 المذكور عن امرأة وابوين على ذكرهم ماتت هذه المرأة عن ورثة كالاولاد والاخوات وغيرهما قبل القسمة فكيف
 الحال حينئذ قلنا على قياس ما ذكر في الكتاب في الفرق في العمل بين المناسخة المتعددة مرتبة وحيدة من الوارثين في
 متعددة فما ذكره اشبه وافصح بما قصده لا يتعالم كيف مر منه ايراد المثال قبل ان يذكر الاصل في المناسخة
 لانا نقول ذلك مثال لغيره بعض الانصاف اميرنا قبل القسمة فكذلك قد مر منه ايراد الاصل الذي يخرج به الاحكام المستخلقة
 المثال باجتماع الارحام فهو الاحرم هو الذي يمتنع ذى القرابة مطلقاً وفي الشريعة هو كل قريب ليس بنسب
 اى ذكر فرض مقدم في كتابنا من سنة رسول الله واجام الامم ولا يحسبه يحرم للمال عند الانفاق ثم نظائر ان يقال فوالج
 هو كذا اترك الواو وتوجهها بها للعطف على الجملة السابقة اى هذا باب ذى الارحام ذوى الدم فلا حاجته
 الى ان يفتى المصنف لما خرج من غايته الى نجا واحد فيها الفرض المتساوي الى الثاني لانا علم الدين لم يردى

و قد بين ان المناسخة اربعة في نصيب ابنتي

شروحا ابا وكان القاضي قد جعل فيها الورقة ثلثة اقسام فبدا بالبصا جيب الغرض ثم عطف عليه العصبية ثم
 عطف اذا ارجع فقال وذوي الرحم وبكل قريب لم يفرض له سهم قدر علمه يستحب له الكتاب لما وصل
 الى هذا الموضع فترك الكتاب الواو في الشرح ثم قصده الى الكلام بالباب ولا يذنب عليك ان هذا تحلف بما ذكره
 ليقتضيه وجود الواو بين كما في عبارة تلك الفقرة اي من فقد ان الثانية في اكثر انهم مبنيا وقد فقد الواو في البيا
 في كثير منها كما هو الاول كانت عاتمة الصحابة اي اكثرهم كعمرو بن عبد الله بن مسعود وابي عبيدة بن الجراح
 وصاحدين جبل وابي الدرداء وابن عباس في رواية مشهورة وغيرهم فموان المد عليهم جميعا يرون
 لذوي الارحام وتابعهم في ذلك من التابعين علقمة وابراهيم وشريح وآسن وابن
 سيرين وعطاء وعجابه وبقا قال ايضا بن ابي خنيفة وابو يوسف ومحمد بن عمرو من تابعهم رحمته المد
 عليهم وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما رواية شاذة لا يثبت لذوي الارحام
 ويوضع المال عند عدم صحاب الفريض والعصبية في بيت المال وتابعهما في ذلك من التابعين سعيد بن
 وسعيد بن جبير وقال اكثر الناس فيهما المدح النافون بانه لقاوكر في ايات المواريث نصيب
 ذوي الفروض والعصبية ولم يذكر ذوي الارحام شيئا ولو كان لهم حق لبنية وما كان ركنيا
 وبانه عليه السلام لما استخبر عن ميراث لعمته والخال قال اخبرني جبريل ان لاشي لهما ولنا قوله تعالى والاولاد
 قد عام لبعضهم او لبعض في كتاب الله امداد معناه كما لم يضمن اولي ميراث بعض فيما كتب الله وحكم به لان
 هذه الآية تمنح التوارث بالموالات كما كان في ابتداء قدوم عليه السلام المدينة فما كان من الموالات
 والمواخاة في ذلك الزمان صار من ذوي الارحام وبالقى عندنا من يثبت موالاته صارت مواخرا عن
 ميراث ذوي الارحام كما نهيت عليه فيما سلف وقد شرع الله تعالى لهم الميراث بلا فصل من ذوي رحم له فرض
 او لم يثبت ذوي رحم ليس شيء منها فيكون ثابتا لكل من هذه الآية فلا يستحب لبعضهم في ايات المواريث
 ولا ينفرد ذوي ان ولا يري سهم الى اهل بن حنيفة فقتلوا لم يكن له وارث الا اذا لم يترك في ذلك اية عادية

من العلم

الى عمر رضي الله عنه فاجابه بان النبي عليه السلام قال العذر رسول الله صلى الله عليه واله والخال وارث من ابيه وارثه لا
 يقال المقصود قبل ابدا الكلام النفي دون الاثبات فتقولهم بصير جلية له الصلحس جلية فكمارة قيل من كان
 عارته فلا دات له لا فانقوى صدر الكلام يا بني عن هذا المعنى بل نقول ما بينك وبينك من حفظ الاثبات واردة
 النفي يودي الى الخال الابن من فلان يجوز من جهة بشرية المكاشف عنها وايضا لما مات ثابت بن
 قال عليه السلام لعن ابن باهم بل تفرقون له سباقكم فقال انه كان خيا غريبا فلا عرف له الابن احم
 وهو ابو الباقية بن عبد الله بن جحش رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له والتوفيق بين ما ويناها موافقا للقرآن بين
 ما رويتموه مخالفا لان بعض الروايات على ما قبل نزول الآية الكريمة او يحل على ان العمرة والحالة لا يثبتان مع العصبية
 ولا اسم ذوى فرض يراد عليه فان ارد على ذوى الفروض مقدم على توريث ذوى الارحام وان كانوا ذوي
 ربع من لا يراد عليه كزوج الزوجة وذو الارحام صنف اربعة النصف الاول غنيته اي ينسب الى الميت
 وهم اولاد البنات وان سفلوا اذ كانوا اولاد انا واولاد بنات الابن كذلك النصف الثاني ينتج
 اليهم الميت وهم الاجداد والسقطون اي الفاسدون وان سفلوا كما باب الميت واب ابيه والجد واسا
 اي الفاسدون ان يكون كل ام اب للميت وام ام اب للميت النصف الثاني غنيته اي ابوي لميت وهم اولاد الاخوات
 وان سفلوا واسوا وكانت تلك اولاد ذكور اوانا واولاد ذكور الاخوات اب ام اولاد بنات الام وبنات الاخوات وان سفلوا
 سوا كانت الاخوة من الابوين او من جد هما وبموجب الاخوة لأم ان سفلوا وانما يطلق الاخوات والاخوة في الثلثين
 المسماة بقرن البنات والاسم اقساها كما ذكرنا وقيد الاخوة بهن بقوله لأم لان بنات الاخوات لأم اولاد بنات العصبية
 وكذا ذلك لم يثبت ان يختص في العباة بان يقول اولاد والاخوة كما قال اولادهم اولاد الاخوات والنصف الرابع غنيته
 الى جد الميت وبها الباب بالام او جديته وها ام الاب ام الام ثم على الإطلاق فانهم اخوات الميت فان كن
 اخوات لأم البنين او البنات فخير من الميت من قبل ابويه وان كن اخوات لأم من غير بنات فخير من قبل ابويه
 لانهم لم يثبتوا لأم من غيرهم فخير من الميت من قبل ابويه وان كن اخوات لأم من غيرهم لأم لانهم لم يثبتوا لأم من غيرهم

من العلم

فانما نوا من ابيها واماها او من ابيها فهم يثبتون الى الجد الميت من قبل امه وانما نوا يثبتون الى جدته
 من قبل امهم فقولوا المذكورون امثلة الاصناف الاربعة وكل من يرب الى الميت بهم يكون من ذك الاجام
 والمزمن يربى بهم ما يتناول من اشراف اليهم نقول وان علموا وان سفلوا في الاصل الثلاثة وتناول اول ولا
 نصف الرابع لكن لا يتناول من علوا من الاجام المذكورة والعجات والاخوال وانما لا يمتنع من الميت
 وخولتها مع انهم من ذوى الاجام وانما ورد من التعيينة تنبيه على ان ذك الاجام ليسوا من ذك
 فيما ذكره من الاصناف الاربعة ومن يربى بهم وان ادرج هؤلاء ومن يربى بهم من ذك الاجام وانما
 الرواية عن ابي حنيفة في تقديم بعض هذه الاصناف على بعض روى ابو سليمان عن محمد بن الحسن بن
 حنيفة عن ابن ابي حنيفة في تقديم بعض هذه الاصناف على الميت واقدمهم في الورثة عندهم نصف الثاني وهم الساطون من الاجداد والجدات
 وان علموا ثم نصف الاول وان سفلوا ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا اما علوا وسفلوا
 في ذلك عيسى ابن ابان عن محمد بن ابي حنيفة وروى ابو يوسف وحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابن
 سماعة عن محمد بن الحسن بن ابي حنيفة ان اقرب الاصناف واقدمهم في الميراث نصف الاول ثم الثاني
 ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصابات اذ يقدم منهم الابن ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم الاجام ثم
 الماخوذ للفتوى ويحكى عن ابي عبد الله الفراءى انه كان يوفق بين الروايتين ويقول رواه محمد بن
 ابي حنيفة ثم قوله الاول وما رواه ابو يوسف عنه قوله الاخير وجه الرواية الاولى ان الجد باب الامم
 سببا من اولاد البنت لان الانثى التي في درجة اخرى ام الام صابرة فرض دون الانثى التي في درجة
 ابن البنت وهي بنت البنت فانها ليست بصابرة فرض وايضا الجد ابو الام يساوى ولد البنت
 في الاتصال بالميت بوساطة واحدة ثم للجد زيادة قرب حكما حتى قالوا لا يقتصر بها الميت بنجالته
 ولد البنت فانه يقتصر به فيكون مقدما عليه والوجه في الرواية الماخوذة للفتوى ان ذوى الاجام
 يرتبون على سبيل التحصيل من وجه ان يترجم منهم الاقرب فالاقرب وحيث ايجز وانما الترتيب بالعمارة

من كل وجه وقد قدم في العصابات من كل وجه بنوا بنار لميت على الجذاب اب وسائر العصب
 وان كان هذا الجذاب لا يقتصر به وابن الابن يقتصر به فكذلك في ذوى الارحام تقدم اولاد الميت على
 الجذاب الام وعند سماعي عند ابى يوسف ومحمد المصنف الثالث وهم اولاد الاخوة وبنات الاخوة
 الام مقدم على الجذاب الام وان كان قياساً من بينهما في الجذاب الاب مقاسمة الاخوة والاخوات
 ما داميت القسمة خير اليه من ثلث جميع المال يقتضي ان لا تقدم المصنف الثالث على الجذاب الام واما
 ابو حنيفة رحمه الله فخرى في ذوى الارحام على قياس من يسهل في العصب حيث قدم بهما الجذاب الام والام
 هو في درجته الجذاب الاب على اولاد اب الميت فلا يرثون معه كما ان تقديمه في قوله الاخير والام
 الميت في ذوى الارحام على الجذاب الام جاز على من يسهل في العصب حيث كان هناك ابن الابن
 مقدماً على الجذاب الاب وذكر بعض الشافعيين انه وقع في بعض النسخ في بيانها هذه العبارة
 لان الاصل عند سماعي ان كل واحد منهم اولى من غيره وان سفل اولى من اسفل قال ولم يحصل منها
 معنى فهو من ملحقات بعض لطلبت القامرين من كلام الشيخ ولهذا لم يوجد في النسخ القديمة ولما
 فرغ من ترتيب الاصناف الاربعة شرع ان يبين كيفية توريث كل واحد منهم فقال **فصل في**
النصف الاول الذي هو اولاد البنات واولاد بنات الابن اوليهم بالميراث اقربهم الى الميت كانت
 البنت فانها اولى من بنت بنت الابن لان الاكوتى الى الميت بواسطة واحدة والثانية بواسطة
 وهذا قول اهل القرابة وهم ابو حنيفة وصاحبه وزفر وعيسى ابن ابان قالوا استحقاق ذوى الرحم
 باعتبار معنى العصبية ولهذا قدم في الاصناف الاربعة من قرب واستحقاق الوحد منهم جميع المال وفي العصبية الحقيقة
 يكون زيادة القربارة بقلعة الدرجة واهم بقوة السبب في تقييد البنت على البنت على الابوة فكذلك في معنى
 العصبية يثبت التقييم بقرب الدرجة كما يثبت بقوة السبب في العصبية المذكورة يكون المال كله للبنت والبنت واما
 التبريل وهم الذين ينزلون المدة من المدة في الاستحقاق كعلاقة الشجر مع مسروق وابى عبد الله القاسم بن سلام

والحسن بن زيار فيجبلون المال بينهما كانه ترك بقية بنت ابن فكيون المال بينهم بالاربابا على قول
 علي في الرواية اربعة لبنات للبنات وولدت بنت الابن لانه يرى الروي بنت الابن من لبنات الصليبية
 اسدا على قيا من قول ابن مسعود خمسة اسد لبنات للبنات وولدت بنت الابن لانه لا يرى الروي
 الابن مع الصليبية فيقولون على التنزيل بان الاحتقاق لا يمكن اثباته بالرأي ولا يضر بهذا المعنى
 السنة والاجماع ولا طريق سوى اقامته المدعى مقام المدعى فيثبت له الاحتقاق الذي كان ثابتا للمدعى به
 كل صل يتصل في فروه ويؤيده ان من كان منهم له حصصه فوض او حصصه بان اولي من جرح كذا لا بانتبار
 المدعى به ويؤيد على قولهم انه يلزم منه امر فاش وهو حرمان البنت لكونه على بقرتها او كما فرأه فيكون شخص محروما
 عن الميراث بمعنى في غيره فوجب ان يكون الاحتقاق باعتبار وصف فيه وجه القرابة ولما كان فيه معنى الحصص
 قدم الاقرب وذهب فوج بن ذراع وحش بن جبر من تبعها الى ان المال بينهما انصافا لان شصاها
 انما هو باعتبار الوصف العام الذي هو الرحم والاقرب والاجد متساويان فيه وهو لا يسمون اهل
 الرحم وان اتوا في الدرجة بان يدلوا كلهم الى الميت بدريتين او ثلثت وراثت مثلا فولد الوارث اولى
 من ولد ذوى الارحام كسب بنت الابن فانها اولى من ابن بنت البنات وذلك لان الاولى ولدت
 الابن وهي صاحبة فرضه انما في ولدت كسب بنت وهي ذات الرحم وسبب هذه الاولوية ان ولد الوارث
 اقرب حكما والشرع يكون بالقرب الحقيقي ان وجدوا لهما اقرب الحكمي وان اتوا من جهة هم اقرب لم يكن فيهم
 منهم ذلك الاستواء ولد وان كسب ابن بنت وابن بنت البنات وكانوا كلهم يدلون بوارث لها كسب
 بنت لبنات فخذ ابى يوسف ثم قوله الاخيرة حسن بن زيار يعبر ان الفروع استاوية الدرجة المذكورة
 ويقسم المال عليهم باعتبار حال ذكورتهم وانوثتهم سواء اتفقت جهة الأصول في الذكورة والانوثة كما في
 المثال الذي ذكرنا لاولهم المذكورين كلهم بوارثا واتفقت كما في المثال المذكور فلو تم في ذواتها فانما
 الفروع ذكورا فقط وانما اتفقت لساووا في القسمة ان كانوا مختلفين فلكذا كمثل خط الانثيين واليعتبر في القسمة

بنت

صفات اصولهم اصلا وهو رواية متقدمة عن ابي حنيفة رحم محمد بن يحيى اجماع الفروع ان اختلفت صفة
 الاصول في المذكورة والا نوثرة موافقا لها اى لابي يوسف في قوله الاخير الحسن بن زياد يعتبر الاصول
 ان اختلفت صفاتهم ويطبق الفروع ميراث الاصول مخالفا لها وهو القول الاول لابي يوسف رحم واهل
 الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى من انه ينفذ ما علم ان اختلفت في زيادى الاجسام مثاله اهل القراء
 والمذكورة شرح لمحمد بن الحسن بن زياد من اهل التنزيل كما اشرنا اليه في تفسيره فيقول قد سئل ابي يوسف
 محل نظر والدليل على القول الاخير لابي يوسف رحم ان استحقاق الفروع انما يكون للمعنى غير المعنى
 في غيرهم وذلك المعنى هو القرابة التي هي في ابدان الفروع وقد استحدثت جهة ايضا وهي الولادة
 فيتساوى الاستحقاق فيما بينهم وان اختلفت اوصفت في الاصول الا ترى ان صفة الكفر والرق وغير
 معتبرة في المدلى به بل انما يعتبر في المدلى فكذا صفة الذكورة والانوثة يعتبر فيهما فقط وسئل محمد
 بالفاق الصحابة على ان للعمة الثلثين في الخالة الثلث ولو كان الاعتبار لابدان الفروع لكان المال
 بينهما نصفين فظهر ان الاعتبار في القسمة هو المدلى به فان الاب في العمة والام في الخالة وايضا قد
 اتفقنا على انه اذا كان احدهما ولد واث كان اولى من الآخر فترجح باعتبار معنى في المدلى
 لما اذا ترك الميت ابن بنت وبن بنت عند اى عند ابي يوسف والحسن يكون المال بينهما
 للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان اى ابدان الفروع وصفاتهم فثلثا المال لابن البنت وثلثه لبنت
 البنت وعند محمد يكون المال بينهما كذلك صفة الاصول متفقة في الانوثة فيعتبر عنده ايضا ابدان الفروع ولو ترك
 الميت بنت ابن بنت وابن بنت عند اى عند ابي يوسف ثلثا المال لابن البنت وثلثه لبنت البنت
 الانثيين وثلث للأنثى كما في الصورة السابقة وعند محمد يكون المال بين الاصول المعنى في اهل التنزيل
 الذي هو اول ما وقع فيه الاختلاف بالذكورة والانوثة وهو بنت لبنت وابن لبنت انما هو ما كان
 ثلثا لبنت ابن لبنت لان ابنا ابنت ابها وثلثه لابن بنت ابنت فانه نصيب الامه

فانقل اليه فصار الارث سهمها في مذنبه على عكس ما كان عليه في مذنبها هو وان لا شيء من افراد
 صنف المذكور ولما كان قول محرم محتاجا الى زيادة تفصيل شار اليه بقوله وكذلك عند محرم اي
 وكما اعتبره حال الاصول في البطن الثاني على ما فحش كذلك يعتبره حال الاصول المتعددة
 اذا كان في اولاد البنات التساويات في الدرجة بطون مختلفة وح يقسم المال بين الورثة على اول
 بطن يختلف في الاصول المذكورة والاثوة للذكر مثل حظ الانثيين ثم يجعل الذكر من ذلك البطن طائفة
 على حدة والاناث ايضا طائفة اخرى على حدة بعد القسمة على الذكور والاناث فما اصاب الذكور من
 اول البطن وقع فيه الاختلاف بجميع فروعهم بحيث يثم ان لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من الاصول
 اختلاف في المذكورة والاثوة فيكون جميع ما توسط بينهما ذكورا فقط واناثا فقط وان كان فيما بينهما
 من الاصول اختلاف بجميع ما اصاب الذكور ويقسم على اعلی الخلاف الذي وقع في اولادهم ويجعل المذكور
 ايضا طائفة والاناث طائفة اخرى على قياس سابق وكذلك ما اصاب الاناث يعطى فروعهم
 ان لم يختلف الاصول التي بينهما وان تختلف بجميع ما اصابهن ويقسم على اعلی الخلاف الذي وقع في
 اولادهن وهكذا العمل على ان ينتهي بهذه الصورة ^{٤٠} _{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} ^{١٠٢٧} ^{١٠٢٨} ^{١٠٢٩} ^{١٠٣٠} ^{١٠٣١} ^{١٠٣٢} ^{١٠٣٣} ^{١٠٣٤} ^{١٠٣٥} ^{١٠٣٦} ^{١٠٣٧} ^{١٠٣٨} ^{١٠٣٩} ^{١٠٤٠}

هذه المسئلة مشتملة على اثني عشر شخصا من ذوى الارحام تسعة منها اناث وثلاث
 منها ذكورة كلهم في درجة واحدة وهي البطن السادسة وليس فيها ولد الوارث
 فبنو عبد بن يوسف ومن دافقه تصح من خمسة عشر لان كل ابن بمنزلة بنتين فصبي
 المجموع خمس عشرة بنتا بعد دروسهن تصحيح والمسئلة على رواية فكلوا
 من البنين الثلاثة سيمان واما عند محمد بن فاما تصح هذه المسئلة من اثنين وذلك
 لانا اذا قسمنا المال على البطن الاول اشتمل على قسم بنات وثلاثة بنين على قياس ما ذكرناه
 في الشروع على مذهب ابى يوسف مع اصحاب البنين ستة اسم والبنات تسعة فاذا جعلنا المذكور الثلثة
 طائفة وجعلنا اصحابهم على الستة ونظرنا الى ما هو سفل من البطن الاول فلم نجد في البطن الثاني
 اخلا قابل وجدا في البطن الثالث بازا البنين الثلثة ابنا وبنتين فقسمنا الستة عليهم المذكور مثل خط الانثيين
 فاصابا بالانثيين الثلثة ثم دفعنا نصيب البن الى اخوه وعدلان البطنون المتوسطة بينهم
 في الاوقية وجعلنا البنين طائفة على حدة ونظرنا الى ما هو سفل من الثالث فلم نجد في البطن الرابع
 اخلا قابل وجدا في الخامس بازاها ابنا وبنتا فقسمنا الثلثة عليهم المذكور مثل خط الانثيين فاصاب
 الابن اثنان والبنات واحدة ثم دفعنا نصيب كل منها الى فرع في البطن بها ستة وكذا كتب اذا
 جعلنا البنات الستة طائفة وجعلنا اصحابهن وهو تسعة ونظرنا الى ما هو سفل من البطن الاول
 لم نجد خيلا فاف في البطن الثاني بل في الثالث حيث وجدنا فيه بازا نهين ستة بنات
 وثلاثة بنين فاذا تران كل ابن بمنزلة بنتين كان المجموع كاشتي عشرة بنتا فلا يستقيم عليهم التسعة
 التي كانت نصيب البنات لكن من التسعة ومن عدروسهن اشحن الاشني عشرة موافقة بالثلث
 عشر فوافق عدروس وهو اربعة في اصل المسئلة وخمسة عشر فصارت ستين ومنها تصح المسئلة واذا
 خطا اربعة البنين في البطن الاول ستة من اصل المسئلة ففرض بها في المصروب الذي هو

اربعة ثلثين اربعة عشر من ثلثينها على ما في البطن الثالث من اربعة ثلثين الثلثة فيضطر الابن الى
 عشرة والبنتين اليها اثنى عشر ثم دفعنا نصيب الابن الى اخر فروعهم من البطن السادس لعدم الاختلاف
 ونصيب البنين على الابن والبنت الذين باراها في البطن الخامس للذكر مثل خط الاثنين فاصاب
 الابن ثمانية والبنت اربعة فبعض نصيب كل منهما الى فروعهم في البطن السادس وكان لطايفة البنات
 في البطن الاول تسعة من اصل المسئلة فنظر بها في ذلك المصروب اعني الاربعة فحصل ستة وثلثون فافترقا
 الى ما هو سفلى من البطن الاول وجهنا اختلافنا في البطن الثالث او كان فيه بارا البنات الخمسة ست بنات وثلثة
 بنين فقسما نصيبهن اثنى عشرة وثلثين للذكر مثل خط الاثنين فاصاب البنين ثمانية عشر والبنات ايضا
 ثمانية عشر جعلنا الذكر طائفة والامهات طائفة واما نظرا الى ما هو سفلى من البنات وجدا في الرابع
 بارا طائفة البنين ابنا وبنين فقسما عليهم اصاب البنين الثلثة للذكر مثل خط الاثنين فاصاب البار
 ستة والبنتين تسعة ثم دفعنا نصيب الابن الى اخر فروعهم لعدم الاختلاف ولم نجد بارا للبنين في
 الحاصل خلافا لما في السادس ان كان فيه بارا ابنا ابن وبنين فقسما عليهما نصيب البنين اثنى عشرة
 للذكر مثل خط الاثنين فاصاب الابن ستة والبنت ثلثة وكذلك وجدنا في الرابع بارا طائفة البنات
 البنت ثلث بنات وثلثة بنين فقسما عليهم اثنى عشر للذكر مثل خط الاثنين فاقطينا البنين بمائة
 عشرة والبنات ستة ثم جعلنا طائفتين واما نظرا الى ما هو سفلى من الرابع وجهنا في البطن الخامس بارا
 البنين الثلثة ابنا وبنين فقسما نصيبهم الذي هو اثنى عشر للذكر مثل خط الاثنين فاصاب الابن ستة والبنتين
 ستة فدفعنا نصيب الابن الى فروعهم في السادس قد وقع فيه بارا للبنين ابن وبنين فقسما نصيبهما عليهما
 فاصاب الابن اربعة والبنت اثنان وجهنا في الخامس بارا البنات ثلث في البطن الرابع ابنا وبنين
 فقسما نصيبهم اثنى عشر عليهم فاصاب الابن ثلثة والبنين ثلثة فدفعنا نصيب الابن الى فروعهم في السادس
 فيه بارا للبنين ابنا وبنين فقسما الثلثة بينهما فاصاب الابن اثنان والبنت واحد فافترقا ابنا وبنين

بطن

اعني في البطن الثالث ايضا فاذ ذلك لان البنت التي هي الثالثة اذا اعتبر فيها عدد ذريتها
 صارت كبنين في سوي الاين الذي في الثالث فيعطي كل واحد منهما نصف ثلثة الاسباع وهو
 سبع ونصف سبع فوج يكونه نصفه اى نصف المقسوم الذي هو ثلثة الاسباع لبنت ابن بنت
 البنت الذي نصيب منها وهو الاين الذي كان في البطن الثالث والنصف الاخر الذي بنت بنت البنت
 نصيبها وهي البنت التي سادت الاين في البطن الثالث وتصح هذه المسئلة من ثمانية وعشرين
 وذلك لان اصل المسئلة في التقيم على اعلی الخلفات الذي هو البطن الثاني من سبعة
 كما عرفت فاذا نظرنا الى البطن الثالث وجدنا فيه بارز البنين اللتين في البطن الثاني ابنا وبنات
 فلما اخذنا في البنت عدد ذريتها صارت كبنين وحيث ان القسم عليهما اى على الاين في
 نصيب البنين اللتين في الثاني ايضا فالكل لا ينصف صحیح الثلثة الاسباع فنضربها بخرج
 النصف في اصل المسئلة صار اربعة عشر واعطينا منها مئتي بنت ابن البنت ثمانية هي نصيبها
 واعطينا بنت ابن البنت ثلثة نصيب واعطينا ابن بنت بنت البنت ثلثة نصيبا معا لكن الثلثة لا قسم
 عليهما فنضربا عدد ذريتهما في الاربعة عشر صار السبع ثمانية وعشرين منها نصف المسئلة فاذا نظرنا
 الثمانية التي هي نصيب بنت ابن البنت اثنتين فيصير ستة عشر فهي لها ونصف البنت التي هي نصيب
 ابن بنت البنت في البصر الذي هو ثمان فيحصل ستة فهي لها ونصف نصيب بنت بنت البنت في ذلك المقام
 فيصير ستة فيعطي كل واحد منهما ثلثة وقول محمد بن اسهر الرويتين عن ابي جعفر ثم في جميع حكم وهو قول ابي يوسف
 الاول ثم جزم من هذا الكلام يعلم ما اشترط اليه ابا من ان قول ابي يوسف مروى عن ابي حنيفة ايضا كقول
 رواية شاذة ليست في قوة الشبهة مثل الرواية الاخرى وذكر بعضهم ان مشايخ بخارية
 اخذوا القول ابي يوسف في مسائل ذوى الارحام والحجج لانه لا يسير على المفتي فصل في الفصل
 في نصيب النصف الاول على انهم لا يميزون بين البنات في التوريث في ذوى الارحام غير انهم يميزون

في ذوى الارحام لا يميزون

في هذه البطون طائفة والاناث طائفة ودفعا نصيب بن ابي العيسى العنيني في البطون الثالثة
الساكنين وخمسة منها سهران وانوا دفعا نصيب طائفة الاناث الى من بازائهن في البطون اثنان
ثم قسم عليهم العنيني ثلثة سهران بازائهن ابن وبناتان فبالجرح كما رسم بنات وبين الثلثة والاربع
مباينة فضر بنا الاربع التي هي عدو الروم في اصل المسئلة وهو حجة صائغانية وخمسين منها نصيب سائلة
اذ كان لابن البنت في البطون الثاني اربعة فاذا اضربنا في المضروب الذي هو اربعة البنتان خمسة
عشر فاعطينا كل واحد من بنته ثمانية وكان للعنيني في البطون الثاني ثلثة فاذا اضربنا في ذلك المضروب
حصل اثنا عشر فضا الى ابن بنت البنت ستة والى بنتي بنت البنت ستة فكل واحد منها ثلثة فصار
نصيب كل بنت في البطون الاخير اربعة عشر ثمانية من جهة ابيها وثلثة من جهة امها ففضل في اصفى النسا
من ذوى الاجام وهم الساقطون من الاجداد والجدات اولى بهم بالميراث اقربهم ابي ايت من
جهة كان اسما كان الاقرب من جهة الاب من جهة الام وقد مر وجه اولوية الاقرب في تصنيف
الاولى فالام اولى من اب ام الام وكذا اب ام الاب او من اب ام الاب ام الام اولى من اب
ام الام وتسلك في ذلك حال الجدات وخمسة الاستوار درجة الاقرب فمن كان يد الى الميت بوارث فهو
اولى من لا يد الى الميت بوارث بخلاف سهل الفرق بين ابني فضل الخفاف وعلى ابن عيسى البصري ففضلهم كقول
ابن الام اولى من اب اب الام لانها ماتت وابي في الدرجة لكن لا اولى بيدى بوارث هو اجد الصيغة
ام الام واثنا في يدى بوارث وهو جده فاسد اعنى اب الام الذي لا يرث مع ام الام فكانت ام الام
اقوى قابوفا اولى ولا تفصيل له اعنى من يد بوارث على من لا يد بخلاف ابى سليمان الجرجاني وابي على التبري ففى هذه
الصور المذكورة يقيم المال عندنا اننا ثلثناه لاب اب الام وثلثة لاب ام الام وعلى ذلك بان الميراث في الاجاد
والجدات الفاسدة بالاولاد بوارث كقولهم الجمل المبتوع وهو المجد او الجدة تابعا لتابعه وهو خلاف المعقول
وليس مثل ذلك في الاولاد فافترقا وان استوت منازلهم اتمى حياتهم في الحرب بعد وليس منهم من اتوا في الحرب

من يوارث كتاب اليم الام الاب اليم الام الاب او كان لهم يدلون بوارث كتاب ام اب اب الاب
 و اب ام ام ام الاب فان تفتت عتقة من يدلون بهم في الزكوة والا نوتة كما في ذكرها من مثال
 عدم الماد لا يوارث فان لمجد والجد في ذلك المثال متحذان فمن يدليان به فلا يصور هناك
 اختلاف في عتقة المديريه والحق ايضا قرأ بهم بان يكونوا عليهم من جانب اب الميت او من
 جانب امه كما في ذلك المثال فان عتقة م على ابا بهم اسي يجب ان يقسم المال عند اجتماعهم
 اشرع لغيره باعتبار صفات ابا والى الفروع للذكر مثل حظ الانثيين فيجعل المال في ذلك المثال اثلاثا
 ثلثه لاب اب ام الاب ثلثه لام اب ام الاب ان خلت بهم احوال الدرجه عتقة من يدلون بهم
 واتحدت قرابتهم في الزكوة والا نوتة كما في المثال الذي ذكرناه لادلا وكل يوارث يقسم المال
 على اول طين خلت كما في نصف الاول في تقسيمهم على ان للذكر ضعف نصيب انثى ثم يجعل المذكور
 طائفة والاشي طائفة على قياس ما قرر في نصف الاول وان خلت قرابتهم مع استواء درجاتهم
 كما اذا تركهم اب ام اب الاب وام اب اب الام فالثلثان لقرابة الاب وهو نصيب الاب
 والثلث لقرابة الام وهو نصيب الام وذلك لان الذين يدلون بالاب يقومون مقامه والذين
 بالام يقومون مقامها فيجعل المال اثلاثا خانه ترك ابوين ثم ما اصاب كل فريق نصيبهم كما لو اتحد
 قرابتهم في تقسيم الثلثان على ذوي قرابة الاب والثلث على ذوي قرابة الام على قياس ما عرفت في اتحاد
 القرابة والنسابة ان يقال بان يكون هناك استواء الدرجه او لا وعلى الثاني الا اقرب او على الاول
 اما ان تجد القرابة او خلت فان خلت يقسم المال اثلاثا كما ذكرنا وان تحدت فان تفتت عتقة الاصول قال مير علي ابا
 الفروع ان لم يمتق يقسم المال على خلاف كما في نصف الاول فمال حصل من نصف الثلث او لا والادوات وبنات الفروع
 مطلقا ومنه الادوة لام كل فرع في النصف الاول فمال ولد البنات وولد البنات وبنات الفروع او لا ومنه الادوات
 الى الميت فبنت الماتت او من ابن بنت الام لانها اقرب وان توفى ودرجه القرب فوالده الماتت او من

باب في الميراث

ولد ذوالارحام كنبت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما لآب ام اولاد اب واحد من آلاب
 وام والاخر لآل اب كل كنبت ابن اخ لآلها ولد العصبية الذي هو ابن الاخ ثم ان المصنف قال
 بنتا فولد العصبية وقال المصنف الاول فولد الميراث واراد بولد الميراث هناك لآل صاحب
 الفرض فقط اذ لا يتصور في المصنف الاول ذورحم هو ولد العصبية وهو في درجة ولد ذمي الرحم
 وذلك لان ذمي الرحم في البطن الثاني من اولاد البنات وولد العصبية في البطن الثاني من اولاد
 البنين اما عصبية كابن او صاحب فرض كنبت ابن الابن فذكر ولد الميراث مكانه لآل صاحب
 اختصاصا في العبارة واختار في المصنف الثالث ولد العصبية لانه لا يتصور فيه ولد صاحب
 الفرض في درجة ولد ذمي الرحم وذلك لان صاحب الفرض في البطن الاول من اولاد
 الاخوات فقط وولد ذمي الرحم انما هو في البطن الثاني وما بعد فلا يتساويان في الدرجة بخلاف
 ولد العصبية فانه قد يكون في درجة ولد ذمي الرحم كنبت ابن الاخ مع ابن بنت الاخت ولو كان
 ابي بنت ابن الاخ وابن بنت الاخت لآل كان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين عند ابي يوسف
 باعتبار الابدان فان الاصل في الميراث تفضيل الذكر على الانثى وانما ترك هذا الاصل في الاخوة
 والاخوات لآل بالنظر على خلاف القياس اعني قوله تعالى فيهم شره كما في الثلث وما
 كان مخصوصا عن القياس لا يلحق به بالنسبة في معناه من جميع الموجود وليس اولادهم ولا في معناه
 من كل وجه اذ لا يرثون بالفرضية شيئا فيخرجون فيهم ذلك الاصل وايضا تورث ذوي الارحام
 لمعنى العصبية فينقص فيه الذكر على الانثى كما في حقيقة العصبية وعند محمد رحم المال بينهما انصافا
 الاصول وهو ظاهر الرواية عن يحيى في دفع الوجه فيه ان يستحقها الميراث لقراءة الآدم بالقبول
 بهذه لقراءة التفضيل للذكر على الانثى اصلا اذ انما تفضيل الاعلى لآل ام لآل ام صاحب فرض بخلاف آب لآل ام
 بينهما اقل من التساوي وعبارا بالمدي وان في القرطين فيهم ولد عصبية كنبت ابن الاخ وابن بنت
 ابيهم

والاخر لآل اب كل كنبت ابن اخ لآلها ولد العصبية الذي هو ابن الاخ ثم ان المصنف قال بنتا فولد العصبية وقال المصنف الاول فولد الميراث واراد بولد الميراث هناك لآل صاحب الفرض فقط اذ لا يتصور في المصنف الاول ذورحم هو ولد العصبية وهو في درجة ولد ذمي الرحم وذلك لان ذمي الرحم في البطن الثاني من اولاد البنات وولد العصبية في البطن الثاني من اولاد البنين اما عصبية كابن او صاحب فرض كنبت ابن الابن فذكر ولد الميراث مكانه لآل صاحب اختصاصا في العبارة واختار في المصنف الثالث ولد العصبية لانه لا يتصور فيه ولد صاحب الفرض في درجة ولد ذمي الرحم وذلك لان صاحب الفرض في البطن الاول من اولاد الاخوات فقط وولد ذمي الرحم انما هو في البطن الثاني وما بعد فلا يتساويان في الدرجة بخلاف ولد العصبية فانه قد يكون في درجة ولد ذمي الرحم كنبت ابن الاخ مع ابن بنت الاخت ولو كان ابي بنت ابن الاخ وابن بنت الاخت لآل كان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين عند ابي يوسف باعتبار الابدان فان الاصل في الميراث تفضيل الذكر على الانثى وانما ترك هذا الاصل في الاخوة والاخوات لآل بالنظر على خلاف القياس اعني قوله تعالى فيهم شره كما في الثلث وما كان مخصوصا عن القياس لا يلحق به بالنسبة في معناه من جميع الموجود وليس اولادهم ولا في معناه من كل وجه اذ لا يرثون بالفرضية شيئا فيخرجون فيهم ذلك الاصل وايضا تورث ذوي الارحام لمعنى العصبية فينقص فيه الذكر على الانثى كما في حقيقة العصبية وعند محمد رحم المال بينهما انصافا الاصول وهو ظاهر الرواية عن يحيى في دفع الوجه فيه ان يستحقها الميراث لقراءة الآدم بالقبول بهذه لقراءة التفضيل للذكر على الانثى اصلا اذ انما تفضيل الاعلى لآل ام لآل ام صاحب فرض بخلاف آب لآل ام بينهما اقل من التساوي وعبارا بالمدي وان في القرطين فيهم ولد عصبية كنبت ابن الاخ وابن بنت ابيهم

فابويوسف سارح يعقبة الاقوي في القرابة فعند من كان اصله اخالاب وام اولى من
 كان اصله اخالاب فقط او لام فقط فثبت بنت اخت لام اولى عنده من بنت
 بنت اخ لاب ومن كان اصله اخالاب اولى من كان اصله اخالام كما سيرد عليك تفصيله
 ومحمد بن يعقبة المال على الاخوة والاخوات مع اعتبار اعداد الفروع والجهات في الاصول
 وهو المشاهير من قول ابي حنيفة رحمه الله عليه فما اصاب كل فريق من تلك الاصول يعقبة من
 كما في الصنف الاول على ما تقر بهناك ثم انه اورده مثالا واشار الى قول الامامين فيه فقال
 كما اذا ترك الميت ثلث بنات اخوة متفرقين اى بعضهم لالب وام وبعضهم لالب فقط وبعضهم
 لام فقط وكذا اذا ترك ثلثة من بنين وثلث بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة

ابو قوب وام	اخت لالب وام	اخت لاب وام	اخت لاب	اخت لاب	اخت لام	اخت لام
بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت

عند ابي يوسف سارح يعقبة المال بين فروع بنى الاعيان ثم بين فروع بنى العلات ثم بين فروع
 بنى الاخيات للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا باعتبار الابدان اى ابدان الفروع وصفاتها
 يعنى انه تقدم عند فروع بنى الاعيان على غيرهم لانهم اقوي في القرابة فيجعل المال ارباعا
 فيعطى ابن الاخت لاب وام اربعين وبنت الاخ لاب وام ربعا وبنت الاخت
 لالب وام ربعا آخر فان لم يوجد فروع بنى الاعيان يعقبة المال على فروع بنى العلات يعقبة
 ابدانهم لان اقربة لاب اقوي من قرابة الام فيجعل المال بينهم ايضا ارباعا ربعان لابن الاخت
 لاب ربعا آخر لبنت الاخت لاب فان لم يوجد فروع بنى العلات يعقبة المال على فروع
 بنى الاخيات ارباعا ايضا باعتبار الابدان فيصير المسئلة على راية من اربعة وعنده محمد بن
 يعقبة ثلث المال بين فروع بنى الاخيات على السوية اثمانا لاستدراكهم جميع

في القسمه فاذا اعتبر عدد الفروع في الاخوت لايم صارت كانهما اختان لام فتأخذ بنى ثلثي المال وتأخذ
 الاخ لام ثلثه ثم يترك ثلثها الى ذواتها وآلياتها ومثلها المال بين فروج بنى الامحيان ايضا فاما اعتبار
 عدد الفروع في الحصول فيصير بنو الامحيان للاخت الاب وامهم كاختين من الابوين فيساو
 اخوان في نصيب وحق كيان فلهذا اسي نصفه الآليات ومثلها ثلثها بنت الاخ نصفها بنو الامحيان
 الاخر من ذلك ما في بين ولد محمى للاخت لابن ام ولد لكر مثل خلتها الاثنتين باعتبار الاباء ان كان
 الفروع لهم الاختلاف في حصول بين النوعين ولا شئ في الفروع بنو الامحيان لا ينضم بهم بنو الاثنتين
 كما سبق وقصر هذه المسئلة عند محمد بن شمس لان اصل المسئلة من ثلثة وانما منها بنو الاثنتين
 ولا يسميهم ببنو الامحيان لاني من بنو بنت الاخ لا بن ام ولد لابن الاخت منها بنت الاخت
 منها وبما كانت بنات لان الابن كبتين ولا يستقيم الدود على ثلثه كنه بنى بنى الاثنتين
 بنى الامحيان مماثلة فضرنا احد بنى ثلثين في اصل المسئلة ومثلثة ايضا فصارت ثلثة فخص منها
 المسئلة مكان بنى الاثنيات من اصل المسئلة واحدا ضرنا في الثلثة فكان ثلثة فكل واحد منهن
 واحد وكان بنى الامحيان من اصلها اثنان ضرنا بها في الثلثة فيترك كل سنة دفعا منها ثلثة الى
 الاخ واثنتين الى بنت الاخ واثنتين الى ابن الاخت وواحدة الى بنت الاخت ولو ترك الحق البنت
 ثلث بنات بنى اخوة متفرقين بهذه الصورة

	م	
<p>الاخ لام ابن بنت</p>	<p>الاخ لاب ابن بنت</p>	<p>الاخ لاب وام ابن بنت</p>

المال كله لبنت ابن الاخ لاب وام بالاتفاف لابها ولد العصبية الذي هو ابن الاخ لاب وام فكل
 منهم على بنت ابن الاخ لام ولها ايضا قوة القرابة من جانب الاب والام فيكون مقدرته على
 بنت ابن الاخ الاب قد زاد بعض شاربين منها مسألة لاعتبار الجهات وعدد الفروع في الاصول فقال في
 ترك ابن بنت اخ لاب بنتي ابن اخت لاب بها ايضا بنت بنت اخت لاب وام وترك ايضا بنت ابن بنت لام
 بهذه الصورة

اخ لاب	اخنت لاب	اخنت لاب وام	اخنت لام
بنت	ابن	بنت	ابن
ابن	بنتي		بنت

عنه الى يوسف رح المال كله لبنتي بنت الاخت وام لقوة القرابة وعند محمد رح ليقسم المال على الاصول
 التي هي الاخوة والاناوات ويعتبر فيهم الجهات وعدد الفروع فما اصاب كل فريق منهم على فردهم
 فواصل المسئلة عنده من ستة لوجود المسكن فيها وهذا منها وكذا سبها للاخت لام واربعه وهي
 ثلثا ما للاخت لاب وام لاننا نعبر فيها عدد بنتي بنتها فهي كاختين لاب وام فلها الثلثان والباقي منها وهو
 واحد للاخ والاخت لاب لا يشارك مثل خط الانثيين بطريق العصبية واذا اعتبرنا عدد بنتي ابن الاخنت
 لاب فيها كانت كاختين لاب فالوحيد الباقي يكون بينها وبين الاخ لاب نصفين فاذا اضربنا مخرج
 النصف وهو اثنان في اصل المسئلة وهو ستة صار الحاصل ستة عشر كان للاخت لاب وام من اصل المسئلة
 اربعة وقد ضربنا ما في المنسوب اخني الاثنين بلغم ثمانية اعطينا ما بنتي بنتها وكان الاخت لام من اصل المسئلة
 واحد ضربنا ما في ذلك المنسوب وبضار اثنتين فاعطينا ما بنت ابها وكان للام والاخت لاب من
 اصلها واحد ايضا فغضناه في ذلك المنسوب وبضار اثنتين فغضنا ما بين الاخ والاخت

لا ايضا فالما عرفت بكل واحد منها واحد فدفنا الضيف الاخ لآب جد الى ابن بنته ودفنا
نصيب الاخت لآب هو ايضا واحد الى بنتي ابها فلا يستقيم عليهما فاذا ضربنا عدد دهما في ضل
المسئلة وهي اثني عشر فخرنا بها في المضروب الذي هو اثنتان مضار ستة عشر فهي لها
وكان لبنت ابن الاخت لام اثنتان منها ضربنا بها في ذلك المضروب صار اربعة فدفنا
اليها وكان لابن بنت الاخ لآب واحد منها ضربناه في ذلك المضروب فصار اثنين فيها له
وكان لبنتي ابن الاخت لآب واحد منها ضربناه في الاثنين فلم يتغير فدفنا بها اليها فصار نصيب
البنتين من المجهتين ثمانية عشر فكل واحد منها تسعة ففضل في الصنف الرابع الذي ينبغي
الى جد الميت اوجديته وهم العات على الاطلاق والاعمام والاعمال والحالات مطلقا
الحكم فيهم انه اذا انفرد واحد منهم استحق المال كله لعدم المزاحم فاذا ترك عمته واحدا او
واحد للمل وخالا واحدا او خالة واحدة كان المال كله لذلك الواحد المنفرد عن برزاحه
فان قيل بهذا الحكم اعني استحقاق الواحد لكل عند الانفراد عن المزاحم مشترك بين الاصناف
الاربعة فلو وجه تخصيص ذكره بهذا الصنف قلنا لعله نظر الى ان بيانه في العد الاصناف الاربعة
ليقتدج بيانه في سائر بافضلك طريقة الاختصار وانما يذكر الاقربته في اقربته في
بذ الصنف لانهم كلهم في درجة واحدة فلا يتصور فيهم اقربته بنحلات اولادهم كما سيجي واذا
اجتمعوا وكان خير قرايبهم محمدا بان يكون الكل من جانب واحد كالكواكبات والاعمام فانهم من جانب لآب والاخوال
والخالات فانهم من جانب
في القرابة اولى بالاجماع اعني ان من كان لآب اولى بالميراث
من كان لآب ومن كان لآب اولى من كان لام وذلك ان القرابت من الجانبين اقوى من ظهورها وكذا
اقربته الاقربى من قرابة الام ذكورا كانوا او انما يعني لافرق بين ان يكون الاقوى ذكر او انثى
فبذ لآب ام اولى من عمة لآب من عمة لام فانها اقوى قرابة فخرنا المال كله عمة لآب من عمة لام

اذا كان لبنتي بنت الاخت نصف الوارث
فما بينه وبين ابنتي بنت الاخت نصف الوارث
فما بينه وبين ابنتي بنت الاخت نصف الوارث

الاصناف الاقوى منهم

وكذا الحال او الحالة او الام اولى بالمرتبة من حال او حالة لاب ومن حال او حالة لام والحال
او الحالة لاب ولي منها اذا كانت الام وان كان نواذكورا وانما اسي على تقدير استحاد حيز القرابة ان
اختلط في النصف الرابع المذكور والامات واستوت ايضا قرابتهم في القوة بان يكونوا كلهم
وام لاب او لام فلهذا كرمثل خط الاثنين كرم وعمة كلاهما لام او حال وخالة كلاهما لاب ام
او كلاهما لاب كلاهما لام وذلك لان العم والعمة متحدان في الاصل الذي هو الاب لكلاهما اصل الحال
والحالة واحد وهو الام ومنى اتفق الاصل فالعبرة في القسمة بالابان عند ما جميعا وان كان حيز
قرابتهم مختلفا بان يكون قرابتهم بعضهم من جانب الاب قرابة بعض اخر من جانب الام فلا اعتبار لقوة
القرابة فيما بين المختلفين في حيزه فلا يكون من هو اقوى قرابة الكونه من جانب الاب الى من قرابته من
الام كعمة لاب ام او خالة الام او خال لاب ام عمة لام فالثلاثان لقرابة الاب هو نصيب الاب والثلاث
لقرابة الام وهو نصيب الام فاذا ترك عمة لاب ام وعمة لام عمة لاب ترك ايضا مع حاله لام خالة
لاب خالة لام فثالث المال لقرابة لاب كعمت لاب ام وثلاثة لقرابة الام كالحالات لاب كلهم ما صاحب
فريق من قرابتي الاب الام لقسيم بينهم كالحواشي حيز قرابتهم فالعمة لاب ام في المثال المذكور تحجز الثلثين
لان قرابتهما اقوى وكذا الحالة لاب ام يحجز الثلث لذلك في القعدات العامة لاب ام فيه الثلثان
بينهم بالسوية وكذا الحال في تعدد الحالات لاب ام قسم الثلث بينهما على السوية فان قيل الحكم بان الثلثين لقرابة
الاب في قوله فلا اعتبار لقوة القرابة قلنا الاسنافة اذا المراد باعتبار القرابة هو ان يأخذ الاقوى جميع
المال كامر **فصل** في اولادهم اسي اولاد النصف الرابع قدم ان النصف الاول ولاولادها
واولاد بنات الابن فهذه العبارة باطلا قوما قد تحمل على الاولاد والنسوة الى البنات وبنات الاب
بلا واسطة وبواسطة ايضا فان اراد التبريم بذلك يد قولنا وان سقطوا والحكم في الكل اعني فيمن
على او سقط واحد لا تفر وان النصف الثاني وهم يسقطون من الاجداد والحيدات وان

والحالة او الام

علموا والحكم في الكل واحد كما عرفت والعبارة مطلقة وليس في هذا النصف اعتبار الاول والاولى لصنف
 الثالث اولاد البنات وبنات الاخوة وبنات الاخوات لام وهذه العبارة كما لا دلي يتناول من
 يكون بواسطة وبلا واسطة والحكم ايضا واحد اما الصنف الرابع ونعم العات والاعمام لانه لا يتم الا في الاول
 والخالات فليس يتناول العبارة عليهم ولا بهم فذلك احتيج الى تخصيص في الاول بهم بالذكور بيان حكم الحكم
 فيهم كالحكم في الصنف الاول من هذا لسان اوليهم بالميراث اقربهم الى الميت من جهة كان اسوار
 كان الاقرب من جهة الابعد ومن غير جهة فبنت العمة وابنها اولي من بنت بنت العمة وابن بنتها وبنت
 ابنها لانها اقرب الى الميت في الرحم من هؤلاء مع تحاد جهة وبنت الخالة وابنها اولي من بنت بنت
 الخالت وابن بنتها لما ذكرناه وكذلك اولاد العمة اولي من اولاد الخالة وبالعكس لوجود القرابة
 مع اختلاف الجهة وان استوفى في القرب الى الميت وكان خبر قرابتهم متحد ابان يكون قرابة الكل من جانب
 اب الميت او من جانب امه فمن كان له قوة قرابة فهو اولي بالاجتماع ممن ليس له قوة القرابة فاذا ترك
 ثلثت اولاد العات متفرقات كان المال كله لولد عمه لا لبام فان فقد كان كله لولد عمه لا لبان فان
 فقد كان كله لولد عمه لام وكذا الحكم في اولاد اخوات متفرقين او خالات متفرقات وذلك ان النساء
 في درجة الاتصال بالميت حاصل ولا شك ان ذوات القرابتين اقوى سببا وعند الاتحاد سبب يجعل الاقرب
 سببا في معنى الاقرب درجة فيكون اذ كان اولاد من هؤلاء بقرابة الاب قد سلف ان يستحق حصص
 العصبة تقدم قرابة الاب على قرابة الام وعلم ان هذا الاجتماع ليس مطلقا بل هو مقيد بما اذا لم يكن فهم
 ولد عصبة واما اذا كان فيهم ولد العصبة ففي الوية من له قوة القرابة خلاف بن ظاهر الرواية
 وقول بعض المشايخ كما سبقت عليه وان استوفى في القرب بحسب الدرجة وفي القرابة
 سبب القوة وكان خبرهم متحدا بان يكون الكل من جهة اب الميت او من جهة امه فلا عصبة اولي
 ممن لا يكون ولد العصبة كبنيت العم وابن عمه كلاهما لا لبام ولا لبان المال كله للميت العم لا لبان ولد

العصبة دون ابن العمته وذلك لان العم لاج امه اولاد من العصبية بخلاف العمته لانها من ذوى
الارحام كالعالم وفي جانب ولد العمصبة قوة ورجحان باعتبار المولى جبهه استحقاقا وخير القرابة في صورة
تساوي الذبقة يعينها القوة وان لم تعين بخلاف خيرا كما سياتي وان كان احد هما ابن عمه من
المذكورين وهما العم والعمته لاج امه والاخر لاج كان المال كله لمن كانت له قوة القرابة لم ير بينهما العيار
ما يتبادر من طلاقها لان العم اذا كان لاج وامه والعمته لاج فلان المال كله لعمته لانها
ولد العمصبة ولها ايضا قوة القرابة بل اراد بها ان العم ان كانت لاج امه وامه لاج كان المال كله
لمن له قوة القرابة وهو ابن العمته وسمي تافيا في الخلاف الذي سنعلمه وكانه قال وان كانت العمته لاج
وامه وامه لاج فكل المال لابن العمته في ظاهر الرواية لقوة قرابته دون بنت العم المذكورة وان كان ولد
الوارث قياسا على حاله لان بينهما كونهما ولد ذوى الرحم وهو الابم يكون هي اولى بالميراث لقوة القرابة
اي اخصايتها لها من جهة الاب من الخالة لام مع كونها اسي كون الخالة لام ولد الوارث وهي ام الام فانها
وانه بخلاف اب الام وانما كانت الخالة الاولى اولى من الثانية لان الترجيح اسي ترجيح شئ على آخر
لمنع حاصل فيه فهو في اخر بعبده قوة القرابة بها صلة الخالة الاولى التي هي من جهة الاب او من جهة
لمنع حاصل فيه وهو في ثانيا الاولاد الوارثين حاصل في الخالة الثانية التي هي من جهة الام فان الوراثة
ليست حاصلة في هذه الخالة بل في غيرها التي هي ام لمهيت لا يقال الاولاد موجود في الثانية كما ان
قوة القرابة موجودة في الاولى لاننا نقول المعنى الذي يرجح به حقيقة هو الوراثة الموجودة في
غيرها والاولاد هو نوع قلن لها بتلك الوراثة التي يرجح بها ولولا هذا التعلق لم يتصور
ترجيحها به قال قيل من اين يستقيم قياس ابن العمته ونبت العم المذكورين على الخاليتين
المذكورتين مع ان ترجيح الخالة لاج بسبب فيها وهو قوة قرابتهما بخلاف ابن العمته لاج
وام فان القوة القرابة ليست في ذاته بل في امه قلنا من حيث ان القوة القرابة تسري من العمته

الى فرعها اما ترى ان بنت العلم لاب وام اولى من بنت العلم لاب ليس ذلك باعتبار مبراة قوة
القرابة من الاصل الى الفرع ولو لا السراة لكان لال بنينا فنعين لان كلا واحدة منهما ولد العصبية وهذه
بخلات العصبية فانها لا تسرى من العلم الى فرعة الا بنى خان ابن العلم عصبية دون بنية واذا
سرى قوة القرابة من العمة الى ابنتها كانت حاصلة في ذاتة فيكون اولى من بنت العم وقال بعضهم
اقول بعض المشايخ بناء على رواية غير ظاهرة المال كله في الصورة المذكورة لبنت العلم لاب بنها ولدا
بجملها فان العمة فانه ولد ذى الرحم ومن هنا علم ان ذلك لا يجمع المذكور هناك فتبين ما قبلناه ثم
لان بنت العلم لاب بن العلم لاب بن العمة لا يثبت لها وان القرابة وخير قرابتها متحد لكونها
من قبل الاب مع ذلك ليس من له قوة القرابة اعني ابن العمة اولى بالاب والخالفة به البعض من
المشايخ الذي يجمع قوله على ظاهر الرواية بانه يلزم من هذا الظاهر ترجيح فرع الاصل المبرج على
فرع الاصل الزاج الا ترى انه اذا ترك عمة لاسب وام وعملات كان المال كله للعم دون
العمة فعلى هذا ينبغي ان يرجح بنت العلم على ابن العم وان استوفى القربى كان اختلاف خير قريبتهم
بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام فلا اعتبار بينهما لقوة القرابة ولا لولد العصبية
في ظاهر الرواية فلا يكون له العمة لا يثبت اولى من ولد الخال والخاله لا يثبت اولى من ولد الام لعدم
اعتبار قوة قرابة ولد العمة وكذا ابنت العلم لاب وام ليست اولى من بنت الخال والخاله
لا يثبت وام لعدم اعتبار كونها ولدا لوارث من المجتنبين حتى لا يثبت الام فانما با ما صحح
وعصبية وامها جادة صحيحة ذات فرض ليست هي باولى من الخالة لا يثبت وام كاسر
في النصف الرابع فلا اعتبار فيها لقوة القرابة ولا لولد العصبية فكذلك ايضا نحن فيه لكن التشنيز
لمن يلى القرابة الا لثبائهم مقامه ويعتبر فيهم اى فيما بين المدلين بقرابة الاسب مع التساوى
في الدرجة قوة القرابة ثم ولد العصبية وذلك لانهم لا احد والنصيب صاروا بالقياس الى ذلك النصيب

لو كان بنو العمة في النصف الرابع لكانوا من النصف الرابع
فانما يثبت كونها من النصف الرابع لانها من النصف الرابع
فانما يثبت كونها من النصف الرابع لانها من النصف الرابع

القرابة وثانها ولد العصبية كما اذا كان الحيز متخذا في الاصل على ما مر والثالث لمن يدلي بقربة الام
لقيامهم مقامها ويتبين قوة القرابة على قياس معرفة فيمن يدلي بالاب ولم يذكر ههنا ولد العصبية
اذ لا يتصور عصبية في قرابة الام ^{سب} ليس يتحقق الثلثين والثالث مما يتغير بكثرة العدد في الجانبين ^{سب} قال الامام
وقالته في الاخر لان هذا الاستحقاق انما هو بالمدي بعني الاب والام والاختلاف فيها بالكثرة والقلته
وهو سوال ابي يوسف عم على محرم في اولاد البنات اذ لو كان هناك الاعتبار بالمدي به كما
انقسمت بكثرة العدد وقلته كما لم يختلف ههنا والمحرم ان يفرق بينهما بان يقول هناك يتعد المدي
به حكما يتعد الفرع وههنا لا يتعد المدي به حكما وذلك لان الشيء انما تعد حكما اذا كان يتصور ثبوته
حقيقه ومن بين امكان التعدد في الاولاد من البنين والبنات فيثبت التعدد فيهم حكما يتعد والفرع
والا بالاب والام فلا يتعد فيها التعدد حقيقة فكذا لا يثبت التعدد حكما في القرابات المنشعبة ونما تم عند
ابي يوسف رحمه الله اسباب كل فريق من فريق الاب والام تقسيم على ابدان فروعهم مع اعتبار عدد ذريتهم
في الفروع وعند محمد رحمه الله تقسيم المال على اول بطن خلف فيه مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصل كما هو
من ههنا في النصف الاول اعني في اولاد البنات واولاد بنات الابن على ما سلف فاذ فرضنا انه ترك
ابني بنت عمه لاب وبنتي ابن عمته لاب هما ايضا بنتا بنت عمه لاب وترك مع ذلك بنتي بنت خاله لاب
لاب وابني ابن خاله لاب هما ايضا ابنا بنت خاله لاب بهذه الصورة والعدد علم و

سب قال الامام

عمه لاب	عمه لاب	عمه لاب	خاله لاب	خاله لاب
بنت	ابن	بنت	ابن	بنت
ابني	بنتي	بنتي	ابني	بنتي

فاضل المسئلة هبتا من ثلثا ما هما اثنتان منها القرابة الاب وثلثا وهو واحد لقرابة الام
 لكن عند ابني يوسف رح تصح هذه المسئلة من ثلثين وذلك لان با اصاب فريق الاثنان
 واعدادهم اذا اعتبر عدد الجيات في الفروع اربعة لان النسب بين هذه الفرق كما ربع نبات
 من جهة ابن العم لابي وبنان من جهة بنت العم لابي لثنا مختصر عدد الروس فيجعل هذه النبات
 الاربع كاثنتين فبذو الفرق اربعة ابنا حكما والاستقامة لما اصابهم اعني الاثنين على الاربع
 بل بما موافقان بالنصف فيرد عدد الروس المكسفة وهو اثنتان با اصاب فريق الام واحد
 واعدادهم اذا اعتبر عدد الجيات في الفروع خمسة لانا نجيب الاثنين في هذه الفرق اربعة
 ابنا اثنتان من قبل ابن الخالة لابي اثنتان من قبل الخال لابي تحب للاختصار البنتين فيهم ابنا
 واحد فبذو الفرق خمسة ابنا والاستقامة للواحد على خمسة بل ثانيا سبانية فتركن الخمسة
 بحالها ثم نظرننا الى الاثنين هو وفق رد من فريق الاب والى بذو الخمسة فوجدناهما
 متباينين ففترنا احدهما في الاخر فصار عشرة ففترنا به في اصل المسئلة الذي هو ثلثة صار ثلثين
 ومنها تصح المسئلة ثلثا ما اعني عشرين لفرق الاب عشرة منها لابني بنت العم لابي عشرة
 لثلاث لانها بمنزلة اثنين وثلاثا اعني عشرة لفرق الام ثمانية فبذو الاثنين واثنتان للبنتين وعنده
 محسوم تصح هذه من ستة وثلاثين لانه يقسم المال على اول بطن اجزاء عشرين فبذو الفرق
 والجيات في فرق الاب يحسب قسم لاب عشرين با كما ربع عجات وخشب كل واحد من العشرين
 الاب عشرين فالجميع ثمان في عجات فبذو المختصر في عدد الروس جعل القسم الذي هو كما ربع عجات
 واربعة الباقية عجات فيعطى كل واحد من العيين واحد من الثلثين للذين هما اثنتان في فرق الام
 الخال لابي لابي كما ربع عادات بناء على اعتبار عدد الفروع والجيات في الاصول فالجميع عجات
 ثمان في خالاواذا اختصر في عدد الروس جعل الخال الذي هو كما ربع عادات الخال لابي لابي

في قوله
 في قوله
 في قوله

المسئلة ومبرر الثالث واحد ولا يستقيم بذه على يدين الخالين فغيره دجا في اصل المسئلة وهو ثلثة
ففيصل مسئلة في فرق الاسباب من هذه السته اربع ثم يدفع اثنان من هذه الاربعة الى العلم لاسباب كل واحد
على حدة ويدفع فنيديا الى آخر فزوده اعني عنى تنسبه فكل واحد منهما واحد فغير الاثنان الاخران من الاربعة
الى التمتين لاسباب يحملان طائفة برهما ثم ينظر الى اسفل العمتين فموجوداين كجنتين وبنيت لانهما
الحد من فم وعما واذا اختصر الروكس جعلت الثبات كابر فالجميع ثلثة فثنتين ونصبت العمتين وهو ثباتان لا
يستقيم على ثلثة بل بينهما مبرانية فترك الثلثة بجما لهما في فرق الام من الستة اثنان يدفع من يدين
وحد الى الخال ويجعل طائفة واحد واخر الى الخاليتين ويجعلان طائفة واذا دفع نصيب الخال وهو واحد
ابنى اليه يستقيم عليها فيترك عددهما بحالة ثم اذا نظر الى اسفل الخاليتين وجد ابر كجنتين ونصبتين واذا
جعل المجموعه ثلثة فثنتين والاستقامة للواحد عليهم فترك الثلثة بجما لهما واذا نظر الى اعداد الروكس
والروكس على الخاليتين والاثنتين والثلثة وجد ابر ثلثين ثلثة فيكتب باحد جما ووجد من الاثنتين والثلثة ثباتا
فغيره دجا في الفرق فيحصل ثم يغيره الستة ثلثة التي هي اصل المسئلة قبله وثلثتين ومنها
كان هذين الاسباب في اصل المسئلة وقد ضربت في الذي هو ستة دفعا ثلثة وعشرين في نصيب
بذال فرق من الستة وثلثتين واما نصيب احادهم منها فنقول قد ضربت في ثلثة ثلثين في العلم لاسباب جمة العلم وهو ثباتا
في ذلك المضروب جما اثنا عشر فكل واحد منها ستة وضرب النصيب في ثلثة من الجمة وهو واحد
وكان ستة ثلثا احاد منها ثلثة ففقد حصل واحد منها ثلثة كسبهم من جمة العلم وضرب النصيب
ابر بنت الستة وهو واحد ستة في ذلك المضروب وكان ستة فكل واحد واحد
ثلثة وهو مجموع هذه الاربعة وعشرون وكان الفرق الاام من
اصل المسئلة اثنان فاذا ضربنا في المضروب الذي هو ستة ثلثين اثنا عشر
ففي نصيبها الفرق لاربعة من الستة وثلثين واما نصيب احادهم فنقول اذا ضرب

المضروب

في ثلثة
الضروب

الخال وهو واحد في المفروب اعني الستة كان ستة فكل واحد منها ثلثة واذا ضربت ثلثة فثلاثة
 الخالين وهو واحد ايضا في ذلك المفروب كانت ستة فثلاثة بنى ابن الخال الاربعة من ستة فكل واحد منها ثلثة
 فقد حصل من الابنين خمسة ثلثة من جهة الخال واثنان من جهة الخالة وبنيت الخالة اثنان منها لكل
 واحدة واحد للابنين بخمسة وثلثين اثنان لجميع الابناء اثنان بخمسة فاذا انضمت الى الاربعة واخترت
 كان المجموع ستة وثلثون ثم ينقل هذا الحكم الذي ذكرناه مفصلا في صورة الميت وخولته مع اولادهم الى جهة عمته
 ابوية ونحو ذلك ثم انقل الى جهة عمته ابوية ونحو ذلك ثم انقل الى اولادهم كما في العصبية
 يعني انهم يوجبون الميت وخولته واولادهم تنقل حكمهم للميت الذي انقل اليه الميت لام وعمته وخالته
 والى عم الميت وعمها وخالها وخالتها فان افراد واحد منهم اخذ المال كله لعدم المزارع وان جمعوا
 واتحد خبر قرايتهم فالقوى منهم ولم يذكر كان لا قوى او اثنى وان استوت قرايتهم فلا تدرى من كل حظ
 وان اختلف خبر قرايتهم فلابد ان يقرت الاربعة الثلث الى آخرها من باب وان لم يوجبوا
 كان حكم اولادهم حكم اولاد نصف الرعية فان لم يوجبوا اولادهم ايضا انقل الحكم الى عمته ابوية الميت
 ونحو ذلك ثم انقل الى اولادهم وهكذا الى ما لا يتناهى شيئا لقبولكم كما في العصبية الى ان يورث ذوى الارحام
 باعتبار معنى العصبية كما سلف فمعتبر بحقيقة العصبية وادعوت بحقيقة العصبية الحكم في عام لميت نقل ذلك
 الحكم الى اعمامهم ايقيم الى عام جده فكله الخال من جهة العصبية فحصل في الختني فعمل في الختني وهو الختني
 والتكسيرة يقال ختني ختني به اعطفته فان خلت ومنه سمي الختني وجميع ختني الختني بفتح الخاء والهمزة
 وجبالي والمراد بها من آل الرجال وآل النساء معا وليس شيئا منها اصلا على ما نقل من ان اشعر
 سئل عن ميراث مولود لثمنى من آل كتيبة ونحو ذلك من آل كتيبة وشبهه بول علي بن الحنفية فليكن ونحو ذلك
 للختني لمشكل الاشكال في الختني من حيث انه لابد ان يكون ذكر او اثنى لا انحصار الانسان فيها مع كون الذكورة
 والانثوية صفتين متباعدتين لا يجتمعان ثم ان الامة التي فيها عند الولادة وجود الالة الى ان يبين سائر الالة

بمضى الزمان والاشكال حتى الاشتباه حال الوا فاما بتعارض الاليتين واما ببقاء انهما جميعا فاما
وقع الاشتباه بالتعارض فالحكم للمبال ان منفعة الآلة عند انفصال الولد من الام خروج البول فهو
المنفعة الاصليّة والآلة وما سواه من المنافع سيحذف بعد ذلك فان بال من آلة الرجال فهو ذكر والآلة
الاخرى زيادة حرق كان في البدن وان بال من آلة النساء فهي انثى والآلة الاخرى كتوليد في
البدن روي ان عامر بن الطرب العدواني كان من حكماء العرب فمما جاليت وقد رغب اليه في هذه الحادثة
فتبرير كان يقول هو رجل امرأة فلم يقبلوه منه فذل بنيت للاستبراء فتعقيب على فرشه ولم ياخذ من النوم
فما اية جارية صغيرة عن تحريف خبرنا بذلك فقال الجارية دع الحال واتبع المبال ويروى حكم المبال
اسى حبله حكما فخرج الى قومه وعلمهم بهذا فاسخوه فهو حكم جالبي وقد رآه النبي صلى الله عليه وسلم لما راه
محمد بن عمر بن ابي يوسف عن الحسن الكلبي عن ابي صادم عن ابن عباس عن فضة الدعي عن من انه صلى الله عليه وسلم
لما سئل كيف يورث مولود ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم من حيث يبول وقد روي مثله عن علي
جابر وعروة بن قنادة وسعيد بن المسيب رضي الله عنهم فان كان يبول من الاليتين جميعا فالحكم للماله هو سبق خروج
لانه لما خرج من احد منهما حكم حال الخروج بانه على تلك الصفة فلا يتغير هذا الحكم بخروج جبين الاخرى كما اذا قام
رجل بنية على نكاح امرأة فقصه له بها ثم اقام آخر بنية اخرى لم يلقفت اليها وكذا اذا اقام بنية على
مولود فحكم له بها ثم ادعاه آخر واقام البنية لم يلقفت الى الثاني فان لم يكن هناك سبق في الخروج قال ابو
لاعلم في ذلك وقال لا يعتبر اكثرهما بولا ولا يعتبر ابو يوسف هو ذلك ان اكثره يدل على زيادة القوة ورد
ذلك على ابي يوسف وقال هل رايتم قاضيا يزن البول بالاولى واذا استويا في المقدار من البول فحقه
قال لا لاعلم لتأني ذلك من العلوم ان الاعترا لعدم العلم دليل على فقه الرجل وديانة ولا تغتر في ذلك على ابي حنيفة
وصاحبيهما الله واذا بلغ صاحب الاليتين فلا بد ان يزول الاشكال بظهور علامة لانه اذا جامع بذكره اوتيت
سر حية او حستلم كاحتلام الرجال فهو رجل وان نهى له ثديان كشر

المنة وادراى حيضا كالنساء او جوع كما يحامى من اجل انزل في ثوبين فهو امرأة فبهذه
 علامات لا بد ان يظهر عليه بعضهما عند البلوغ وقوله مقبول فيما كان من ماله الامر بانطنا
 لا يعلمه غيره فمن ثمة قلنا لا يبقى اشكال بعد البلوغ بذكره الا ان الامام السرخسي شرح كتاب الخنثى
 وعند بعض الفقهاء انه لا اعتبار بنمو والندى ونبات الخية وانه اذا ما منى بفرج الرجل او
 بالسنه وفاض بفرج النساء كان مشكوكا وكذا اذا بال بفرج النساء او منى بفرج الرجال وذلك
 لان كل واحد منهما دليل على الانفراد فاذا اجتماعا عارضا واذا جرت الخنثى بحض او او لم
 الرجال والنساء يقبل قوله ولا يقبل جوعه بعد ذلك ان يظهر كذب يقينا مثل ان يخبر بان
 ثم يلقاه بترك الغسل بقوله السابق بذا وان قهر الاشتبا بفقدان اللتين جميعا فقد قال محمد بن موهنا
 والخنثى بالشك سواء ولد انه انات قبل ان يدرك فيستبين حاله بنات اللحية او ينمو والندى و
 العلماء في حكم الخنثى المشكل في باب است جعل المصنف له فضلا على تدوير حاله بقوله الخنثى المشكل
 قل للخصمين نصيب الذكر والانثى اعني اسو الخليلين عند اخيفه وصحابه جميعا بعد نفي عنه جهر الى نوب
 في القول الاول وهو قول عامة الصحابة وعليه الفتوى عندنا فان قيل لما ذالم يقل له نصيب الانثى
 مع انه الاقل قلنا لان نصيب نثى قاضى نصيب الذكر كما في اولاد الام قد يريه عليه كما اذا تركت رجلا
 ولما واختالام وخنثى لا بالمسئلة فمن ستمه ويضم منها اذا جعلت الخنثى ذكر فله زوج ونصفها ونحوه
 والام منها وهو زوجه والولد الام ستمه اخر فيبقى واحد وهو الخنثى بالعقد كونه ذكرا لان جعلت انثى
 كانت اختا لا بنتي تعول المسئلة الى ثمانية ثلثة منها للزوج وخذ آخر لاخت الام ثلثة اخر للخنثى كونه اختا
 فرض النصيب من الظاهر الكشوف ان ثلثة من ثمانية فيكون احد ستمه فان قلنا ثلثة نصيبه وقل النصيب باسرها
 الى اقلين فادته انه لو لم ير ذاق النصيبين اسوا حال الى الذكور في الاثنية لاشتباه الامر فيا اذا كان
 يورث في احد الحالين يحرم في الاخرى كما اذا تركت رجلا وخذ آخر لاخت الام وخنثى لا ثمانية اذا جعل انثى

الام والام
 الام والام

كان لهم سبعون وال جعل ذكر المكنى فلهما اربعة باطن النصفين اسو الى ايسر كان النكاح شاملا
لهذه الورثة بانه جعل ذكرهما يستحق نصيبا كما اذا ترك ابنا ومثلهما وحصلت النكاح سببا نصيبا لانه
يتحقق اى معلوم بثبوته على تقديرى ذكورة والورثة والزيادة على ذلك مشكوك فلا يشقة بحدوث النكاح
ومحمد عامر الشبلي هو قول ابن عباس النصفين النصفين بالنسبة لغيره وهو كذا في النصفين النصفين بهما
من ان سئل عن ميراث مولود فاذ لا تين بكذا استقر ذكره فقال النصفين لغيره والنصفين لغيره بانهما على الميراث
التي بينه وبين ابى الورثة فانه يقول انا ذكر والى نصيب الذكورة وهم يقولون انت انثى والى نصيب الانثى فانهما
الذين نصبت النصفين بغير الابن التين اولا لكن تبرجيم احدهما على الاخرى فيجب ان يعمل بهما بقدر الامكان
وذلك لما ذكرنا وروى ابن العلقم بجم من صنفين متقنا دين وهو مخرج فوجب ان العمل بالاول لما قرأناه
اى ابو يوسف ومحمدهما العدى في تحريم قول الشعبي ونصريه قال ابو يوسف في المثال المذكور للابن
سهم وللبنات نصف سهم وللنكاح ثلث ارباع سهم لان النكاح يستحق بهما كالابن النكاح ذكره يستحق
نصف سهم كالبنات ان كان انثى وهذا اى استحقاقه لسهم على تقدير نصف سهم على تقدير ثلث سهم
ولا تبرجيم لحد التقديرين على الاخرين فياخذه نصف مجموع النصفين عملا بالتقديرين على الامكان كما ذكرناه
اذا فاما في هذا نصف سهم ونصف سهم او نقول بزيادة اخرى بانهما النصف المتقين الذي هو ثابت على
تقديرى الذكورة واللاورثة هم نصف سهم المتقارم فيه بين الورثة وهذا للزيادة في ميراث النصفين
على الزيادة اتفاقه على انهم نصارى لى النكاح ثلث ارباع سهم مجموع الاقسام سبعاون سهم في ذلك است
ابا يوسف يقتصر سبعاون والى الكسرة مجموع المسئلة المذكورة على الوجه الذي قد سطر
سبعاون ربع فاذا سبعاون السبعاون في مجموع الربع من زيادة هذا الكسرة عليه كان الحاصل تسعة ارباع
فنجعلها صحاحا ونقسم منها المسئلة فلكل كسرة قال ويقسم من تسعة فللبن اربعة وللبنات ثلثان وللنكاح
ثلث فانها نصف مجموع ما لا بين والبنات او نقول في تصحيحه من المسئلة ابو يوسف

باله الى ما تقدم للابن سهران وللبنت منهم الثلثي نصف النصيبين وبسببهم ونصف منهم المجموع اربعة اسهم
 ونصف فيبسط اسهامهم الى الكسر الذي هو النصف بان تضربها في مخرجها وينز يد عليه هذا الكسر فحصل تسعة
 المضافا فتجعلها اصحاحا وقال محمد بن في تخریج قول الشعبي في السوية انه المذكورة ياخذ الثلثي خمس
 المال في هذه المسئلة ان كان ذكر الابن الاول ارح ابنان وبنت فالمسئلة خمسة للابن اثنان
 وللثني ايضا على تقدير المذكورة اثنان وللبنت واحد فالثني على هذا التقدير خسا المال وياخذ الثلثي
 ربع المال اثنان اثنى لان الاول ارح ابن وبنتان فالمسئلة من اربعة فللابن اثنان ولكل واحد
 من البنين واحد فالثني على تقدير الاثنية ربع المال فياخذ الثلثي نصف بنين النصيبين وذلك نصف خمس ومن
 باعتبار الحالكين فان الثلثي نصف النصيبين الثلثي نصف الاربعة مجموع النصيبين اثنان باعتبار حال الذوة
 والاثنية وتصح المسئلة على تخریج محمد بن اربعين وهو العدد المجمع من ضرب احد المسائلين واربعة التي
 مسئلة الاثنية مسئلة الاخرى خمسة التي هي مسئلة الذوة ثم ضربها بالحاصل وهو مخرجون الحالكين بحاله اذ يترك
 والاثنية فتعلم اربعين واخصر من هذا ان يقال ان ذاك الثلثي خمس من اربعة مائة من هذا الكسر ان ضربنا
 مخرج احد هما في الآخر فحصل اربعون ثم انما اشار الى طريق تعيين نصيب كل وارث من الابوين بقوله ثم انما
 من خمسة مائة اى فشيء مائة في الاربعة ومن كان له شيء من الاربعة فمضربا خمسة مائة في الثلثي من ضربين ثلثة
 عشر سها وللابن ثمانية عشر سها وللبنت تسعة اسهم وبيان ذلك ان الثلثي من سئلة الذوة اثنين فاذا
 ضربناهما في الاربعة حصل ثمانية فهي له وكان نصيبه من سئلة الاثنية وهذا فاذا ضربنا خمسة مائة في خمسة مائة
 ايضا فحصل نصيبه من الاربعة ثلثة عشر وللابن من سئلة الذوة اثنان فاذا ضربنا في الاربعة حصل ثمانية
 فهي له وكان نصيبه من سئلة الاثنية اثنين ايضا فاذا ضربنا في خمسة مائة حصل عشرة فهي ايضا له نصيبه
 من الاربعة ثمانية عشر وللبنت من سئلة الذوة واحد ضربناه في الاربعة فكان اربعة فهي لها
 وكان لها من سئلة الاثنية ايضا واحد ضربناه في خمسة مائة فكان خمسة فهي ايضا لها نصيبه

نصيبها من الاربعين مستقر ولا يذهب عليك ان نصيب الخنثى احدى ثلثة عشر في هذه المسألة كما هو
خمس ومن الاربعين كذلك هو نصف نصيبه بحسب حالته لان نصيبه في حالة الذكورة ثلثة عشر و
نصيبها ثمانية وفي حال الانوثة عشرة ونصفها خمسة ومجموعها ثلثة عشر فالخلاف بين الترخيعين انما هو
في الطريق لا في المقصود الذي هو نصف النصيبين ثم ان ضرب احد السلتين في الاخرى وضرب
الكان الشخص من احد السلتين بنسبة جميع الاخرى انما يكونان على تقدير المبانيه بين السلتين اذ اتفقا
في ضرب وفق احدهما في الاخرى ويضرب بالحاصل في عدد السلتين ثم يقرب بالكل شخص من احد السلتين في
وفق الاخرى ولا شبهة في ذلك بعد احاطتك بقواعد السابقة وقد اشار المصنف اليه في الفصل الآتي كما
ستعرف اتم ان ذهب شافعي الى ان يؤخذ الخنثى المشتمل ومن جهة اخرى التقديرات ان ينكشف الحال كما في المفقود
والحل فاذا تركت الاب وام وولد الخنثى فلا شيء للاخ للاحتمال كون الخنثى ذكر فيجب للخنثى نصف المال لان
احواله ان يكون انثى فيوقف النصف اليها الى ان ينكشف حال الخنثى واذا تركت الاب وام وولدين خنثيين فكل
واحد منهما ثلث المال لاحتمال ان يكون هو انثى وصاحبه ذكر او توقف الثلث للاب الى احتشاق الحال او
يذهبهم على ثلثي وثمن سائر الصور على ذلك ولما كان الحال ايضا مترددا بين الحائرين لم يورد فصله عقيب فصل
الخنثى فقال **فصل في الحمل اكثر من حمل** ثمان خنثى احدى خنثى وحنثا به جميعهم احد وعندها ليست بنسبة
رحم ثلث سنين وعندها ثلثا في الاربع سنين وعندها الزهري لا يسج سنين ان احد بغيره رضى الله عنها
فيها قال لا يبقى الولد في رحم امه اكثر من سنين ولو فلكه مغفل ومثل هذا لا يعرف قياسا بل سماعا من
رسول الله عليه وسلم ولباشي رحم ما روى من ان الضحاك ولد لاربع سنين وقد نبت ثمانية وهو
يضحك فسيضحا كما وان العبد العزيز لما جثوني وادار ايضا لاربع سنين وقد اشتهر في سائر اجشون
انهم يلدن كذلك روى ان رجلا غاب عن امراته سنين ثم قدم وهي حامل فحملهم بربان يرجحها فقال
له معاذ ان كان لك سبيل عليا فلا سبيل لك علي ما في بطنها فتركاها حتى ولدت ولدا قد نبت

ثانياه وسيد اباه فقال الرجل هذا ابني ورب الكعبة فانتبت عمر لسبه منه طائفة ولد اكثر من ستين و
 قال لولا معاذا لهلك عمر والجواب عن الاول ان الضحى كان وعبد العزيز ياما ناسير فان ذلك من شياها
 ولا يعرفه غيرهما اذا اطلقوا على ما في الرحم سوى اسمك سجدته وتعالى ويجوز ان يكون ذلك الانسداد
 فم الرحم لمض على سبيل النذرة فلا عذر له ومن الثاني ان المراد خلية عنها قريبا من ستين واثبات
 المنسكين باقرار الزوج واقبالها ستة أشهر بالاتفاق لما روي ان رجلا تزوج امرأة فولدت ستة أشهر
 فم عثمان برحبها فقال ابن عباس رضي الله عنهما اما انها لو غاصتكم كتابا بالسر لخصتمكم اذ قال
 الله تعالى وصله وفساده ثلثون شهرا وقال فضاله في عاين فاذا ذهب ثمان الفصال لم تنزل الا
 ستة أشهر فذكر عثمان الجرح بها واشتبهت لبس من الزوج وروى مسلم عن ابي رضى الله عنه وفي حديث ابن
 مسعود ان الولد لم يرض عليه اربعة أشهر ينفع فيه الروح وبعد ما ينفع فيه يتم خلفته في شهرين وحي يتحقق
 مستحق الخلق ستة أشهر كذا ذكره من الائمة السرخسي في شرح كتاب الطلاق ويوقف الحمل عند الحقيقة نصيب
 اربعة بنين او نصيبا بعم بات ايها اكثر فحيط بقية الوتره اقل الا نصبار واه عنه ابن المبارك بن خذو
 ذلك للاحتياط قال شريك النخعي رأت بالكوته لاني سمعت اربعة بنين في بطن واحد ولم ينقل من المتحددين
 ان امرأة ولدت اكثر من ذلك كذا نصيبا به وعند محمد يوقف نصيب ثلثة بنين او ثلث بات ايها اكثر رواه عنه
 ابن سعد وليست هذه الرواية موجودة في شرح الاصول ولا في عامته الرواية وفي رواية اخرى عن محمد
 يوقف نصيب البنين او بنين ايها اكثر وهو قول الحسن في احد الروايتين عن ابي يوسف روح رواه عنه
 هشام وذلك لان ولادة اربعة في البطن وحده في غاية النذرة فلا ينبغي الحكم عليه بل على الاعتقاد في وهو
 ولادة اثنين وروى الحنفية عن ابي يوسف انه يوقف نصيب ابن واحد او بنت واحدة ايها اكثر وهذا
 هو الاصح وعليه الفتوى وذلك لان الاعتقاد الكافي ان لامل المرأة في بطن واحد الاول او حدا فبني عليه الحكم
 مالم يعلم خلافه وذكر في قواوي ال سمرقند ان الولادة كانت قريبة يوقف نصيبه لجان الحمل ولو كانت

اى في
 بطن اربع
 كينتم ١٢

بالذات بار
 ذكره في دفع
 كذا في
 يشهد

لم ياختص بمظهر الحمل على خلاف ما قدر وان كانت بعيدة لم يوقف اذ فيه اضرار لباقي الورثة ولم يتغير
 للقرب حد بل حصل زيادة وقيل هو ما دون شهر بناء على انه لو خلف المتعقبين حتى فلا يملك مكان
 حمل الاعلى ما دون شهر وفي ابحاث الناطقي انه يقيم التركة ولا ينزل نصيب الحمل اذ لا يعلم ان باقى الورثة
 حمل ام لا فان ولد شيئا لسانف المتعقبه ومحمد الشافعي انه لا يرفع من الورثة شي الا من كان له فرض
 لا يتغير بحد الحمل ودرهم فخره فانه يرفع من الورثة على تقدير الحمل ان قصور الحمل وسيرك الباقي الى ان يتكشف
 الحال لان الحمل مما لا يشبه بقدره وكفى شيئا انه كان له عشرين ذكرا كل خمسة منهم في بطن واحد ويؤخذ الكفيل
 من الورثة على ذل اي على قول ابي يوسف برواية يرفع ما يباحه القاضى منهم كفيل على امر معلوم
 هو الزيادة على نصيب ابن واحد نظر المن هو ما جرح النظر نفسه على الحمل كما اذا ترك ابنا وضغني فخذ
 ابنته ومحمد بن يوسف رحمهم الله في قوله الاول يعطى الخنثى الثلث والابن الثلثين ويؤخذ الكفيل
 عند صاحبه وقيل بل يتبناه فيها فيؤخذ الكفيل عندهم جميعا لانه اذا تبين دلائل الذكورة في الخنثى
 كان مستحقا لما زاد على نصيب مما اخذه الابن فكذا في الحمل فالحكم الحمل من الميت بان خلف امرأة
 حاملا وجأت تلك المرات بالولد تمام الكثرة الحمل اى سنتين عند ما ولد لهم سنتين عند الشافعي رحم
 او اقل منها اى من المدة التى سى اكثر زمان الحمل اى هو اجابت بستم شهر او اقل او اكثر ولم تكن
 المرأة منهم فذلك اقرب بانقضاء العدة يثبت ذلك الولد من الميت واقارب ويورث عنه لان
 وجود الولد في البطن وقت الموت شرط في استحقاق الارث فاذا لم تكن اقربت بانقضاء عدتها
 ثبتت ملكة الحمل حكم بان الحمل كان موجودا في ذلك الوقت وان جاءت بالولد لاكثر من اكثر عدت الحمل لا يرث
 ذلك الولد من الميت ولا يورث عنه من قبل اذ علم بحية ذلك ان علوقه بعد الموت فلا يرث ولا ميراث وكذا اذا اقرت
 المرأة في عدت الحمل بانقضاء عدتها بعد زمان يتصور فيه نقضاء العدة ثم جاءت بالولد فملك المدة فانه لا يرث
 ولا يورث عنه اذ علم باقرار ان الحمل لم يكن من الميت وان كان الحمل من غيره بان ترك امرأة

حامل من ابية او جده او غيرهما من ورثة وجارت المرأة بالولد ستة أشهر اقل من ثمان الموت يرث
 ذاك الولد من الميت لانه قد تحقق وجوده في بطن جال الموت وان جارت بالولد لاكثر من ثمة اقل
 الحمل لا يرث اذ لم يتحقق علوقه ولا ضرورة بهنما الى تقدير وجوده في زمان المشي خلافا اذا كان الحمل منه
 فان العلوق هناك يستدل اكثر اوقات الحمل لضرورة اثبات نسبة الميت بعد ارتفاع النكاح بالميت اما
 اذا كان الحمل من غير نسبة ثابت من ذلك الغير فلا ضرورة بهنما الى اعتبار اكثر الاوقات بل يجب التقصا
 على ما هو اقل مدت الحمل او ما دونه حتى يتحقق بوجوده حال الموت وطريق معرفة حياة الحمل وقت الولادة
 ان يوجد منه ما يعلم به الحيوة كقصوت او عطاس او بكاء او ضحك او تحريك عضوفه فان خرج اقل الولد
 وظهر منه شئ من هذه العلامات ثم مات لا يرث لانه كما خرج اكثره فحانه خرج كله ميتا فلا يرث وان
 خرج اكثره ثم مات يرث لان الاكثر احكم لكل فحانه خرج كحياء والاصل في ذلك ما رواه جابر من انه عليه السلام
 قال اذا استهل الصبي ورث وصلى عليه والضا بط في خروج الاكثر او الاقل ما ذكره بقوله فان خرج
 الولد استقيما وهو ان يخرج كرس او لا فالمعتبر صدره اعني اذا خرج صدره كله وهو حي يرث اذ قد
 خرج اكثره حيا وان خرج اقل من ذلك لم يرث وان خرج منكوبا وهو ان يخرج رجله او لا
 فالمعتبر سترته فان خرجت اسيرة وهو حي يرث اذ قد خرج اكثره حيا وان لم يخرج اسيرة لم يرث
 والاصل في تضييع مسائل الحمل ان تصح المسئلة على تقديرين اعني على تقدير ان الحمل ذكر وعلى تقدير ان انثى ثم
 انظر بين الصحيحين المسائلين فان توافقا بخلاف فاضرب وفق احدما في جميع الاخر وان تبانيا فاضرب لكل
 واحد منهما في جميع الاخر فالخامس تصح المسئلة ثم اضرب نصيب كل من كان له شئ من مسئلة ذكورة
 في مسئلة انوثة على تقدير الميتين او في وقتها على تقدير التوافق واضرب ايضا نصيب من
 كان له شئ من مسئلة انوثة في مسئلة ذكورة او في وقتها على ذنك التقديرين كما ذكرنا
 في ميراث الخنثى ومن ههنا يعلم ما قلنا فيه هناك ان المصنف اشار اليه في الفصل الآتي

ثم النظر في الخاصين من الغريب لكل واحد منها من الورثة ايجازا قل يعطى لذلك الوارثا استحقاقه
للاقل يتقن والفصل الذي بينهما اى بين الوارثين من موقوف من نصيب ذلك الوارثا لانه اشبه
مستحق بهذا الفصل من الحمل او غيره فيوقف الى ان يزول الاشتباه فاذا ظهر الحمل فزال الاشتباه
فان كان الحمل مستحقا لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فياخذ الحمل ذلك البعض و
الباقى مقسوم بين الورثة فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفا من نصيبه كما اذا ترك بنتا وابنا
وامراة حاملًا فالسنة من اربعة وعشرين على تقدير ان الحمل ذكر لانه اجتمع فيها حج ثمن وسدان
وباقى فلزوج ثمنها وهو ثلثة ولكل واحد من الابوين السدس وهو اربعة وللبنات مع الحمل
الذكر الباقي وهو ثلثة عشر والسنة من سبعة وعشرين على تقدير ان انثى لانه اجتمع فيها على هذه التقدير
ثمن وسدان وثلثان فهي ثمانية وعشرون ولكل من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين فللابوين ثمانية
والمرأة ثلثة وللبنات مع الحمل الاثني ستة عشر ومن عدوى تصح المسكتين عن اربعة وعشرين زوجة
وعشرين توافق بالثلث لان محرمه وهو ثلثة بعد جماعا فاذا ضرب وفق احداهما اى ثلثة وثلاثة
من الاول وثلثة من الثاني في جميع الاخصار الحاصل بايتين خمسة عشر سبها ومنها تصح المسئلة
اذ على تقدير ذكورة المرأة سبعة وعشرون ولكل واحد من الابوين ستة وثلثون وذلك لان
سبها من المرأة من مسئلة الذكورة اى اربعة وعشرين ثلثة كما عرفت فاذا ضربت في وفق المسئلة
الاثوثة وهو ثلثة بلغ سبعة وعشرين وسبها من كل واحد من الابوين من مسئلة الذكورة اربعة فاذا
ضربا في ذلك وفق بلغ ستة وثلثين على تقدير انوثة المرأة اربعة وعشرون لان سبها من مسئلة الاثوثة
اى سبعة وعشرين ثلثة ايضا فاذا ضربت في وفق مسئلة الذكورة وهو ثمانية صار اربعة وعشرين ولكل
واحد من الابوين اثنان وثلثون لان سبها من كل منها من مسئلة الاثوثة اربعة ايضا فاذا ضربت
في وفق مسئلة الذكورة وهو ثمانية صار اثنان وثلثين فيعطى للمرأة من المائتين وستة

عشر اربعة وعشرون الانباء اقل نصيبها على تقدير سري ذكورة الحمل وانوثته ويوقف من نصيبها
ثلاثة اسهم وبه الفضل من النصيبين ان يتكشف حال الحمل ويوقف من نصيب كل واحد من الابوين
اربعة اسهم يعطى من المبلغ المذكورة كل منها اقل نصيبين وهاتان قطعون ويوقف الفضل ان
بينهما فقدر من الحمل في حق الزوجة والابوين انشى وعطى للبنت من ذلك تسعة عشر سهماً وذلك ان

الموقوف في حقها نصيب اربعة حين عهد ابني يوسف لان اقل نصيبها انما يتحقق في ذرية على هذا التقدير
دون تقدير لريم نبات واذا كان البنون اربعة فنصيبها ما بقى من ذوى الفروض في مسألة الذكورة وهو اعنى
ذلك الباقي ثلاثة عشر كما سلف بهم واربعة اسامعهم لانا اذا اعطينا من الباقي كل ابن بحسين البنت
سهماً واحداً بقي اربعة اسهم فاعل ابن سهم آخر الاسامع فجميع للبنت اربعة اسامع سهم من اربعة و
عشرين هي مسألة الذكورة وبها النصيب في تسعة هي وفق مسألة الانوثة فصاحبها

النصيب ثلاثة عشر سهماً في لها من المائتين خمسة عشر والباقي منها بعد اعطى الابوان والزوجة والبنت
موقوف وهو اسى ذلك الباقي مائة وخمسة عشر سهماً لان الذاهب مائة وواحد فان ولدت نباتاً

او اكثر فجميع الموقوف للبنت وذلك لاننا جعلنا الحمل انشى في حق الزوجة والابوين واعطينا كل واحد منهم

بما هو نصيبه على تقدير الانوثة فقد اتفقوا حقوقهم على تقدير الانوثة فكان جميع الباقي بعد حقوقهم وهو مائة

وثمانية وعشرون نصيباً لبنتين والبنات الا ترى ان نصيبهن من مسألة الانوثة يعنى من تسعة وعشرين

سبعة عشر فاذا ضربت في وفق مسألة الذكورة ثمانية مائة وثمانية وعشرين فبقي ثمانمائة وثمانية

منها البنت ثلاثة عشر فقصها الى الباقي الذي هو مائة وخمسة وعشرون فبقية المبلغ بعين على السوية فاداً

عليهن فذلك الاقان كان من اسهام زوجهن توافق فاضرب وفق الرؤس في المائتين لمائة وعشرين

فما باق لهن من المسئلة فان لم يكن بينهما موافقة بل مباينة فاضرب جميع عدد الرؤس في جميع المائتين و

سبعة عشر فاحصل كان صحيح المسئلة وان ولدت ابناً واحداً او اكثر فيعطى للمرأة والابوين ما كان موقوفاً

من نصيبهم يعطى المرأة الثلثة التي كانت هي موقوفة من نصيبها في مسألة ذكره الحمل فكلها
سبعة وخمسون وهي أكثر النصيبين ويعطى كل واحد من الأبوين الأربعة الموقوفة من نصيبه في المذكورة
فيتلكم كل منها أكثر نصيبين وهو ستة وثلاثون والباقي من جباخذ هو الأربعة الثلثة وما أخذته البنت
وهو مائة وأربعة يضمن إليه الثلثة عشر التي أخذتها البنت حتى يبلغ مائة وسبعة عشر وتقسيمه المبلغ بين
الأولاد ان يصح عليه المذكور مثل حظ الأنثيين وان كسر فحسب مسألة بما عرفت فمعرفة وان كانت ذكرا أو أنثى
فان كان على قيس مال أو ولد ذكر كما لا يخفى وان ولدت ولدا ميتا فيعطى للميت والأبوين ما كان موقوفا
من نصيبهم ويعطى للميت النصف وهو ما في ذلك الأيام خمسة وتسعون سهلا لأنها كانت قد أخذت
ثلثة عشر فكلها ربع نصف الشركة وهو مائة وثمانية وألصاق من المائة والأربعة بعد كسب النصف للاب وهو
تسعة أشهر لأنه عصفية على ما مر من ان له من البنت فرضا وتخصيبا وعلم ان الميت اذا ترك من لا يغير
فرضه بالحمل فانه يعطى فرضه كما اذا ترك بكرة وامرأة حامل فانه يعطى المدة المسك وكذلك اذا ترك
امرأة حامل وابنا فلهما الثمن وان التوارث اذا كان من ميرس يقط في إحدى الحمل فانه لا يعطى شيئا لان
اصل استحقاقه مشكوك ولا تورث مع الشك كما اذا ترك امرأة حامل واخا أو عا فلا شيء للآخر
أو نعم لجواز ان يكون الحمل ابنا كما فرناه سابقا انما هو فميرس بتغير فرضه من الورثة فصل في
المفقود وهو الغائب الذي انقطع خبره ولا يدري حيوة من موته وحكمه ما اشار إليه بقوله
المفقود حي في ماله وميت في مال غيره حتى لا يرث منه احد لثبوت حيوة
باستصحاب الحال وهو معتبر في ابقا ما كان على ما كان دون اثبات ما لم يكن ولهذا
لا يثبت استحقاق ورثة بماله ولا يزوج امرأته عندها وهو مذموم على رضا وتوقف ماله حتى
تقضى موته أو يرضى عليه مدة وتختلف الروايات في تلك المدة ففي ظاهر الرواية انه اذا لم
يثبت احد من اقاربه حكم بموته فقبل المعتبر اقراره في جميع البدان والاولى انهم كما ذكر

رافضى الترتاشى ان يغير اقرانه في بلد له لان الاعمار حمايت فان باختلاف الاقاليم والبلدان
 وايضا اعتبار جميع الاقران فيه حرج عظيم وروى الحسن بن زيار عن ابي حنيفة رحم ان ملك
 المدة مائة وخمسون سنة من يوم ولد فيه المفقود وهذا غنى على ما اشتهر بين العامة من
 انه لا يعيش احد اكثر من هذه المدة وهو من الكاذبين المشهوره فلا يعتد به وقال محمد بن
 مائة وخمسة وستين وقال ابو يوسف رحمه مائة وخمسة سنين واما ان الروايتان لم
 توجدا في الكتب المعتمدة وروى عن ابو يوسف رحمه انه اذا مضى مائة سنة من ولادته
 حكم بموته اذا انفاها في زماننا انه لا يعيش احد اكثر من مائة وكان محمد بن مسلم يفتي
 بهذه الرواية في المفقود حتى ظهر له في نفسه انه اخطا فانه عاش مائة وسبع
 سنين وقال بعضهم تسعون سنة لان الزيادة عليها في زماننا على غاية الندرة فلاننا
 بها الاحكام الشرعية التي مدارها على الاغلب قال الامام الترمذى رحمه وعليه الفتوى
 وذهب بعضهم الى انها سبعون سنة كما ورد من الحديث المشهور في اعمار هذه الامة وقال
 بعضهم مال المفقود موقوف الى اجتهاد الامام في موته وهو مذهب الشافعي فانه قال
 اذا مضى مدة يقضى القاضي بان مثله لا يعيش اكثر من هذه المدة حكم بموته ويعتق مال على
 ورثة الموجودين حال الحكم به ثم ان الالىق بطريق الفقه ان لا يقدر بشئ كما في ظاهر الرواية
 اذ لا مجال للقياس في نصيب المفقود لان نصيبها في حال على اعتبار اقرانه وظايره كما في قيم المشافعات وهو
 مثل النصارى والمفقود موقوف الحكم في حق غيره حتى يوقف بضيقه من مال مورثه كما في الحال فان كان المفقود موصيا
 الحاضر لم يصرف اليهم شيئا بل يوقف المال كله وان كان لا يحجبهم على كل واحد منهم ما هو الاقل من نصيبه على تقدير
 حيوة المفقود ومات فاذا مضت المدة وحكم بموته فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته ولا شيء لورثته من قبل
 الحكم بذلك بشرط التورث بقا الوارث حيا بعد موت المورث وما كان موقوفه لاجل من مال مورثه يراد ان يكون

وقفت ذلك الموقوف من مال كما في الحل ان الفصل جيا استحق تصديده ان افضل بتا اخذ
الورثة ما كان موقوفا من نصيبهم فكذا ايهما ان ظهر المفقود جيا اخذ حقه وان حكم بموته لم يستحق
شيئا مما وقف له الاصل في تصحيح مسائل المفقود ان تصحح المسئلة على تقدير ميوته ثم تصحح المسئلة
على تقدير وفاته وبما في الحل كما ذكرنا في الحل وهو ان ينظر في مسئلة الحياة والوفات فان
توافقا يضرب وفق احديهما في جميع الاخرى وان متباينتا يضرب احدهما في الاخرى فما حل
الضرب على الوجهين كان تصحيح المسئلة على كل واحد من التقديرين ثم يضرب نصيب من كان له شئ في
الوفاة في مسئلة الحياة او وقفها ونصيب من كان له شئ من مسئلة الحياة في مسئلة الوفات او في
وقفها ثم ينظر في هذين الحاصلين من الضرب فيضطر الى الوارث الحاضر هو الاقل من الحاصلين ^{افضل} ويحصل
بينهما موقوفا من نصيب ذلك الوارث الى ان يظهر حال المفقود فاذا تركت تلازا وجا حاضرا
اختين الاب وام حاضرين واخا الاب لم ينفقوا فعلى تقدير يكون المفقود ميتا يكون للزوج النصف
والاختين الثلثان فالمسئلة من ستة لكنها تقول الى سبعة وعلى تقدير كونه حيا للزوج نصف غير عامل
والاختين الربع لان اصل المسئلة على هذا التقدير اثنتان واحد للزوج وواحد للام مع الاختين فلا تقسيم
عليهم وهم كاربعة اخوات فيضرب الاربعة في اصل المسئلة فيبلغ ثمانية اربعة منها للزوج واثنتان
للأم واثنتان لاختين لكل واحدة واحد فموت المفقود خير للاختين من حيوته وهو ظاهر
وحيوته خير للزوج اذ لو ح نصف من المال لا يحول فيصير حيوته المفقود في حق الاختين فلا يعرف
اليها الاربعة المال ويصير موته في حق الزوج فلا يخطئ الاثنته سباع المال ويوقف الباقي وهذه المسئلة تصح
من ستة وخمسين لان مسئلة الحياة ثمانية ومسئلة الوفات ثمانية وفيها مائة فيضرب احدهما في الاخر
فتبلغ ستة وخمسين كان للزوج من مسئلة الحياة اربعة فاذا ضربت في مسئلة الوفات حيا
سبعة حصل ثمانية وعشرون وكان له من مسئلة الموت ثلاثة فاذا ضربت في مسئلة

الحية وهي ثمانية بلغت أربعة وعشرين فيعطى الزوج أربعة وعشرون لأنها اقل الحاصلين
 وهو النصف العاقل ويوقف من نصيبه أربعة وكان للاختين من سبعة الحية اثنتان فإذا
 ضربت في السبعة حصل أربعة عشر وكان لهما من سبعة الوفات أربعة فإذا ضربت في ثمانية
 صار الحاصلان اثنين وثلثين فيصرف اليهما اقل الحاصلين وهو أربعة عشر وهو ربع السبعة وثلثين
 فكل واحد منهما سبعة ويوقف من نصيبها ثمانية عشر فجميع ما يصرف الى الزوج والاختين
 ثمانية وثلثين والباقي من السبعة والחסنين وهو ثمانية عشر موقوف فإن ظهر ان المفقود
 يدفع الى الزوج الأربعة الموقوفة ليقم له نصف المال وهو ثمانية وعشرون ويكون الباقي
 وهو أربعة عشر للأخت حتى يكون النصف الآخر من الاخ والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين
 ان ظهر انه ميت يدفع الى الاختين الثمانية عشر الموقوفة من نصيبها حتى يتم لهما أربعة أسباع المال
 وهي اثنتان وثلثون اما الزوج فقد اخذ نصيبه كلها وهو أربعة وعشرون **فصل** في المرتد اذا مات
 الرجل المرتد على ارتداده او قتل او الحربي بدار الحرب وحكم القاضي بالجاقة فما اكتسبه في حال سلامه
 فهو لورثة المسلمين ما اكتسبه في حال رده يوضع في بيت المال فيحكمه عند أبي حنيفة ربح وعندهما
 الكسبان جميعا لورثة المسلمين وعند الشافعي ربح الكسبان جميعا يوضع في بيت المال جميعا في اخذ قوله
 بطريق انه في وفي قوله الآخر بطريق انه مال ضائع لض المزي على منببه في المختصر ولا يي يوسف ومحمد
 السدان المرتد يجر على رده الى الاسلام فيحكم عليه في حق ورثته باحكامه فكل الكسبان ملك له ولورثته
 منها ويواضع الاختلاف في كيفية الاقتصاص كلها لورثة ولا يي حنيفة وم الفرق بين كسبه ان الحكم بموته
 يستند الى وقت رده لانه صار ملكا بالردة فيكون سببا للتوريث فيما اكتسبه في حال سلامه الى قبل
 الوقت لانه كان موجودا في ملكه فيكون توريثا للمسلم ولا يمكن فيما اكتسبه في حال رده ان يشهد توريثه
 الى زمان سلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه في ذلك الزمان فلو قضى به لورثته لكان توريثا للمسلمين كما في قوله محمد

في المرتد يجر على رده الى الاسلام فيحكم عليه في حق ورثته باحكامه فكل الكسبان ملك له ولورثته منها ويواضع الاختلاف في كيفية الاقتصاص كلها لورثة ولا يي حنيفة وم الفرق بين كسبه ان الحكم بموته يستند الى وقت رده لانه صار ملكا بالردة فيكون سببا للتوريث فيما اكتسبه في حال سلامه الى قبل الوقت لانه كان موجودا في ملكه فيكون توريثا للمسلم ولا يمكن فيما اكتسبه في حال رده ان يشهد توريثه الى زمان سلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه في ذلك الزمان فلو قضى به لورثته لكان توريثا للمسلمين كما في قوله محمد

فهو في الاجماع لانه كسبه وهو من اهل الحرب والمسلم لا يرث من الحربى وكسبه المرتدة جميعا لا اى سوا ذلك
 في اسلامها او في ردتها قبل الحق بدار الحرب لو رثتها المسلمين بلا خلاف بين اصحابنا وذلك لان المرتدة
 لا تقتل عندنا بل تحبس حتى تسلم او تموت لانه عليه السلام نهى عن قتل النساء وايضا الاصل تاخير العقوبة
 الى دار الجزاء وانما عدل عنه في الرجل لدفع شره تاخير يوقع منه وهو الحربى في المرتدة واذا لم تدل بارتدادها
 عصمتها نفسها لم تنزل عصمتها بالبا وكل واحد من الكسبيين ملكها فهو لو رثتها الا لانه لا ميراث منها الزوجا
 لانه ينقص الزيادة قد بان من ذلك ولم تصر مشركه علما بهلاك فلا يكون كالغارة المرتضية واذا لم تحت
 بدار الحرب زال عصمتها نفسها لانها تسترق والاستراق اكلاف حكما فيزول عصمتها بالها ايضا
 ذكره الامام السرخسى في شرح السير الصغير وذكره في شرح السير الكبير ان الذى اذا انقض العبد والحق
 بدار الحرب كان العبد فيه كالحكم فيه كالحكم في المسلم الذى ارتد والحق بدار الحرب وذلك لانه من اهل
 دارنا فيجربى عليه احكام المسلمين واما المرتدة فلا يرث من احد لا من مسلم ولا من مرتد مثله لانه
 جان ارتداه فلا يستحق الصلوة الشهادة التى نهى الارث بل يحرم عقوبة كالقاتل بعير حتى وايضا المرتدة
 لا مله لان ما نقل اليها لا يقرر عليها ويعتبر في الميراث الملة وهو نظير الحكم في نكاحه فليس للمرتدة ان تزوج
 مسلمة ولا كافرة اصلية ولا مرتدة لان النكاح بعيد الملة ولا مله وكذلك المرتدة لا ترث من احد لانها
 ليست ذات مله الا اذا ارتد اهل ناحيته باجماعهم مخيرين ان يورثوا اى يرث بعضهم من بعض لان دارهم
 صارت دار الحرب فطبقوا احكام الكفر فيها فيقتل رجالهم ونسبى نساؤهم وذراريهم كما فعل ابو بكر
 رضي الله عنه بنى حنيفة فاصاب عليها من سبيهم جارية فولدت له محمد بن الحنفية وسبى على رضى
 ذرية بنى ناحيته لا ارتدوا ثم باعهم من مضقلة بن سيدة بمائة الف درهم واختلف الرويات
 في انه ايتته وارثا يعتبر في قسمة مال المرتدة فهو منى الحسن بن
 ابى حنيفة راجح ان من كان قراشته وقت ردة وبقي الى موت المرتدة فانه يرث ولا ميراث

لم يحدث بعد ذلك حتى لو سلم بعض قرايتي بعد ردة او ولد له من غلوق حادث بخلاف الردت
لم يثبت منه وروى ابو يوسف رحمه الله انه يعتبر وجود الوارث وقت الرد ثم لا يطل سحاقة
بموت قبل هو الميراث بل يكون ميراثه لورثة وروى محمد بن ابي حنيفة والاصح انه يعتبر من كان
وارثا له حين قتل اومات سوا كان موجودا حال ردة او حدث بعدا فحصل في الاكبر
حكم الاسير حكم ساير المسلمين في الميراث لم يفارق دينه في ردت وورث منه لانه لم يزل من اهل دار
الاسلام انما كان الا ترى ان زوجته التي في دار الاسلام لا تتبين منه فالاسير كما لا يورث في قطع
عصمة النكاح لا يورث ايضا في الميراث فان فارق دينه حكمه حكم المتردد لا فرق بين ان يرتد في دار
الاسلام ثم يلحق بدار الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب فيقيم فيها فانه على التقديرين يصير حريا فان لم
يعلم ردة ولا حيوة ولا موته حكمه المنقود فلا يتيسر له ولا يتزوج امراته حتى ينكشف خبره
فان ادعى ورثة انه ارتد في دار الحرب لم يقبل في ذلك الاشهادة مسلمين جليلين فاذا شهد اسلم القاض
بوقوع الفقرة بينه وبين المرأة وقسم له بين ورثته لانه ثبت حكمه عند قضاء القاض في دار القضاء
وانكر الردة لم ينقص القاضي حكمه ولا يرد عليه امراته ولا ماله الا ما كان قايما بعينه يدوارته كما في الترت
على المعروف فواجب ان يبا وان سمع القاضيهات الجليلين ولم يحكم بها بعد حتى يباها رايها وانكر الردة كان
بالحكم على حاله ان رد ولم يثبت لكن القاضي تركي اشهدين فان عدلا ابا ان منه امرته لان ذلك حكم ثبت الردة
ولا يحكم بتبقي مدبره وامهات اولاده لانه حكم ثبت بالموث ولا يكون للرددة حكم الموت الا اذا اتصل بقضاء القاض
فصل في الفرقي والمهرمي اذ ماتت جماعة بينهم قرابة ولا يدري ايهم بات اولها كما اذا اتوا في
السفينة معا او اتوا في النار دفقة او سقط عليهم جدار او سقطت بيت او قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم
والتاخر في موتهم جعلوا كأنهم ماتوا معا فالكل واحد منهم لورثة الاجراء ولا يشخص هؤلاء الاموات من جنس
هذا هو المختار عندنا وعند مالك بن نضر بن علي في ذلك في الموطأ وكذلك عند الشافعي ومحمد بن يحيى عن ابي

وعمر زيد بن ثابت كما سنده في وقال علي وابن مسعود في احد الروايتين عنهما يرث بعضهم اى
 بعض هذا الاموات من بعض الاموات كل واحد منهم من مال صاحبه فانه لا يرث منه والا لزم
 ان يرث كل واحد منها من مال نفسه ولا شك في بطلانه واليه ذهب ابن مكي السلي والوجه في ذلك
 ان سبب استحقاق كل واحد منها ميراث هو صاحبه حيوته بعد موته صاحبه وقد عرفنا حيوته بيقين
 ان تيمسك بسبب الحرمان موده قبل موته وهو شكوك فيه فلا تثبت الحرمان بالشك الا فيما ورثه كل
 من صاحبه لا لاجل الضرورة وبهي ان تورث احدهما من صاحبه يتوقف على الحكم بحيوته صاحبه قبل
 فلا يتصور ان يرث صاحبه من لکن باتت للضرورة لا يحد عن محلهما وفيما عدا ذلك من المال تيمسك
 فيه بالاصل فاليتبين لا نزول بالشك كمن يتقن بالطريق لا شك في الحدوث او بالعكس وانما استحقاق
 كل واحد منها ميراث صاحبه غير معلوم يقينا وانما يتقن بالسبب لم تثبت الاستحقاق اذ لم يتصور
 ثبوته بالشك ببيان انما احسب بهنا بقاءه خايبه موت مورثه وانما يعلم ذلك لطريق
 استحباب الحال دون اليقين اذا انظر بقاها ما كان على ما كان عليه وهذا البقاء
 لانعدام الدليل المنزلي لا لوجود الدليل المعنى فيعتبر باستصحاب الحيوة في بقاء ما كان
 لا في اثبات ما لم يكن كحيوة المفقود يجعل ثابتة في نفى التورث عنه لا في استحقاق ميراث
 من مورثه وايضا قد ظهر الموتان ولم يعلم سبب تخیيل كانها وقعا معا كما اذا تزوج
 امرأة ثم تزوج غيرها ولم يدرك ابن منها فانه يجعل كانها وقعا معا فيفسد النكاحان
 فكذا بهنا يجعل الاخوان مشايخا معا حقيقة فلا يرث احدهما من الاخر كما في
 صورت اجتماع الموتين حقيقة وقد روي عنهما بن زيد بن ثابت عن ابيه
 انه قال امر سبعة ابو بكر بن الصديق بميراث اهل اليمن مائة فوشت
 الامسيار من الاموات فلم يرث الاموات بعضهم من بعض وامرني

من بعض وامرني عمر بن الخطاب اهل طاعون غموا س وكان في القليلة تموت باسرها فوثرت الاحياء
 من الاموات ولم يورث الامراست بعضهم من بعض فكذلك انقل عن علي في قتل الجبل وفضلين فاذا
 غرق اخوان الكبر والصغر وخلف كل منهما اما ومسا ومولى وترك كل منهما تسعين درهما فبعتنا
 بعشرون تركه كل واحد منها فبعتنا ام كل منها سدس تركه وهو خمسة عشر وبنيت كل منها النصف وهو ستة
 واربعون ولمولاه ما بقي وهو ثلثون وعقد علي رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه في احد الروايتين
 عنهما يحكم بموت الاكبر او لا فيقسم تركه فللام خمس تركه وللانثى النصف خمسة واربعون وللصغير ثلث
 ثلثون ثم يحكم بموت الاصغر فيقسم تركه كذلك فبقي من تركه كل منها ثلثون
 وهو ما ورث كل منها من صاحبها فللام من ذلك الباقي ايسر
 وهو خمسة وللانثى كل منها النصف وهو خمسة عشر
 والباقي لا يورث لان كلاهما
 لا يرث من صاحبه
 ما ورث منه فقد جتمع لام كل منها عشرون ولبنه ستون ولولا عشرة تركه